حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

حَرب وظِلال رَقمـــــيَّة

الفلسطيـــنيّات بين مُصـادرة الصوت وانكشاف الجســـد في الفضـاء الرقمي

تمّوز 2025

حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ
تمّوز 2025

إعداد: أفنان كناعنة
تصميم: Rolling Productions
ترجمة: غدير الشافعي

هذا الإصدار مرخّص بموجب الرخصة الدوليّة التالية: نَسب المُصنّف -غير تجاري- منع الاشتقاق 4.0 دولي.
للاطّلاع على نسخة عن الرخصة، الرجاء زيارة الرابط التالي:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0

اتصلوا بنا:
البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org
الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org
هاتف: 20670 7740 (0) 972+
جدونا على وسائل التواصل الاجتماعيّ 7amleh

الفهرس

المُلَخَّص التنفيذيّ 4

الاعتداءات على خلفيّة سياسيّة 5

الاعتداءات على خلفيّة اجتماعيّة 6

وسائل الحماية والإبلاغ 6

الخلفيّة النظريّة 6

أهداف البحث 10

منهجيّة البحث 10

الفصل الأوّل: سُجون مُتداخلة – الرقابة بين الفردانيّة والتنظيميّة 13

الفصل الثاني: الهامش الرقميّ – إقصاء النساء الفلسطينيات من الحيّز العامّ 22

الفصل الثالث: العقاب – أدوات القمع الأمنيّ والمُؤسساتيّ للفلسطينيّات 27

الفصل الرابع: الاعتداء – بين العنف اللفظيّ والسلوكيّ: أجساد النساء في التفاعلات الرقميّة الاجتماعيّة 37

الفصل الخامس: الآثار والتبعات – ما بعد الاعتداء: كيف يُخلخل العنف الجندريّ الرقميّ حياة النساء؟ 47

الفصل السادس: الحماية – تآكل الأمان: حول البيروقراطيّات، التعدّديّة الثقافيّة، خيارات المُواجهة والناشطيّة 57

التوصيات 65

الخاتمة والاستنتاج 68

قائمة المصادر 69

1. المُلَخَّص التنفيذيّ

تغيّرت الخارطة السياسيّة في المنطقة بعد السابع من أكتوبر، وشَهِدَ العالم على وحشيّة جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزّة بالصوت والصورة. وفيما طالت الاعتداءات السافرة هذه جميع شرائح المُجتمع الغزّي والفلسطينيّ، إلّا أنّها بطبيعة الحال، تُؤثِّر بشكل غير مُتناسب على الفئات المُهمشة والمُستضعفة، مثل النساء، حيثُ تُسهم حرب بمثل هذه الدمويّة على تجريدهنَّ من إنسانيّتهنَّ وكامل حقوقهنَّ، حتّى تلك الحقوق المُجتزأة التي اعتدنَ الحصول عليها في الفترات «الطبيعيّة».

ساهمت تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات في تحويل العنف المبني على النوع الاجتماعيّ إلى مُمارسةً شائعة ومُكثّفة في تجارب النساء اليوميّة. وفي الحالات التي يتقاطع فيها الجندريّ مع السياسيّ والمُجتمعيّ، قد يتجسّد العُنف الجندريّ الرقميّ بأشكال جديدة، لخدمة غايات مُختلفة، و بوتيرة أعلى. من هذا المُنطلق، سَعَت الدراسة الحاليّة إلى تحليل أنماط العُنف الجندريّ الرقميّ ضدّ الفلسطينيّات في سياق الحرب، واستكشاف الغايات من ورائه (سياسيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة)، والظروف والعوامل التي تُهيِّئ ارتكابه، الجهات المسؤولة عنه، تأثيراته على النساء، ووسائل الحماية المُتوفّرة.

للإجابة على ذلك، اعتمدت الدراسة على الدمج بين المنهجيّة الكمّية والنوعيّة من خلال إجراء استطلاع رأي في الضفّة الغربية، القدس والداخل؛ بالإضافة إلى مجموعات بُؤريّة ومُقابلات مُعمّقة مع نساء وناشطات نِسويّات من المناطق الثلاث المذكورة. كَشفَت الدراسة عن استخدام العُنف الجندريّ الرقميّ إمّا كأداة وسلاح حرب إسرائيليّ ضدّ الفلسطينيّين يهدف إلى زعزعة القيم والمنظومات الأخلاقيّة التي يقوم عليها المُجتمع الفلسطينيّ وتضمن تماسكه. وإمّا كمُمارسة انتهازيّة تهدف إلى الانتفاع من الهشاشة المُكثّفة للنساء في أعقاب الأوضاع الإنسانيّة الصعبة، وإمّا كمُمارسة اجتماعيّة تستغلّ الفوضى التي أنتجتها الحرب للتستّر عليها، أو كمُمارسة أبويّة روتينيّة لا تخجل من ويلاتها.

خلُصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنَّ العنف الجندريّ الرقميّ هو أداة قمع اجتماعيّ وسياسيّ مُركَّبة، تشترك منظومات قمعيّة مُتعدّدة ومُتشابكة في استخدامها وتغذيتها، دافعةً النساء إلى خارج الفضاء الرقميّ من خلال تقليص مساحات الحُرّيّة والأمان فيه. هذا الإقصاء الرقميّ يُفضي بدوره إلى تكريس الهامشيّة والسيطرة على أصوات، أجساد، وعي ومُشاركة النساء في الميادين السياسيّة والاجتماعيّة العامّة والخاصّة. وعوضًا عن أن تُشرع التكنولوجيا الأبواب للنساء نحوَ مسارات جديدة من الحُرّيّة والاكتشاف، خلقت فضاءً تسهلُ فيه الرقابة، العقاب والاعتداء.

تتجلّى هذه الديناميكيّة من خلال فصول الدراسة على الشكل التالي: يُوضِّح الفصل الأوّل كيف تخدم التكنولوجيا لاعبين سياسيّين واجتماعيّين مُختلفين لفرض رقابتهم على أصوات النساء. يُناقش الفصل الثاني الأدوات والآليات الخطابيّة التي يستخدمها هؤلاء اللاعبين لتقويض شرعيّة ومصداقيّة الأصوات النسائيّة. يتبعهما الفصل الثالث بالكشف عن الوسائل العقابيّة التي تطال النساء كرَدّ فعل على الأصوات النسائيّة التي تحدّت الرقابة والإقصاء. فيما ينتقل الفصل الرابع لاستعراض الاعتداءات الجندريّة الرقميّة الناتجة عن التفاعلات الاجتماعيّة الرقميّة. أمّا الفصل الخامس، فهو يكشف عن آثار وتبعات القمع. وتنتهي نتائج الدراسة بالفصل السادس الذي يتناول أدوات الحماية المُتاحة لمُواجهة هذا القمع، ومحدوديّاتها. وتختتم الدراسة في التأكيد على أنَّ الأمان الرقميّ للنساء ليس ترفًا، بل شرطًا ضروريًّا ومُلزِمًا لتحقيق العدالة والكرامة الإنسانيّة.

تُشيرُ النتائج الرئيسيّة للاستطلاع إلى الآتي، **بحيثُ تُشكِّل النسبة الأولى النتائج في الضفّة والقدس والنسبة الثانية النتائج في الداخل:**

- يبلغ مُتوسّط الشعور بالأمان الرقميّ لدى المُستطلعات 45% مُقابل 56%
- انخفضت وتيرة استخدام المنصّات الرقميّة بعد السابع من أكتوبر بنسبة 51% في كافّة المناطق الجغرافيّة.
- تضرّرت الصحّة النفسيّة للنساء بنسبة 45% وَ 35% في أعقاب الاعتداءات الرقميّة.
- تشعر 67% و57% من المُستطلعات بأنَّهنَّ مُراقبات على منصّات التواصل الاجتماعيّ.
- تشعر 20.4% من المُستطلعات في الضفّة أنّهنّ مُراقبات من السلطة الفلسطينيّة
- تشعر 16.9% من المُستطلعات في الداخل أنَّهنَّ مُراقبات من المُستخدِمين الإسرائيليّين
- تمتنع 39.3% وَ 47.3% من المُستطلعات عن مُشاركة معلوماتهنَّ الشخصيّة عبر منصّات التواصل الاجتماعيّ
- تمتنع 27.7% وَ 45.4% من المُستطلعات عن مُشاركة آرائهنَّ في القضايا الحسّاسة مُجتمعيًّا
- تشعر 18% مُقابل 3.4% من المُستطلعات بالراحة لنشر أي شيء عبرَ منصّات التواصل الاجتماعيّ

الاعتداءات على خلفيّة سياسيّة:

- تعرّضت 40% وَ 16% من المُستطلعات لاعتداءات رقميّة على خلفيّة سياسيّة
- تعرّضت 22.6% وَ 9.3% من المُستطلعات لضغوطات من المُحيط الاجتماعيّ لحذف منشوراتها السياسيّة
- تعرّضت 20% وَ 3.9% من المُستطلعات لتفتيش أو مُصادرة الهواتف
- تَلَقَّت 17.8% وَ 3.4% من المُستطلعات وعائلاتهنَّ لاتّصالات من السُلطات بهدف الضغط عليهنَّ
- تعرّضت 11.8% وَ 4.4% من المُستطلعات لتهديدات بإلحاق الأذى بهنَّ أو بأحد أفراد عائلاتهنَّ.
- في 43.7% وَ 17.7% من حالات الاعتداء الرقميّ، تكون السُلطات الإسرائيليّة مسؤولة عنها- النسبة الأعلى في الضفّة.
- في 6.1% وَ 44.1% من الحالات يكون المستخدمون الإسرائيليّون مسؤولون عنها- النسبة الأعلى في الداخل.
- في 17.4% من الحالات في الضفّة تكون السلطة الفلسطينيّة هي المسؤولة عنها.

تعرّضت 37.9% وَ 6.3% من المُستطلعات للمُساءلة القضائيّة أو الاعتداءات الجسديّ على خلفيّة منشوراتها السياسيّة.

تعرّضت 23.9% وَ 2.9% من المُستطلعات للتوقيف أو التحقيق.

واجهت 22.2% وَ 2.4% من المُستطلعات تُهمًا بدعم الإرهاب أو التحريض.

تعرّضت 11.2% وَ 1.5% من المُستطلعات للاعتقال على خلفيّة منشوراتها وتفاعلاتها في المنصّات الرقميّة.

في 63.2% وَ 92.3% من حالات المُساءلة أو الاعتداء الجسديّ، تكون السُلطات الإسرائيليّة مسؤولة عنها.

الاعتداءات على خلفيّة اجتماعيّة:

تشعر 42.7% وَ 32.9% من المُستطلعات أنَّهنَّ مُراقبات من العائلة والمُحيط الاجتماعيّ

عادةً ما يُطلب من 20.6% وَ14% من المُستطلعات أن تحذف منشوراتها الحساسة مُجتمعيًّا

تعرَّضت 18.6% وَ 13.5% من المُستطلعات للمُلاحقة الرقميّة، وهي الشكل الأكثر شيوعًا للاعتداءات السلوكيّة

تَلَقَّت 11.4% وَ 16.4% من المُستطلعات تعليقات أو رسائل جنسيّة، وهي الشكل الأكثر شيوعًا للاعتداءات اللفظيّة

تعرَّضت 6.2% وَ 4.4% من المُستطلعات للابتزاز الجنسيّ، وهو الشكل الأكثر شيوعًا للاعتداءات البصريّة

تحوّلت 13.7% وَ 12% من حالات الاعتداء الرقميّ إلى اعتداءات جسديّة

في 42.3% وَ 46.7% من الحالات ظَلَّت هويّة المُعتدي مجهولة

وسائل الحماية والإبلاغ:

تعمد 63.4% وَ 57.6% من المُستطلَعات إلى الحذف/الحظر لتفادي الرقابة، وهي الوسيلة الأكثر شيوعًا.

لم تتّخذ 36.9% وَ 60% من النساء أي إجراء في أعقاب الاعتداءات الرقميّة

طلبت 26.1% وَ 12% من المُستطلعات المُساعدة من أفراد عائلتها في أعقاب الاعتداء- النسبة الأعلى في الضفّة.

بلغت نسبة رضى المُستطلعات عن مُساعدة العائلة 71% وَ -68% النسبة الأعلى في كافّة المناطق الجغرافيّة.

قَدَّمت 16% وَ 17% من المُستطلعات بلاغًا للمنصّات الرقميّة في أعقاب الاعتداء- النسبة الأعلى في الداخل.

تطلب 17.8% وَ 14.7% من المُستطلعات المُساعدة من وحدة الجرائم الإلكترونيّة ووحدة السايبر الإسرائيليّة.

بلغت نسبة رضى المُستطلعات عن مُساعدة الجهات الشُرطيّة لهنَّ 69% مُقابل 38% فقط.

تعتقد 43.8% وَ 33.3% من المُستطلعات أنَّ الإبلاغ عن الاعتداء لن يُغيِّر شيئًا- النسبة الأعلى في الضفّة والقدس.

تمتنع 25.8% وَ 37.8% من المُستطلعات عن الإبلاغ بسبب غياب الثقة بالشرطة- النسبة الأعلى في الداخل.

2. الخلفيّة النظريّة

يُعَرَّف ‹العنف القائم على النوع الاجتماعي› بأنّه كل فعل عنيف يُرتكب غالبًا ضدّ النساء بسبب الميول والخصائص الجنسيّة للفرد أو الهويّة الجندريّة المَنسوبة له اجتماعيًّا[1]. يُشيرُ مُصطلح العنف القائم على النوع الاجتماعيّ المُيَسَّر بواسطة التكنولوجيا (Technology- Facilitated Gender Based Violence) إلى العنف الجندريّ الذي يتضمّن استخدام الأجهزة الإلكترونيّة، بهدف إلحاق الأذى وتعزيز تأثير العُنف المُمارس ضدّ الضحايا[2]، بسبب نوعها الاجتماعيّ. تعودُ جذور العُنف الجندريّ الرقميّ، شأنه شأن غيره من أشكال العُنف الجندريّ، إلى عدم المُساواة بين الرجال والنساء في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والتفرقة العميقة بين الرجال والنساء من حيثُ الوصول إلى مواقع القوّة والسلطة[3]. غالبًا ما يَستنسِخ الأفراد عدم المُساواة، العُنف والفوارق الجندريّة هذه إلى الفضاء الرقمي بهدف ترسيخ الهيمنة والسلطة الذكوريّة[4].

على الرغم من تشابه أهداف وأسباب العُنف الجندريّ الرقميّ بالعُنف غير الرقميّ، إلّا أنَّ الأوّل منهما يَتميّز ويَنفرِد بمَخاطر عديدة تكمن في: أوّلًا، سُرعة انتشار المعلومات وخروجها عن السيطرة لسهولة نسخ، حفظ ومُشاركة المعلومات في الفضاء الرقميّ. ثانيًا، يسمح الفضاء الرقميّ بالاحتفاظ بسجل رقميّ دائم للمُحتوى المُسيئ، إذ لا يُمكن للسلطات أن ترصد وتحذف المُحتوى من الأجهزة التي قامت بتحميله[5]. ثالثًا، تتّصف التكنولوجيا بأنّها عابرة للحدود الجغرافيّة (borderless). رابعًا، تتيحُ التقنيّات الرقميّة الاتّصال الفوريّ والدائم بالضحايا حيثُ تمتاز بأنّها عابرة للحدود الزمنيّة[6]. خامسًا، تُمكّن التكنولوجيا من ارتكاب انتهاكات جندريّة عبر الحدود القضائيّة (cross-jurisdictional abuse) بين دُول ومناطق جغرافيّة مُختلفة ممّا يُعقّد من عمليّة مُلاحقتها قانونيًا[7]. وختامًا، تُتيح التقنيّات الرقميّة للمُعتدي إمكانيّة الحفاظ على هويّته الشخصيّة مجهولة (identity-shielding capabilities) ممّا يَسمح بإفلات الجُناة من العقاب ويحدّ من فُرص مُلاحقتهم قانونيًّا[8].

تُعرّف أمنيستي والأُمم المُتّحدة حقوق المرأة بأنّها حقوق الإنسان، وبأنّ على المرأة التمتّع بنفس الحقوق والحرّيّات الأساسيّة التي يتمتّع بها الرجل في المواثيق والاتّفاقيّات الدوليّة لحُقوق الإنسان. تُموضع هذه الصكوك تحقيق المُساواة في الحقوق وتمكين النساء كشرط أساسيّ لتحقيق التنمية المُستدامة، النمو الاقتصادي، السلم والأمان[9]. وعلى الرغم من أنَّه لم يُصكّ إعلان مُنفصل لحقوق النساء الرقميّة، إلّا أنَّ ميثاق الحقوق الرقميّة (2021)[10]، وإعلان المبادئ والحقوق الرقميّة في الاتّحاد الأوروبيّ[11]، وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأُمم المُتّحدة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الانترنت (2012)[12]، أقرّوا بأنّ على الأفراد والمجموعات

1 مُنظّمة العفو الدوليّة (د.ت). حقوق المرأة هي حقوق الإنسان. مُستقاة من: اضغط/ي.

2 Dunn, Suzie. (2020, March). Technology-facilitated gender-based violence: An overview. **Centre for International Governance Innovation.** Retrieved in (10-04-2025), from: Click.

3 de Silva de Alwis, Rangita. (2024). A rapidly shifting landscape: why digitized violence is the newest category of gender-based violence. **La Revue des Juristes de Sciences Po**, 25, pp. 62–75.

4 Harris, Bridget, and Laura Vitis. (2020). Digital intrusions: technology, spatiality and violence against women. **Journal of Gender-Based Violence**, 4(3), pp. 325–341.

5 Dunn, Suzie. Ibid.

6 Harris, Bridget. Ibid.

7 Dunn, Suzie. Ibid.

8 Harris, Bridget. Ibid.

9 مُنظّمة العفو الدوليّة. نفس المصدر. الأمم المتحدة. (1995). تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. مستقاة من: اضغط/ي.

10 Derechos Digitales. (2021). **Charter of digital rights**. Retrieved from: Click.

11 European Union. (2023). **European Declaration on Digital Rights and Principles for the Digital Decade**. Retrieved from: Click.

12 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. (2012). القرار 8/20: تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها. مستقاة من: اضغط/ي.

التمتّع بكافّة الحقوق الأساسيّة التي منحتها إيّاهم المواثيق الدوليّة، في الفضاء الرقميّ كذلك، مثل الحقّ في الخصوصيّة، حرّيّة التعبير، الحقّ في التجمّع السلميّ، عدم التمييز، المُساواة بين الجنسين والشموليّة، إلخ.

هذا الإطار الحقوقيّ، الذي يُفترض به أن يُشكّل مَظلّةً لحماية النساء، يتعرّض للتآكل في سياقات الحروب والنزاعات. فمن الصحيح أنَّ الحروب تُخلّف دمارًا هائلًا على كافّة الفئات السكّانيّة في مناطق النزاع المُسَلَّح، إلَّا أنّها لا تُؤثر على جميع الأفراد بشكل مُتساوٍ، ذلك أنَّ حجم وأثر الضرر الناتج عنها، عادةً ما يكون أكبر على الفئات المُهمّشة مثل النساء. وقد أثبتت سياقات عديدة أنَّ الحُروب تُسهم في تعميق ومُضاعفة الفجوات الجندريّة والتأثير بشكل سلبيّ على حقوق النساء ومكانتهنَّ في المُجتمع[13]. وبالفعل، في الثالث عشر من آذار 2025، أصدرت لجنة التحقيق التابعة للأُمم المُتّحدة تقريرًا حول استخدام إسرائيل المنهجيّ للعنف الجنسيّ والإنجابي، وأشكال أُخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعيّ خلال العدوان على غزّة. فيما يلي أبرز ما جاء في التقرير عن العنف الجندريّ ضدّ النساء الفلسطينيّات:

تُعاني الفلسطينيّات المُتعرّضات من القصف والعمليّات العسكريّة الإسرائيليّة من صعوبة تأمين الاحتياجات الأساسيّة من غذاء وماء ووقود، واضطرارهنَّ إلى العيش في خيام مُؤقّتة أو في مراكز الإيواء أو منازل مع غرباء لا يَتوفّر فيها الحدّ الأدنى من الأمان والخصوصيّة اللازمة للحفاظ على كرامتهنَّ[14]، ممّا أثَّرَ على قدرتهنّ في إدارة الدورة الشهريّة بطريقة صحّيّة وبكرامة، خصوصًا مع انعدام المياه في مراكز اللجوء وانعدام مُنتجات الرعاية الصحّيّة الخاصّة بالدورة[15].

فيما عدا ذلك، وجدت لجنة التحقيق أنَّ إسرائيل دَمَّرَت جُزئيًّا الصحّة والقدرة الإنجابيّة للفلسطينيّين في غزّة كجماعة وهو ما يُصنَّف كجريمة ضدّ الإنسانيّة تتمثّل في الإبادة. على سبيل المثال، شَهدَ القطاع ارتفاعًا بمعدّلات وفيّات الأُمّهات والمواليد ووفيّات الأجنّة داخل الرحم، بالإضافة للحالات التي خضعت فيها الأُمّهات لعمليّات ولادة مُبكّرة أو ولادة قيصريّة دون تخدير[16]، مع ارتفاع نسبة حالات الإجهاض في غزّة إلى 300% [17].

عدا عن ذلك، تَعمّدت إسرائيل استخدام العُنف الجنسيّ والتناسليّ بشكل منهجيّ، حيثُ وَثّقت لجنة التحقيق حالات عديدة من الاغتصاب، التعذيب الجنسيّ، التجريد القسريّ من الملابس في الأماكن العامّة، التحرّش الجنسيّ، التهديد بالاغتصاب أو الاعتداء الجنسيّ. هدف هذا الاستخدام المُتزايد للعُنف الجنسيّ كأداة حرب إلى الانتقام، القمع وعقاب الفلسطينيّين في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر 2023. ولكن إلى التأكيد على الهيمنة الإسرائيليّة أيضًا، ضمان خضوع الشعب الفلسطينيّ لها، وحرمان أفراده من حقّ تقرير المصير على أجسادهم وحيواتهم. بالإضافة إلى تعزيز الخوف، إذلال وتدنيس كرامة الفلسطينيّين، وَزعزعة الاستقرار داخل المُجتمع الفلسطينيّ وتدميره، انتهاءً بطردِه من أراضيه[18].

تكرّر هذا السيناريو في شمالي الضفّة الغربيّة نتيجة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيليّة في مُحافظات طولكرم، جنين، نابلس وطوباس، حيث تعيشُ النساء حالات تهجير قسريّ، نزوح وتدمير للبُنى التحتيّة في بلداتهنَّ،

13 San Pedro, Paula. (2019, March). Women in Conflict Zones. **Oxfam Intermón**. Retrieved from: Click.

14 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2025/03/08. مستقاة من: اضغط/ي.

15 UN Women. (2024, September). **Gender Alert: Gaza: A War on Women's Health**. Retrieved from: Click.
مؤسسة الحق. (2024). مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تحذر من تصاعد وتيرة عنف الاحتلال وأثره بحق النساء والفتيات وتطالب بوقف فوري لإطلاق النار وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. مستقاة من: اضغط/ي.

16 UN Women. Ibid.
مُؤسسة الحقّ. نفس المصدر.

17 عرب ٤٨. (2025، 8 آذار). في «يومهن العالمي».. نساء غزة بين أنقاض الحرب ومعركة البقاء. مستقاة من: اضغط/ي.

18 UN Women. Ibid.

حصارها وفرض حظر التجوّل على سكّانها[19].

هذا الواقع، يفرض علينا العودة إلى النظريّة التقاطعيّة (Intersectional) لفهم تعقيدات واقع النساء الفلسطينيّات. تشيرُ كيمبرلي كرينشو أنَّ ما يُشكّل طبيعة وحِدَّة العُنف ضدّ النساء، بل وعُمق الآثار المُترتّبة عنه، ليس النوع الاجتماعيّ وحسب، بل الأبعاد الأُخرى التي تتركّب منها هويّةُ النِساء. وهي تقصد بذلك أبعاد مثل: العرق، السن، الانتماء إلى السكّان الأصلانيّين، الميول الجنسيّة، الطبقة الاقتصاديّة، الدين، الإعاقة وغيرها. داخل مَنظومات القهر والاضطهاد المُتقاطعة هذه، تُعاني النساء المُلوّنات أكثر من النساء البيض[20].

في السنوات الأخيرة، نشأ مَنظور شبيه في دراسات العنف القائم على النوع الاجتماعيّ المُيسَّر تكنولوجيًّا، التي أظهرت كيف أنَّ المواقع الاجتماعيّة المُتقاطعة للنساء تُؤثّر على نوعيّة ووتيرة العنف الرقميّ الذي تتعرّضنَ له، بشكل لا يُمكن فصله عن هويّتهنَّ الجندريّة[21]. وهذا ما خَلصت إليه بالفعل دِرَاستان سابقتان لمركز حملة حول تجارب النساء الفلسطينيات مع العنف الجندري الرقميّ، بأنَّ الفضاء الرقميّ صار بمثابة مرآة للحيِّز العام، تخضع فيه النساء للسلطة الأبويّة وسُلطة الاحتلال، اللتان تتفاعلان معا وتُغَذِّيان بعضهما البعض، ممّا يُضاعف من حرمان النساء لحُرّيّاتهنَّ ويحدَّ من استخدامهنَّ للفضاء الرقمي[22].

3. أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على تجارب النساء الفلسطينيّات مع العنف الرقميّ القائم على النوع الاجتماعي، مع التركيز على التغييرات التي طرأت على أنماط، حِدّة ونِسَب هذه الاعتداءات خلال حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على غزّة. حاولت الدراسة تقصّي الانتهاكات الجندريّة الرقميّة على مستويين: 1. العنف الجندريّ السياسيّ- كيف يتحوّل العنف الجندريّ لسلاح حرب وأداة قمع سياسيّ؟ ولأي غايات؟ 2. العنف الجندريّ الاجتماعيّ- الكشف عن الاعتداءات الجندريّة الرقميّة التي تتعرّض لها النساء في التجارب اليوميّة والروتينيّة لحياتهنَّ، وكيف استغلَّ المُعتدون غياب القانون والفوضى التي أنتجتها الحرب كغطاء لهذه الاعتداءات؟

في جميع المُستويات حاولت الدراسة أن تستكشف هويّة الأطراف المسؤولة عن العنف الجندريّ الرقميّ في الثلاث مناطق: الضفّة، الداخل وغزّة. وكذلك، رَكّزت الدراسة على دور التكنولوجيا في إتاحة هذه المُمارسات وإنتاج أنماط جديدة من العنف الجندريّ، بل وتعميق أثر الأضرار الناتجة عنه.

4. منهجيّة البحث

للإجابة على أسئلة البحث، والإحاطة بظاهرة العنف الجندري في الشبكة، والتي هي ظاهرة مُتقاطعة، مُعقّدة ومُتشابكة خاصّة في سياق الحرب، دمجت الدراسة بين المنهجين الكمّي والنوعيّ. من جهة، يُتيح الأوّل منهما قياس مدى انتشار أنماط العنف الجندريّ المُختلفة، تحديد نسب الضحايا وَالتوزيع الجُغرافيّ لها. أمّا الثاني

19 الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. نفس المصدر.

20 كرينشو، كيمبرلي ويليامز. (2016). «استكشاف الهامش: التقاطعية، سياسات الهوية والعنف ضد النساء الملوّنات». ترجمة: تامر موافي. مراجعة: وحدة الإنتاج المعرفي باختيار. اختيار. مستقاة من: اضغط/ي.

21 Dunn, Suzie. Ibid.
Harris, Bridget. Ibid.

22 علي، نجمة. (تشرين الثاني 2022). شبكة منتهكة: العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي. حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. مستقاة من: اضغط/ي.
عودة، شهرزاد. (22 تشرين الثاني 2018). شبكة مُعَنِّفة: العنف الجندري ضدّ الفلسطينيّات في الحيّز الافتراضي. حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. مستقاة من: اضغط/ي.

منهما، فيسمح بفهم مُعمَّق لتجارب ومواقف النساء مع العنف الجندريّ من منظورهنَّ الشخصيّ، والاطّلاع على تفسيراتهنَّ للسياق الاجتماعيّ والسياسيّ الذي يُشكِّل هذه التجارب. بالإضافة إلى الوقوف على الدلالات والمعاني التي تمنحها النساء للعنف الجندريّ الرقميّ وللدور الذي تلعبه التكنولوجيا في صياغة وبلورة حياتهنَّ وأمانهنَّ.

من أجل تطوير فهم وتحليل أكثر شموليّة لظاهرة العنف الجندريّ الرقميّ في السياق الفلسطينيّ، اعتمدت الدراسة على آليات مُتنوّعة لجمع المعلومات من عدّة مصادر، بالطرق التالية:

1. استطلاعات رأي: جمع المركز مُعطيات لاستطلاع رأي من 23 سؤالا، شَملَ 500 امرأة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة والقدس، و200 امرأة من الداخل. كانت عينة المسح تمثيليّة على مُستوى المُحافظات والتقسيمات الجغرافيّة (مثل: النقب، الجليل، المثلث، رام الله، نابلس، جنين، الخليل، بيت لحم، إلخ)، لكنّها اختيرت عشوائيًّا داخل كُل مُحافظة. في الضفّة الغربيّة، جُمعت المعلومات من خلال انتشار الباحثين الميدانيّين في المناطق المركزيّة في البلدات والمُخيّمات، وتمرير استمارة ورقيّة في الشوارع. في الداخل، وُزِّعت الاستمارة إلكترونيًّا.

2. مجموعات بُؤريّة: عُقدت ستّ مَجموعات بُؤريّة بعدد 4-8 مُشتركات في كُل مجموعة، بمجموع 30 مُشتركة بالمُجمل، تراوحت أعمارهنَّ بين الـ 20 والـ 60. شملت المجموعات نساء من كافّة المناطق الجغرافيّة: شمال ووسط وجنوب الضفّة الغربيّة، القدس، ومن الجليل؛ المُثلّث؛ الجنوب والنقب في الداخل. أُخذ بالحساب التنوّع في البيئات السكنيّة والمعيشيّة من حيثُ المُدن الرئيسيّة، القُرى، القُرى غير المُعترف بها، التجمّعات النائية والمُخيّمات. كذلك، شملت المجموعات ناشطات من حُقول ومجالات مُختلفة: ناشطات نسويّات، اجتماعيّات، سياسيّات، حقوقيّات، صحافيّات، أكاديميّات، إلخ. رَاعتْ المَجموعات أكبر قدر من التنوّع بين النساء بهدف تفادي حصر نتائج الدراسة بالأصوات النسائيّة السائدة في المُجتمع الفلسطينيّ، وبالتالي رصد أكبر طيف مُمكن من الأصوات المُختلفة ومن التجارب المُمَيِّزة للنساء من الفئات المُختلفة.

3. مُقابلات مُعمَّقة: عُقدت 9 مُقابلات مُعمّقة مع ناشطات ومُوظّفات في مُؤسسات نسويّة ومُؤسسات تُعنى بحقوق المرأة وَتَعمل على خدمتها، مع مراعاة التنوّع بين المناطق الجغرافيّة والمُحافظات المُختلفة بالشكل المذكور أعلاه. امتدّت المُقابلات بين ساعة وربع حتّى ساعة و45 دقيقة، وتناولت مسح لأنواع الاعتداءات الرقميّة التي تنكشف عليها الناشطات من خلال عملهنَّ مع النساء في الميدان، أو التوجّهات التي تصلهنَّ على خطّ وتشات الدعم والطوارئ التابع للمُؤسسة. بالإضافة إلى كيفيّة مُعالجتهنَّ لهذه التوجّهات وأبرز الصعوبات التي يُواجهنها معها، نهايةً بفهم تجاربهنَّ الشخصيّة مع النشاط النسائيّ-الرقميّ، وكيفيّة استجابة الجمهور له.

عُقدت جميع المُقابلات والمجموعات البُؤريّة عبر تطبيق «زوم» لإتاحة إمكانيّة المُشاركة للنساء من كافّة المناطق الجغرافيّة وتجاوز العقبات المفروضة على الحركة بفعل الحواجز والقيود. مع الأسف الشديد لم تشمل الدراسة نساءً من غزّة بسبب انقطاع الاتّصالات والقصف المُتواصل، ممّا يُشكِّلُ خطرًا مُباشرًا على سلامتهنَّ. مع ذلك، وردت بعض الأمثلة عن تجارب النساء الغزّاويّات في روايات فلسطينيّات وناشطات من مناطق أُخرى.

حافظت الدراسة على سرّيّة هويّة ومعلومات المبحوثات، بما فيه سرّية الاسم، العمر، مكان السكن، مكان العمل وتشويش تفاصيل قصصهنَّ الشخصيّة من أجل حمايتهنَّ من أي عواقب قد تترتّب عن هذه المُشاركات. اتّبعنا هذا كذلك مع المُؤسسات النسويّة والنسائيّة التي شاركت في المُقابلات المُعمّقة، خاصّةً وأن بعضهنَّ تعرَّضنَ بأنفسهنَّ لهجمات في وسائل التواصل الاجتماعيّ، ولكن أيضًا لاستبعاد أي إمكانيّة لربط قصص حول الاعتداءات بمنطقة جغرافيّة مُعيّنة أو بهويّات الفلسطينيّات اللواتي يَتلقينَ خدمات من الجمعيّة. بعد تفريغ المُقابلات، استعنتُ بموقع Atlasti.com بهدف تحليل المُعطيات إلى ثيمات وموضوعات مُشتركة التي تكوّنت بناءً عليها فصول هذه الدراسة.

الفصل الأوّل

سُجون مُتداخلة – الرقابة بين الفردانيّة والتنظيميّة

تُعرَّف الرقابة على أنّها عمليّة جمع المعلومات، تخزينها، مُعالجتها، تقييمها وأحيانًا استخدامها، بما قد يُفضي إلى إلحاق ضرر مُحتمل أو فعليّ بالفرد نتيجة علاقات قوّة غير مُتكافئة بين المُراقِب والمُراقَب. تعتمد عمليّة المُراقبة هذه إلى جدليّة المرئيّة (Visibility) والاستتار (invisibility)، حيثُ يسعى الفاعلون الاجتماعيّون أصحاب القوّة إلى أن تظلّ الجماعات المُهمّشة مرئيّة ومكشوفة لهم، بينما يحرصون على أن تظلّ معلوماتهم سرّية وغير مرئيّة[23]. ينعكس هذا الشعور بالانكشاف عندَ المبحوثات: «إحنا عالسوشال ميديا صُرنا كأنّا بالشارع يعني»، وَ»ليش لأكون لهالدرجة مشاع للناس؟»، وَ»ما برتاح لفكرة إنّه حياتي هيك فيها فرجة. إنه الناس بتتفرّج عليها».

أدّت الثورة في تكنولوجيا الاتّصالات والمَعلومات إلى توسّع عين السلطة، تمدّد نطاق رُؤيتها وتعزيز مُمارساتها الرقابيّة[24]. هذا التطوّر أنتجَ حالة يُطلق عليها في الأدبيّات الأكاديميّة بمصطلح «مُجتمعات المُراقبة» (surveillance societies)، ويُقصد به أنَّ الرقابة صارت سِمةً بنيويّة من سِمات المُجتمع الحديث، إلى درجة باتت فيها عمليّات جمع المعلومات عن الأفراد أمرًا روتينيًّا ومألوفًا[25]. بينما تكوّنت الحياة الاجتماعيّة، تاريخيًّا، من سياقات ومساحات اجتماعيّة مُنفصلة، بينها حدود وفواصل واضحة، مثل: وقت العمل/الفراغ، المكتب/المنزل، الحياة الخاصّة/العامّة؛ فقد أدّت الثورة في تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات إلى انهيار هذه الحدود والفواصل وانصهار كافّة المساحات في بوتقة واحدة هي الفضاء الرقميّ. أدّى هذا الانصهار إلى تمكين أنظمة سُلطة مُختلفة من تفعيل الرقابة على الأفراد بالتوازي[26]. تظهر هذه الصورة المُركَّبة والمُعقّدة في الرسم البياني رقم 1، الذي يُبيِّن الجهات المُختلفة التي تشعر النساء الفلسطينيّات أنَّهنَّ يخضعنَ لرقابتها. هذه التقاطعيّة والتوازي بين أنظمة الرقابة، هي ما سيَتناوله الفصل الحالي.

23 Fuchs, Christian. (2021). **Social Media: A Critical Introduction (3rd ed.)**. SAGE Publications Ltd.

24 Ibid.

25 Lyon, David. (2010). «Surveillance, Power and Everyday Life.» In: Phillip Kalantzis-Cope and Karim Gherab-Martín. (Edited). **Emerging Digital Spaces in Contemporary Society**. Basingstoke: Palgrave Macmillan, Pp. 183–198.

26 Papacharissi, Zizi. (2002). The virtual sphere: The internet as a public sphere. **New Media & Society**, 4(1), pp. 9–27.
Marwick, Alice. (2012). The public domain: Surveillance in everyday life. **Surveillance & Society**, 9(4), pp. 378–393.

الرسم البياني رقم 1

س: هل تشعرين بأنّك تتعرّضين للرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي من أي واحدة من الجهات التالية؟

تشعرُ 67% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة وَ 57% من الفلسطينيّات في الداخل أنَّهن مُراقبات على وسائل التواصل الاجتماعيّ

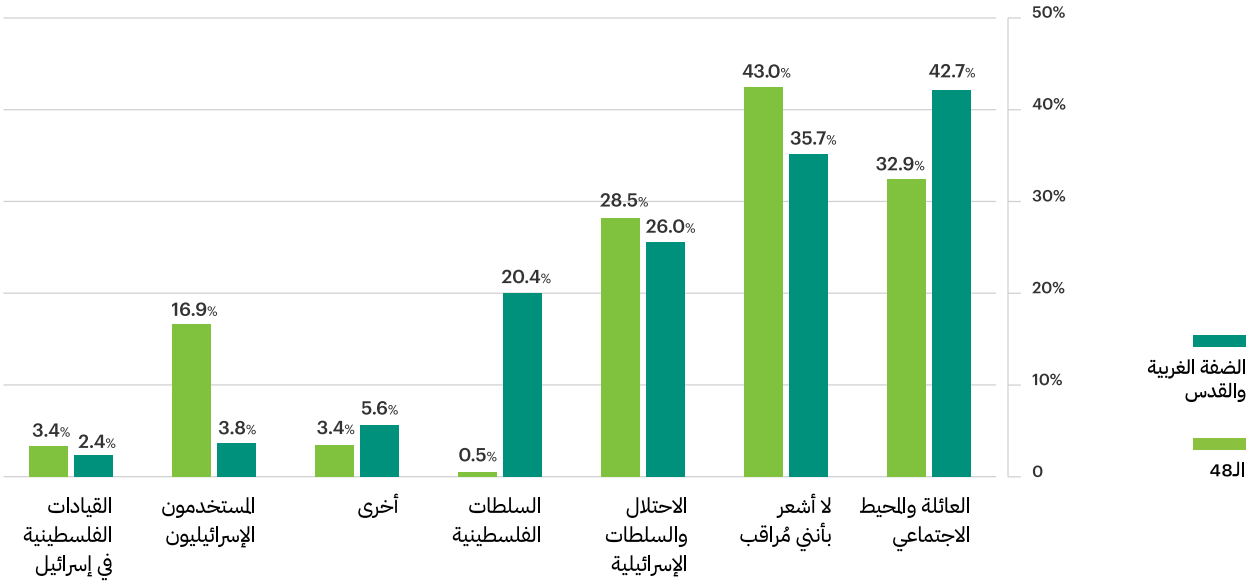

* أبلغت 67% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة و57% منهنَّ في الداخل، عن شعورهنَّ بأنَّهنَّ مُراقبات.
* أفادت مُعظمهنَّ- 43% في الضفّة الغربيّة وَ 32.9% في الداخل- بأنَّهن مُراقبات من العائلة والمُحيط الاجتماعيّ المُباشر.
* لم يظهر قلق يُذكر لدى فلسطينيّات الداخل تجاه السلطة الفلسطينيّة، بينما نبع القلق الأكبر من رقابة المُستخدمين الإسرائيليّين لهّن، بنسبة 16.9% مُقابل 4% في الضفّة الغربيّة

أظهرت نتائج الاستطلاع أنَّ 28.5% من الفلسطينيّات بالداخل تَشعرنَ أنَّهنَّ مُراقبات من السُلطات الإسرائيليّة عندَ استخدامهنَّ لمواقع التواصل الاجتماعيّ، مُقابل 26% من الضفّة الغربيّة والقدس [انظروا الرسم البياني رقم 1]. انعكسَ وعي الفلسطينيّات برقابة السلطات الإسرائيليّة من خلال تعبيرات صريحة وواضحة، مثل: «إحنا خايفين إنه إحنا مراقبين، ويمكن إحنا عنجد مراقبين، أو 100% مُراقبين». أو تعبيرات غير مُباشرة، مثل ما شاركته إحدى المبحوثات عن صديقتها التي قالت لها خلال مُحادثة هاتفيّة: «والله لياخذوني لأننا عم نحكي سياسة على التلفون».

في حادثة أُخرى، شاركت إحدى المبحوثات حول التهديدات التي تعرّضَ لها أحد معارفها خلال الاعتقال: «أخذوه وهددوه وقالوله [..] إنّه هالمرة تمام، بس المرّة الجاية حتضلّك عنا وخلّي إمّك تضلها تعيّط. وهي فعلا كانت إمه متصلة فإمي تعيط. فإنو قدي بكونوا عارفين إنه هاي الإم قوية، هاي الإم مش قوية. هاي الإم يعني مُؤطّرة سياسيا ولا لأ وإلى آخره. [..] كثير تفاصيل. [..] بتكتشفي إنه [..] ما في إشي ما بيعرفوه».

يُعتبر هذا النوع من الرقابة المُنظّمة، الهرميّة، البنيويّة والمنهجيّة الأكثر تداولًا في دراسات الرقابة، ويُقصد بذلك الرقابة الدائمة، الشاملة، القسريّة والحاضرة في كُل مكان، تلك التي تفرض على الأفراد أن يكونوا مرئيّين. تُساهم تقنيّات الرقابة في استنساخ نظام السِجن لتوسيع نطاق تطبيقه على غير المُجرمين في مُحاولة لنقل تجربة السجن إلى الحياة اليوميّة. الرقابة هُنا تعني السُلطة التأديبيّة التي تهدف إلى معرفة ما إذا كان الفرد يتصرّف كما ينبغي أم لا، ووِفقًا للقواعد أم لا[27].

ضمن نفس النوع من الرقابة، نجد أنَّ 20.4% من المُستطلَعات بالضفّة والقدس تعتقدنَ أنَّ السلطة الفلسطينيّة تُمارس الرقابة عليهنَّ، مُقابل 0.5% من المُستطلعات في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 1]. تَخضع نساء الضفّة لرقابة مُزدوجة من منظومتين سلطويّتين مُختلفتين، في حين كثيرًا ما يُنظر لرقابة الثانية كفعل الذي يُكمّل، يتقاطع وأحيانًا يخدم أجندات الأولى. شاركت إحدى المبحوثات أنَّها لم تجرؤ على ذكر اسم السُلطة الفلسطينيّة صراحةً في مُراسلاتها حينَ دَارت مُواجهات بينها وبين المُواطنين في مدينتها جنين: «ودايماً [..] حتّى لما نسجّل فويس أو نحكي فيه، [منقول:] هدول وهدولاك. مش عم بسترجي أحكي السلطة».

بالإضافة إلى أنَّ النساء يتعرّضن لنوع رقابة بُنيويّ وهرميّ آخر، تُمارسه شركات التكنولوجيا عليهنَّ، بعد أن نَصَّبَت نفسها كسُلطةً قانونيّة فعليّة غير مُقيّدة، تفتقر إلى الشفافيّة، تضع قوانينًا تعسّفيّة وتُطبّقها بشكل غير عادل وغير مُتّسق[28]. تقول إحدى المبحوثات عن مُحاربة شركات التكنولوجيا للمُحتوى الفلسطينيّ: «طريقة تعاملهم مع المحتوى الفلسطيني بالذات صراحةً نفّرتني منهن زيادة عن اللزوم». بشكل عامّ أشارت العديد من الناشطات إلى أنّ منشورات مُؤسساتهنَّ كثيرًا ما تُحذف أو تُقيّد على منصّات التواصل الاجتماعيّ. إذن لجأت منصّات التواصل الاجتماعيّ إلى مُمارسة الاستبداد الرقميّ ضدّ الفلسطينيّات[29]، ذلكَ أنَّ هذه الشركات تعتمد على تصنيف ومُعاملة المُستخدمين بناءً على قيمتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة المُتصوّرة، وبالتالي غالبًا ما تُترجم هذه التصنيفات إلى تهميش الفئات المُهمّشة أكثر، والتحيّز ضدّها بشكل يتلاءم مع البُنى القمعيّة والتمييزيّة[30].

بالمُستوى الرابع، أشارت 3.4% من المُستطلَعات في الداخل إلى تعرَّضهنَّ للرقابة من القيادات والنُخب الفلسطينيّة من حاملي الهويّة الإسرائيليّة، مُقابل 2.4% من المُستطلعات بالضفّة [انظروا الرسم البياني رقم 1]. الأمر المُثير في هذا النوع من الرقابة أنّه لا يقع ضمن أشكال الرقابة البنيويّة والمنهجيّة، فهي ليست رقابة مُطلقة

27 Fuchs, Christian. ibid.

28 Nurik, Chloe. (2019). "Men are scum": Self-regulation, hate speech, and gender-based censorship on Facebook. **International Journal of Communication**, 13, pp. 21.

29 زكاغ، بشرى. (28 نيسان/أبريل 2024). «الاستبداد الرقمي»: تحويل الفضاء العربي إلى سجون مراقبة وعقاب!. عروبة 22. مستقاة من: اضغط/ي.

30 Nurik, Chloe. Ibid.

ودائمة، أي أنّها محدودة مُقارنةً بقدرات الحكومات الرقابيّة، ولكنّها لا تزال تُشكّل نوعًا من أنواع الرقابة الهرميّة والسلطويّة، للأسباب التي ذكرتها إحدى المبحوثات: «وخفت. [..] يعني أنا بنتقد كمان شخصيّة اللي إلها معارف، وإلها نفوذ يعني. أكثر شعبيّ. [..] معروف». هذه النماذج تعكس كيف تستغل القيادات والنُخب الفلسطينيّة القاعدة الجماهيريّة التي لديها لتُمارس رقابتها على النساء بحماية وحصانة شعبيّة واسعة، فتصف إحداهنَّ ما مرَّت به: «فأنا ردّيت عليه [..] بس كل اللي عنده، زُمرة الموجودين عنده، الطبّالين هدول، والزمّارين، والحدّاية بلشوا يهاجموني [..]».

بيَّنت نتائج الاستطلاع أنَّ نوع الرقابة التي تعتقد النساء أنّها تتعرّض لها أكثر من غيرها، هي الرقابة المُجتمعيّة، ذلك أنّها حازت على أعلى نسبة لدى نساء الضفّة الغربيّة (42.7%) والداخل كذلك (32.9%) [انظروا الرسم البياني رقم 1]. تَرى أَليس مارويك (2012) أنَّ الرقابة الاجتماعيّة تختلف عن الرقابة التقليديّة والذاتيّة، حيث أنَّ هذا النوع من الرقابة يحدث بين الأفراد، وليس بين السلطات أو المُؤسسات التنظيميّة والأفراد. في هذه الحالات، تكونَ السلطة لا مركزيّة، أي جزء من كُل علاقة اجتماعيّة، وهي مُتبادلة أَيضًا، يستطيع فيها الفرد أن يكون إمّا مُراقِبًا أو مُرَاقبًا[31].

النوع الأوّل من أشكال الرقابة المُجتمعيّة، كما انعكس في مُشاركات المبحوثات، هوَ رقابة غير مُباشرة من السلطات والقيادات، يُمارسها مُؤيِّدوهم. في هذه الشكل من الرقابة يتحوّل المُواطنون والأفراد من حول النساء إلى عيون إضافيّة للسُلطة؛ قد لا تحظى بنفس مَجال الرؤية الواسع والمُتمدّد للسلطة، ولكنّها بالمُقابل كثيرة وأكثر قُربًا للنساء، ممّا يسمح بأن يكون تأثيرها الجمعيّ فعّالًا بدرجة كافية. وبالفعل، تشعر 16.9% من النساء في الداخل أنَّهنَّ مُراقبات من المُستخدمين الإسرائيليّين في مواقع التواصل الاجتماعيّ، بالمُقارنة مع 3.8% من الضفّة [انظروا الرسم البياني رقم 1]. يبدو منطقيًّا أن تنشغل فلسطينيّات الداخل برقابة الإسرائيليّين، نظرًا للاحتكاك المُباشر واليوميّ معهم في مُؤسسات التعليم والعمل والصحّة وغيرها. تقول إحدى المبحوثات عن بعض المُؤثّرات الإسرائيليّات اللواتي يتعمّدن رصد منشورات الفلسطينيّات ونشرها في حساباتهنَّ: «يعني ما عندها ولا شغلة ولا عملة، بتفوت بتبحبش ورا الناس...». هذا دليل على أنَّ بعض الإسرائيليّون صاروا ينتهجون الرقابة كأسلوب حياة وتعامل مع الفلسطينيّين بالداخل، فيما يهدف النشر إلى جذب أنظار الرقيبين الآخرين إلى النساء، وبالتالي توسيع انكشاف النساء مُجتمعيًّا.

إلّا أنَّ الرقابة الشعبيّة التي تتعرّض لها الفلسطينيّات لا تقتصر على رقابة المُستخدمين الإسرائيليّين فحسب، بل تَشمَل تلكَ التي يُمارسها الفلسطينيّون كذلك: «يعني [..] أنا مش عم بحكي مع مستعمِر. أنا عم بحكي مع حدا زيي زيّو!». بشكل خاصّ، يُراقب المُستخدمون الفلسطينيّون النساء من أجل تقصّي مدى مُلاءمة أفكارهنَّ وتوجّهاتهنَّ السياسيّة مع تَوَجّهاتهم. هذه الرقابة تعكس حالة التحارب والتفكّك السياسيّ الداخليّ في المُجتمع الفلسطينيّ. انعكس ذلك في أقوال مثل «إنو إنت جد مراقبة من كل النواحي، والكل متبّعلك شو بتنزلي وشو بتعملي». وقد تأخذ الرقابة بُعدًا آخر حين يتحوَّل الفلسطينيّ إلى رقيب لصالح سُلطة الاحتلال وليس فقط لصالح أحزاب أو فصائل فلسطينيّية معيّنة. عَبَّرَت إحدى النساء عن ذلك بالشكل التالي: «[..] إنّه العيون هي إحنا كمان مش بس إسرائيل. إحنا اللي بنخبر عن بعض».

31 Marwick, Alice. Ibid.

في ضوء هذه التهديدات، تتعرّض النساء لضغوطات عديدة من عائلاتهنَّ وأصدقائهنَّ لحذف منشوراتهنَّ السياسيّة أو الوطنيّة. ورغم أنّ هذه الضغوطات تُبَرَّر بدافع الحماية، إلّا أنّها لا تُتيح للنساء مجالًا لاتّخاذ القرار بشأن مُشاركتهن السياسيّة من عدمها بشكل حُرّ ومُستقِل. بلغت نسبة النساء اللواتي طُلب منهنَّ ذلك 22.6% في الضفّة والقدس، بينما بلغت فقط 9% في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 2]: «التخويف بيصير عن طريق إحنا، من الأهل كمان، من الأصدقاء، شو إنت كاتبة؟ ليش بتكتبي هيك؟ [..] بيجوز ييجولك [..]»، وَ «بالنسبة للنشر في الحرب. العيلة كانت بتضغط: «مَحَد يُنشُر، مَحَد يُنشر، مَحَد يُنشر».

الرسم البياني رقم 2

س: هل واجهت أي ضغط اجتماعي لحذف محتوى معين أو تطبيقات لأسباب سياسية؟

تتعرّض النساء لضغط اجتماعيّ محدود لحذف مضامين أو تطبيقات مُعيّنة لأسباب سياسيّة، بينما تتعرّض الفلسطينيّات بالداخل لمُستوى أقل من الضغط الاجتماعيّ لإزالة مُحتويات شبيهة.

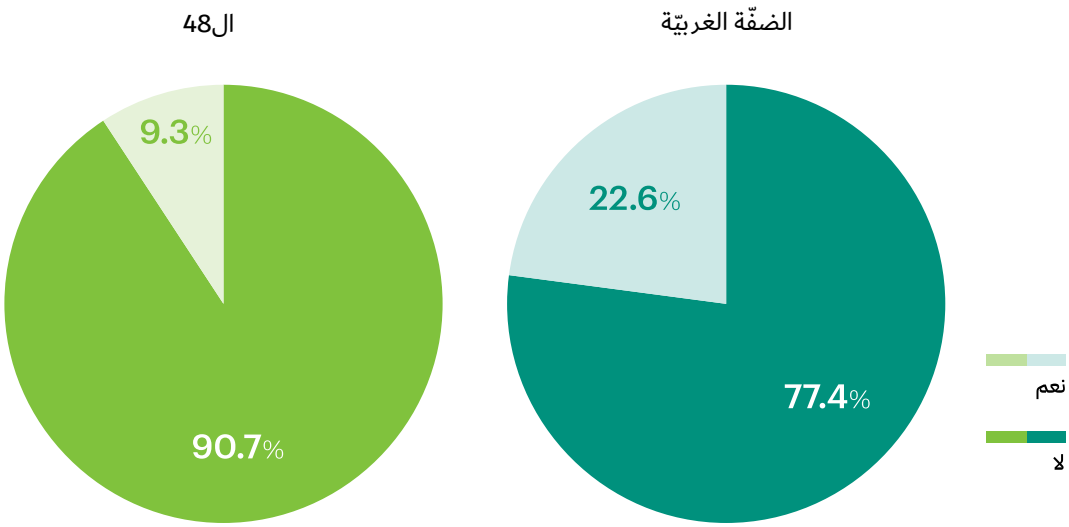

* أبلغت أكثر من ثلاثة أرباع الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة أنّها لم تتعرّض لضغط اجتماعيّ لوقف نشاطها السياسيّ عبر الإنترنت.
* أبلغت 90.7% من الفلسطينيّات بالداخل إلى أنَّهن لم يتعرّضن لضغوطات اجتماعيّة لوقف نشاطهنَّ السياسيّ عبر الإنترنت.

ينبع النوع الثاني من الرقابة المُجتمعيّة من الدوافع البشريّة والاجتماعيّة، فالبشر بطبيعتهم يميلون إلى مُراقبة سلوك الآخرين وجمع المعلومات الاجتماعيّة عنهم، وهي مُمارسة شائعة أيضًا في منصّات التواصل الاجتماعيّ. وقد يكون المصطلح الذي اقترحه فوكو «شعيرات السلطة» (capillaries of power) مُناسبًا لوصف هذه الحالة التي تتدفّق فيها القوّة عبر جميع العلاقات الاجتماعيّة والشخصيّة ومن خلال التفاعلات اليوميّة، بدلًا من تدفّقها عبر البنى التحكّميّة والتنظيميّة كما عليه الحال في النماذج التقليديّة للرقابة[32]. تكون هذه المُمارسة بالطبع أكثر خطورة على الفئات المُهمّشة مثل النساء التي تُعاني أصلا من قيود يوميّة أُخرى بفعل هويّتها الجندريّة[33].

انعكست هذه الرُؤية في مُشاركات النساء على الشكل التالي: «نفس الناس اللي كل ما أنا أضيف حدا بضيفوه»، «إذا في مُتابعة، ففي فن مُتابعة»، «أنا بتذكر إنّه أصلا بس الناس عرفت إنه رح أتجوّز بلشوا يضيفوني من العيلة أكتر عندي [..] فجأة صار عندي هذا التفاعل إجتماعيا. [..] يعني بحس هون صرت أكثر مراقبة»، «كمان المُجتمع الخارجيّ، حتى الناس اللي ملكيش علاقة فيهن، بتعرفيهنش، [...] بسمحوا لحالهن هلقد ينتهكوا خصوصيّتك». ترتبط أسباب الرقابة الكثيفة والمُتواترة هذه بالهويّة الجندريّة: «للأسف في أشياء بحسّ إنّه في المُجتمع العربيّ، أنا كَبِنت، المجتمع بفرض عليّ قيود معيّنة، يعني في استخدامي للسوشال ميديا». فيما تكرّرت العديد من الأقوال التي تعكس تعامل المُجتمع مع المرأة باعتبارها تابعة لمنظومة اجتماعيّة، عائليّة وعشائريّة، ممّا يستلزم ضمان خضوعها لأنظمة وقواعد هذه المنظومة: «بنت فلان. أخت فلان. دار فلان. المرأة هي دايما مُنتمِية إلى إكس»، «بالنهاية انت عايشة بمجتمع الي ما بياخدك انتي كشخص، بياخد كل عيلتك».

تُفرض الرقابة المُجتمعيّة على النساء بثلاث قضايا مُختلفة: 1. المواقف الجندريّة: «بس مجتمعنا للأسف، مُجتمع اللي هو بعدو محصور في نطاق العيب، وإنو إنت بنت، وهاي المواضيع ما تُناقش على العلن، وما بنفع تحكي فيها». لذلك، تُفرض رقابة على منشورات النساء بكل ما يخصّ المرأة بشكل عامّ من قضايا التحرّش الجنسيّ ، الاغتصاب، أو الصحّة الجنسيّة أو الإنجابيّة. 2. المواقف من القضايا الدينيّة: «[..] حتى لو بدّي أحكي رأيي عن أشياء دينية أُهاجَم». 3. المواقف من الجريمة والعنف، خاصّةً في الداخل: «بس اليوم حتى إجتماعيا بطلتي تغدري تحكي إشي، يعني لا بتنتقدي الجريمة ولا بتنتقدي القتل اللي بصير، ولا كل إحساس عدم الأمان». فيما شاركت مبحوثة أُخرى أنَّها عندما فقدت عمّها وابن عمّها قبل عامين في جريمة إطلاق نار، تنبّهت بعد فترة لإمكانيّة تتبّع المُجرمين لباقي أفراد العائلة من خلال منصّات التواصل الاجتماعيّ، وهي تقول عن ذلك: «لمجرد إنه أنا بالإسم من العيلة الفلانية، فأنا ممكن أتعرّض للقتل أو للأذى. حتّى لو أنا ما إلي أي علاقة بكل موضوع الإجرام في مجتمعنا، بس لأنّه إسمي ع إسم هاي العيلة. فأنا فتت غيرت إسم عيلتي على الفيسبوك بس خوفا من إنو أنا ممكن بطريقة ما يوصلولي».

32 Ibid.

33 Mason, Corinne L., & Magnet, Shoshana. (2012). Surveillance studies and violence against women. **Surveillance & Society**, 10(2), pp. 105–118.

الرسم البياني رقم 3

س: هل سبق وأن طُلِبَ منك حذف منشورات أو آراء معينة لأنها حسّاسة مُجتمعيا؟

أبلغت ثلث الفلسطينيّات في الضفّة العربيّة والداخل أنَّه سبق وطُلب منهنَّ حذف منشوراتهنَّ لأنّها حسّاسة مُجتمعيًّا.

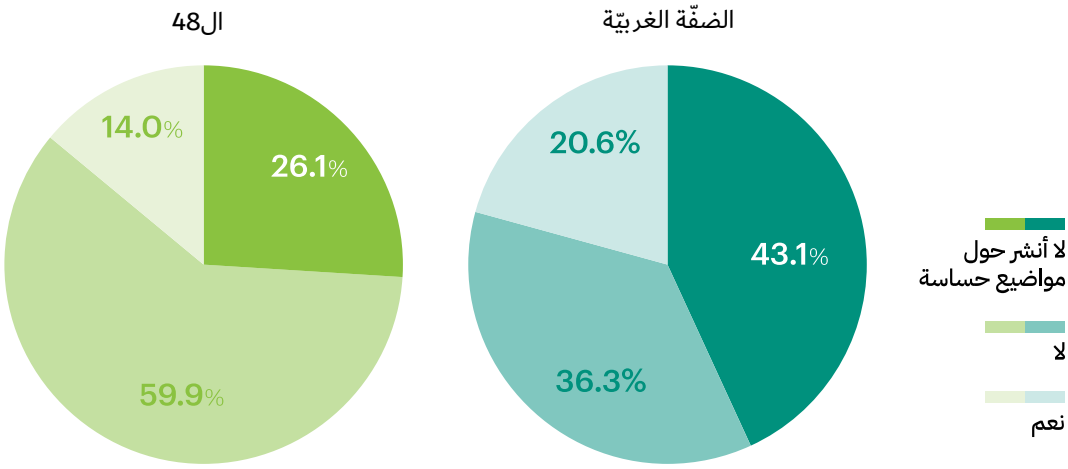

* تمتنع 43.1% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة وَ26.1% منهنَّ في الداخل عن النشر بشأن القضايا الحسّاسة مُجتمعيًّا. مع ذلك، لا يُطلب من غالبيّة النساء اللواتي ينشرنَ بشأنها حذف منشوراتهنَّ.
* تميل النساء الأصغر سنًّا (تحت سن 35) إلى الانخراط أكثر بشأن هذه النوع من النشر، حيث أفادت 55% منهنَّ في الضفّة الغربيّة أنَّهنَّ ينشرنَ بشأن قضايا حساسة مُجتمعيًّا، مُقابل 39% يمتنعنَ عن ذلك.
* العكس صحيح بالنسبة للفلسطينيّات في الداخل، حيث تمتنع 32% من النساء دون سن الـ 35 عن النشر، فيما تنخرط 20% من النساء فوق سن 35 بالنشر حول القضايا الحساسة مُجتمعيا.

ولا تقتصر طلبات حذف المنشورات على القضايا السياسيّة فحسب، إذ طُلِبَ من 20.6% من المُستطلعات في الضفّة والقدس حذف منشوراتهنّ لأنّها تمسّ بقضايا حسّاسة مُجتمعيًّا، فيما حصل ذلك فقط مع 14% من المُستطلعات في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 4]: «طبعا هونا أنا مُورِس علي الضغط، كيف بتكتبي هيك؟؟! مع إنيّ مذكرتش أسماء [..]»، وَ«حسيت قديش الأهل كمان، يعني الأهل القريبين قريبين جدا بظلموكي لما أنت تقولي كلمة الحق»، وَ «يَعني مثلا، إمّي دايما من أنا وصغيرة كانت تحكي إلّا الصور، وديري بالكم، وفلانة صار معها هاي القصّة [..]».

نتيجةً لتداخل وتراكم طبقات الرقابة وتعدّدها -السياسيّة، التقنيّة والمُجتمعيّة- يُمكن تشبيه تجربة النساء الفلسطينيّات في الفضاء الرقميّ بأنّها شبيهة بالصناديق المُتعاقبة (Recursive Box)، حيث يُخفي كل صندوق داخله صندوقًا أصغر، ولكنَّ الصناديق في هذه الحالة تُمثّل السجون والأقفاص. تُجسِّد هذه الاستعارة شكل الرقابة التي تتعرّض لها المرأة الفلسطينيّة، فمن ناحية، تتداخل وتتشابك طبقات الرقابة والسيطرة فيما بينها، وهي غير قابلة للفصل. ومن ناحية أُخرى، تعكس هذه الاستعارة تَنوّع مُستويات الرقابة التي تُمارَس على الفلسطينيّات، بدءً من حالات الرقابة الفردانيّة (المُستخدمون الإسرائيليّون والفلسطينيّون)، مُرورًا بأنظمة رقابيّة أكثر تعقيدًا (العائلة، مكان العمل، القيادات والنُخب الفلسطينيّة، رجال الدين وشبكات الإجرام) وصولًا إلى البُنى التنظيميّة والهرميّة (شركات التكنولوجيا، السلطة الفلسطينيّة والسلطات الإسرائيليّة). علاوةً على ذلك، تُبرز هذه الاستعارة الطبيعة التكراريّة لأنظمة الرقابة واستمراريّتها.

الفصل الثاني

الهامش الرقميّ – إقصاء النساء الفلسطينيات من الحيّز العامّ

وفقًا لهيبرماس، الحيّز العامّ هو مجال مفتوح لجميع المواطنين، يتشكّل من خلال تداول ونقاش للقضايا العامّة التي تُؤثّر على الحكم والسياسات بصورة عقلانيّة ونقديّة. يربط هيبرماس تحقيق هذا الحيّز لوظيفته بأن يكون قائمًا على الحوار الحُرّ والمُستقلّ عن الرقابة الحكوميّة، المصالح الاقتصاديّة أو أي قوى أُخرى قد تُؤثّر على عمليّة النقاش فيه. مع ذلك، يعترف هيبرماس أنَّ الحيّزات العامّة المثاليّة غير موجودة في الحقيقة، وأنّها كلّما خضعت لطبقات إضافيّة من القوّة، فهي تتفكك أو تتحوّل لحيّزات عامّة زائفة[34]. وبشكل شبيه، فإنّ القوى الخارجيّة التي تُؤثّر على الفضاء الرقميّ ومنصّات التواصل الاجتماعيّ، تُدمّر إمكانيّات الحيّز العامّ فيها[35].

على الرغم من مُبالغة هيبرماس في تصوير مثاليّة وإتاحة الحيّز العامّ للجميع، إلّا أنّ الحيّزات العامة تشكّلت تاريخيًّا من خلال استبعاد الفئات المُهمّشة، وعلى رأسها الاستبعاد بناءً على النوع الاجتماعيّ. بالتالي، صار الخطاب والسلوك الذكوريّ هو المعيار الذي يقوم عليه جوهر الفضاءات العامّة[36]. يُطلق مُصطلح «الإقصاء الرقميّ» اليوم على المُمارسات الشبيهة التي تُمارس بواسطة التكنولوجيا لتحديد من هي الفئات المُخوّلة، المُؤهّلة وصاحبة الشرعيّة للمُشاركة في الفضاء الرقميّ[37].

انعكس الإقصاء الرقميّ للنساء بشكل صارخ في المجموعات البُؤريّة، وهذا جاء على لسان المبحوثات بالشكل التالي: «بس لمجرّد إنّه إنت بنت يعني. بنفعش تنزلي هيك أشياء. بنفعش تعبري عن رأيك بهيك مواضيع»، وَ «بالذات اذا بتكوني امرأة وناشطة بالسياسة بتحسي حالك منتقدة أكثر»، وَ «بس يعني [هو] ترك كل إشي حكيته وبرأيه كان غلط أنا أحكي بس لأنه أنا بنت. وبتذكر إنه يعني طال أشياء من بروفايلي [..] أشياء feminine، وصار يستخدمها ضدّي، كإنّه you can›t be، إنّه ما بتقدري تكوني أنثى وتكوني بالسياسة بنفس الوقت». تعكس المُمارسات الاجتماعيّة المُتعلّقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ والمُلاحظات التي تُوجّه للنساء عادةً إلى التعامل مع الحيّز العامّ كأنّه مُلك للرجال، وإلى أنَّ مُشاركة النساء السياسيّة والاجتماعيّة فيه غير مُرحَّب بها.

فضلًا عن ذلك، تُقصى بعض النساء من الحيّز الرقميّ العامّ بشكل فوريّ ومُمنهج، من خلال حرمان المناطق التي تسكنها من خدمات الاتّصال، وهذا يحدث إمّا من خلال قصف البنى التحتيّة للاتّصالات كما حدث في غزّة ومناطق شمال الضفّة الغربيّة. وإمّا من خلال فرض إسرائيل لحظر على تطوير قطاع الاتّصالات الفلسطينيّ، ومنع الحفر ومدّ البُنى التحتيّة بشكل كُلّيّ في مناطق «ج»[38]، فيما يعيش 42% من سُكّان النقب في القرى غير المُعترف بها بدون خدمات الانترنت[39]. تقول إحدى نساء النقب « [..] يعني حتّى فترة قريبة ما كان عندنا انترنت. فكان صعب عليّ إنّه أفتح صفحة على السوشال ميديا»، فيما تقول إحدى الناشطات في جنوب الضفّة الغربيّة: «بس أكيد أكيد إنّه كل صبية وكل مرأة موجوده بمجتمعنا بغض النظر وين ساكنة: ضفّة، مُخيّم، منطقة c، الداخل، القدس. كل واحدة عندها شو تحكي وشو تعبّر». إنّ الفجوة الرقميّة داخل المُجتمع الفلسطينيّ نفسه تدلّ على أنّ داخل الهامش الذي هو المُجتمع الفلسطينيّ هنالك هوامش أُخرى، هي هامش الهامش.

أمّا في الحالات التي تدخل فيها النساء إلى الحيّز العامّ بسبب غياب قانون أو سياسات أو أعراف اجتماعيّة تمنع ذلك، فيعتمد الفاعلون الاجتماعيّون على آليّات غير رسميّة لإقصاء النساء من النقاش السياسي والاجتماعيّ

34 Habermas, Jürgen. (1996). **Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy**. (Trans. William Rehg). Cambridge, MA: MIT Press.

35 Papacharissi, Zizi. Ibid.

36 Fraser, Nancy. (2021). «Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy.» In: Sabine Knierbein and Ali Madanipour. (Eds.). **Public Space Reader**. Routledge. Pp. 34–41.

37 Harris, Bridget, and Laura Vitis. Ibid.

38 أبو دقة، مشهور. (2023). التحكم في الفضاء الفلسطيني: الاتصالات السلكية واللاسلكية، الإذاعة والتلفزيون. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مستقاة من: اضغط/ي.

39 مخّول، حبيب. (25 آذار/مارس 2025). الفجوة الرقميّة: تمييز قطاع الاتصالات الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين. حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. مستقاة من: اضغط/ي.

في منصّات التواصل الاجتماعيّ. تتجسّد هذه الآليّات بمجموعة من السلوكيّات والتعبيرات الاجتماعيّة التي تعمل على تفكيك، مُصادرة، تقويض، إعادة تأويل أو حتّى تشويه أصوات النساء من أجل إفراغها من قوّتها، أثرها المُحتمل وقدرتها على التغيير، ولاحقًا طمسها ومحوها. هذه الآليّات هي ما سنستعرضه حتّى نهاية الفصل الحالي.

تكمن الوسيلة الأولى لتقويض أصوات النساء في إنكار صحّة أقوالهنَّ والتشكيك برجاحة آرائهنَّ، فتصف عضوة بلديّة سابقة أنّها في كُلّ مرّة تكتب عن تهميش قضايا المرأة ضمن خطط ومشاريع البلديّة وتطالب بإشراكها في عمليّات اتّخاذ القرار، كان يأتيها الردّ فوريًّا: «كانوا يقولولي نزلي هذا [المنشور]. متحاوليش تكتبي دائما المرأة المرأة. وطبعا [كانوا يقولولي] إحنا محنا منعمل لكل البلد. مش صحيح هذا الإشي». وفي تعليق على «ستوري» تُعبِّر فيه المبحوثة عن موقفها من إحدى قضايا القتل على خلفيّة الشرف، قال أحد معارفها لها: «[..] أصلا أنت بتعرفيش. يمكن عنجد [..] أهلها ماسكين عليها إشي بس إنه ما انتشر. يعني إنت ما بتعرفي حيثيّات القصّة كمان عشان تنشري عنها".

تعكس مُشاركات المبحوثات عن تصوّر لدى الرجال بأنَّ النساء لا تفهمنَ في القضايا السياسيّة، وبأنّهنَّ غير قادرات على تشكيل آرائهنَّ السياسيّة بشكل مُستقلّ دون التأثّر من رجال آخرين في حياتهنَّ، وهو -باعتقادهم- يكفي لسلب حقّ التعبير منهنَّ. قالت إحدى المبحوثات عن نقاش دار بينها وبين وشابّ آخر على الانستغرام بعد تحرير سوريا: «هو كان عم بيحكيلي إنّو بما معناه يعني ما تعبري. إنّه كُل مرّة بنزّل إشي ضدّ بشار الأسد [..] كان يفوت ويحسّسني إنه إنت مش فاهمة، إنت ما بتعرفي إشي. [..] وبعدين [قلّي]: إنه أكيد انت بتفكري هيك لأنّه جوزك كُردي ضدّ السوريّين وضدّ بشار الأسد. يعني هو صادر كل وجودي وكل آرائي وكل إشي بنزله عالإنستغرام وحطني بهذا القالب».

من الآليّات الإضافيّة لمُصادرة أصوات النساء، الاعتماد على فرضيّة أنَّ صوت الرجل هو الصوت الموثوق الذي يُحدّد لهنَّ كيف عليهنَّ التصرّف، وأين تكمن مصالحهنَّ، وماذا على أولويّاتهنَّ أن تكون. تقول إحدى المبحوثات: «حسيتو كمان بنفس الوقت مصادرة للخيارات اللي أنا بدي إياها»، وتقولُ أُخرى أنّها عندما اختارت أن تدعم إحدى الأحزاب الطلّابيّة علنًا على مواقع التواصل الاجتماعيّ، عاتبها زميلها على ذلك قائلًا: «إنت هبلة ليش نزلتي؟ سألته: ليش؟ بيحكيلي: ما تحرقي كَرتك. ممكن ترجعي تستفيدي من تعون **** [اسم كتلة طلابية أُخرى] مثلا». وقالت ثالثة أنّها عندما كتبت عن جرائم قتل النساء خلال هبّة أيّار عام 2021، راسلها أحد معارفها قائلًا «هاي القضايا ما لازم تاخذ أولويّتنا. في قضايا كثير أهمّ منها. وهاي الشغلات كثير هامشيّة».

تنتشر وسيلة **العتب والاستنكار** بهدف الضغط على النساء لحذف منشوراتهنَّ في القضايا الاجتماعيّة أو السياسية الداخليّة، وهي وسيلة ذات فاعليّة اجتماعيّة عالية. ذكرت إحدى المبحوثات من الضفّة أنّها نشرت خلال جائحة كورونا نقدًا بشأن الوساطة في تطعيمات كورونا، خاصّةً وأنّ الأولويّة ينبغي أن تكون لوالدها بما أنّه مريض سرطان. أحد معارف عائلتها الذي أخذ التطعيم بالفعل، كتب لها: «إنّه آخر حدا توقّعناه إنه إنت تنشري، وإنه إحنا صحبة ومش عارف إيش. فاضطريت يعني يوميها إنيّ أمسح البوست»..

إنَّ واحدة من أكثر الآليات استخدامًا لإسكات النساء تتجلّى في نزع الشرعيّة عن أصواتهنَّ عبر تشويه خطابهنَّ أخلاقيًّا على المُستويات الاجتماعيّة والدينيّة والوطنيّة، وذلك عبر استغلال مفاهيم تقليديّة مثل الشرف والعيب كأداة للوصم والافتراء عليهنَّ. على سبيل المثال، عندما عَلَّقت إحدى المبحوثات على منشور ما، رَدَّ عليها مُستخدِم آخر بالتالي: «إنّه انت انضبّي، وحكالي اشي بالشرف. قاللي: بدّك اتعلمينا الشرف انت؟»، ووَضّحت رأيها من هذا النوع من التهجّم: «إنّه هيك هو عندهم مجازا هاي بلا شرف. [..] إنّه بغض النظر شو الرأي السياسيّ. بس إنّه هذا التهجّم بكون أوّل تهجّم للبنت. [..] هاي هي التهمة الأولى للبنت عادةً بالسوشال ميديا».

في حالات أُخرى، يُوَظِّف الإسرائيليّون منظومة التقاليد والمُعتقدات في المُجتمع الفلسطينيّ كسلاح ضدّ النساء عمومًا وضدّ الكويريّات خصوصًا. أشارت النساء إلى تعليقات مُتكرّرة قارنَ فيها الإسرائيليّون بين «نمط الحياة المُتحرّر» الذي تُتيحه إسرائيل للفلسطينيّات بالداخل، وبين ذلك في باقي المناطق الجغرافيّة: «عِندِك أوّل جدال إذا حدا بدّه يجادلك فيه، انت ككويريّة يعني. أول إشي بقولولك ياه: إذا رحتي لغاد راح يقتلوكي. عمين يعني عم بتدافعي؟». يتعامل هذا الخطاب مع المُجتمع الفلسطينيّ كمُجتمع متجانس بالضرورة من حيث القيم والمُعتقدات، ويُصوِّره بطريقة همجيّة وقمعيّة، في مُحاولة لتبرير جرائم الحرب المُرتكبة بحقّه، ولكن أيضًا في مُحاولة لخلق شرخ وتناقض بين الهويّة الجندريّة والسياسيّة لدى الكويريّات. هذا المنطق يَتّهم الكويريّات بأنّهنَّ وعندَ دعمهنَّ للقضيّة الفلسطينيّة، يعني انحيازهنَّ للجانب الخاطئ في الحرب- الجانب الذي يُعادي هويّتهنَّ الجندريّة. لذلك، يتكرّر السؤال التالي على الفلسطينيّات: «إنّه إيش بدك تروحي تسكني غاد؟ بدك تروحي تسكني بدولة عربيّة؟ بدك فلسطين ترجع؟» . ولا حاجة للقول أنَّ هذا النوع من الردّ لا يُناقش أصلًا الادّعاء السياسيّ للفلسطينيّات، فيَتجاهله تمامًا ليعيد توجيه النقاش نحو مسائل جندريّة داخليّة في المُجتمع الفلسطينيّ.

عدا عن ذلك، يُشَكِّل الخطاب الدينيّ وسيلةً أساسيّة لتقييد حرّيّة النساء بالتعبير عن الرأي، خصوصًا عندما تُخالف منشوراتهنَّ أو آرائهنَّ المُعتقدات الدينيّة السائدة أو عندَ المَسّ بالمنظومة والسلطة الدينيّة. ويرى من يستخدم هذه الوسيلة أنّ سُلطة الدين هي سُلطة مُطلقة، لا تَعلو عليها أي سُلطة أُخرى، فيما يعتبرون أنَّ تفسيرهم للدين هو التفسير الصحيح بالضرورة. على سبيل المثال، شاركت إحدى المبحوثات أنّه كثيرًا ما تُنزع الشرعيّة عن آرائها من القضايا الدينيّة بسبب شكلها أو مظهرها الخارجيّ أو لأنّها لا تتّبع كود اللباس الدينيّ الإسلاميّ. وفي حادثة أُخرى، نشرت إحدى المبحوثات ذات مرّة مقولة «إنّه الفساد بيجي من أصحاب العمم»، وهي قصدت العمم بمفهوم السلطة الدينيّة والسياسيّة، ولكنّها حُوربت بسبب نشرها لها: «بتذكّر يومها تكفّرت. يعني صار في هجوم كتير كبير على السوشال ميديا إنّه إحنا كيف بدنا نترك إولادنا معاكي إذا انت مش عم بتعلميهم عالدين؟ إنت حدا ملحد. إنتي خطر على المجتمع».

مثال إضافيّ حول هذا الموضوع، نشرت مبحوثة أُخرى منشورًا حول تسريب البطركيّة الأرثوذوكسيّة بالقدس للأراضي، وهي توضّح ما حدث معها: «إنّه أنا مسيحية أرثوذكسية. مش إنّو عم بنزّل إشي عن طائفة ثانية. بس إنّه عم بنتقد. فبرضه حسّسوني أصحابي اللي بالكنيسة إنّه لأ، ممكن الإشي يسبّب مُشكلة. خصوصا إنيّ أنا عضو بكشّاف الكنيسة».

تتمثّل إحدى وسائل محو أصوات النساء في الفضاء الرقمي بإلغاء المُحيط الاجتماعيّ لآرائهنَّ، استنادًا إلى افتراض أنّهن لا يمتلكنَ رصيدًا وطنيًّا كافيًا يُخوِّلُهنَّ التعبير عن مواقفهنَّ السياسيّة. على سبيل المثال، عندما نَشرت إحدى المبحوثات نقدًا ضدّ أحد الحراكات الطلّابيّة الفلسطينيّة بالداخل، وصلتها رسالة من إحدى الناشطات فيه، تشكّك بأحقّيّتها في «التنظير» على الحراك طالما لا تعيشُ وسط النيران في غزّة، وكأنَّ الاستحقاق للتعبير عن الرأي يُنال فقط في حال كانت المرأة مُهدّدة بالموت بفعل القصف. فيما تقول نفس المبحوثة أنّ واحدة من أساليب التهجّم عليها كانت بنزع استحقاقها في التعبير السياسيّ لأنّها تزوّجت خلال الحرب، إذ قيل لها في أحد النقاشات «آه إنت عملتي عرسك في الحرب. إيه شو كانت الأغاني؟ عربي ولا [..]؟»

بالمُقابل عادةً ما يُعفى الرجال الذين يَرتكبون اعتداءات وانتهاكات جنسيّة بحقّ النساء بادّعاء أنَّ رصيدهم الوطنيّ يشفع لهم. ليس ذلك فحسب، غالبًا ما تتعرّض النساء اللواتي تُشاركنَ قصصها علنًا إلى هجمات كبيرة تُتّهم فيها بالعمالة والتواطؤ مع الاحتلال بهدف إسقاط الرجال بسبب نشاطهم السياسيّ ضدّ الاحتلال. تقول إحدى المبحوثات عن حادثة شبيهة «[..] هو بَيَّن كأنه هي عم بتحاول تتبلّى عليه. وإنّه إسرائيل بدها توطّي صوته [..] فجأة إنه إذا البنت بدها تحكي عن أي حدا من هدول الشباب اللي [...] على أساس وطنيين، بتصفي كأنه هي بدها تخرب سمعته، أو تشوه سمعته وببطل مهم البنت وقصتها وإيش صار معها. بصير ليش هاي البنت بدها تحكي عن هذا الشابّ اللي معروف دينيا ووطنيا وإلى آخره؟»، وأضافت أُخرى: [...] بصير كثير

صعب إنّك تحكي عن حدا اللي هو بأطر سياسيّة ومعتبر حاله مسيّس وهيك، مع إنّه ممكن يكون كذاب ومنافق يعني. بس إنه بتصير حاسس إنّه أوّل إشي راح يتمّ تخوينك، وإنّه مين وراك؟ وشو هدفك؟ وشو أسبابك؟ وما الى ذلك».

يمكننا أن نستشف من هذه الأمثلة والنماذج كيف تعمل المنظومتين الذكوريّة والاستعماريّة على إقصاء النساء من الحيّز العامّ بوسائل مُمنهجة وأُخرى التفافيّة. يُؤدّي إقصاء النساء من الحيِّز العامّ إلى الحدّ من حقّهن في المُشاركة السياسيّة والتأثير على القرارات في القضايا التي تعنيها بالدرجة الأولى، عدا عن أنَّه يحرمها من توليّ أدوار قياديّة، ويُقلِّل من المُحتوى الرقمي المُتعلّق بالمساواة وحقوق الإنسان[40]، المُغاير للأصوات الرجوليّة التي تمتاز عادةً بالقوّة والعنف. هذا ويُفضي محو أصوات النساء من الفضاء الرقميّ إلى إعاقة اندماج النساء في الحياة المدنيّة والسياسيّة في الفضاء المادّي كذلك[41]، وإعاقة تعزيز عمليّات التنمية والديمقراطيّة، وحتّى عمليّات السلام الوطنيّة، خاصّةً وأنَّ الدراسات تُظهر ما للمرأة من دور مفصليّ في منع نشوب النزاعات، وفي سيرورات الحل وتعزيز السلم الدائم[42].

40 Dunn, Suzie. Ibid.

41 de Silva de Alwis, Rangita. Ibid.

42 الأمم المتحدة. (تشرين الأول/أكتوبر 2024). تقرير أممي: تضاعف عدد النساء اللائي قُتلن بسبب الحروب في 2023. مستقاة من: اضغط/ي.

الفصل الثالث

العقاب – أدوات القمع الأمنيّ والمُؤسساتيّ للنساء الفلسطينيّات

عندما لا يَلتزم الأفراد بالقواعد التي وضعتها المجموعات المُهيمنة، تُمارس هذه المجموعات عُنفًا أيديولوجيًّا جسديًّا أو بُنيويًّا ضدّهم بهدف التأثير على سلوكيّاتهم وضبطها. عمليًّا، في هذه المرحلة تَعتمد المجموعات المُهيمنة على استخدام الوسائل القسريّة لتحقيق غاياتها وأهدافها بعد أن تفشل الرقابة بذلك[43] . إنَّ الوسيلة الأولى لعقاب الفلسطينيّات على خلفيّة نشاطهنَّ السياسيّ في منصّات التواصل الاجتماعيّ هي العقاب الأمنيّ - القضائيّ، حيث تعرّضت 23% من النساء بالضفّة والقدس للتوقيف أو التحقيق والمُساءلة؛ بينما تعرّضت 11.2% منهنَّ للاعتقال أو الحبس المنزليّ، كما ووُجّهت تُهمًا بالتحريض ودعم الإرهاب لـ 22.2% منهنَّ. هذه النسب تنخفض بشكل كبير في الداخل، حيث وقفت نسب التوقيف والاعتقالات على 2.9% فقط، مُقابل نسبة 1.5% لحالات الاعتقال والحبس المنزلي، وَ 2.4% لتوجيه تُهم بالتحريض ودعم الإرهاب على خلفيّة النشر في مواقع التواصل الاجتماعيّ [أنظروا الرسم البياني رقم 5].

الرسم البياني رقم 4

س: هل تعرّضت أنت أو إحدى معارفك إلى واحدة من الاعتداءات التالية بسبب نشاطك/ها السياسي في مواقع التواصل الاجتماعي؟

نسبة الاعتداءات الجسديّة في الضفّة الغربيّة مُنخفضة، فيما تشيعُ حالات التوقيف أو التحقيق (23%) وتوجيه تُهم بالتحريض أو دعم الإرهاب (22%)

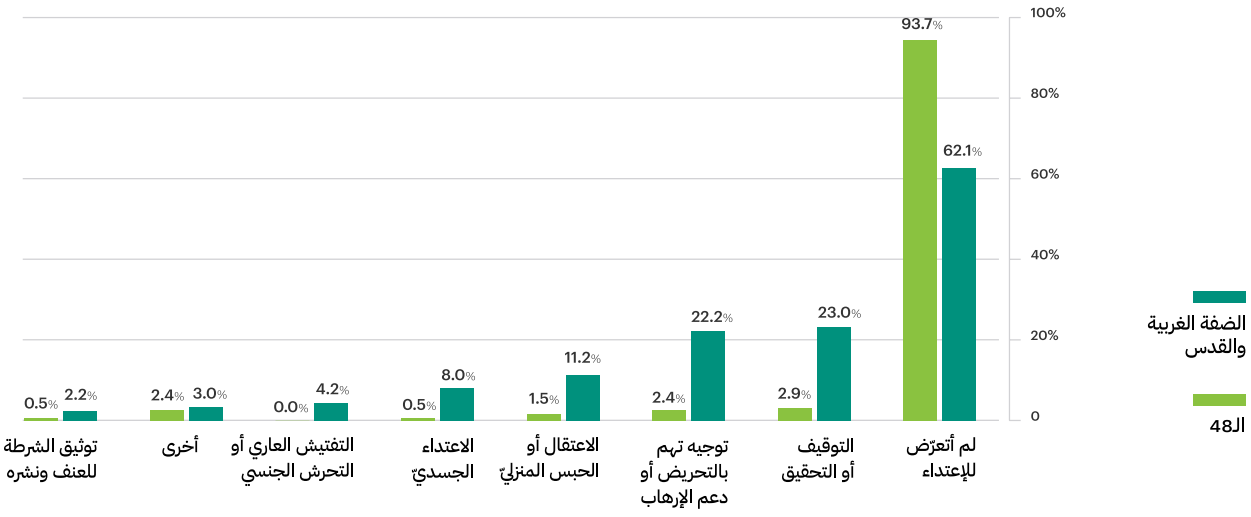

* الاعتداءات الأكثر شيوعًا على الفلسطينيّات في الضفّة تتمثّل بالتوقيف/التحقيق وتوجيه تُهمًا بالتحريض ودعم الإرهاب (23% وَ 22.2% على التوالي).

43 Fuchs, Christian. Ibid.

أشارت المبحوثات إلى أنَّ معيار اعتقال النساء لا يرتبط فقط بالمنطقة الجغرافيّة التي تنتمي إليها، ولكن بمدى تديّنهنَّ كذلك، إذ أنَّ المنطق الإسرائيليّ للعقاب يعتمد كثيرًا على مقاييس نمطيّة للاشتباه بالأفراد وإيذائهم «إنّه مش أي بنت بتشكك فيها، عشان نكون واقعيين. البنت المُحجّبة اه امبلا بتتفتّش، وبنشك فيها، وبتتبهدل اكثر بكثير مني انا اللي مش مُحجّبة [..] إنّه حتّى الاعتقالات اللي بتصير، بتصير بهاي الطريقة».

على الرغم من تعرّض النساء في الداخل لنسب أقل من الاعتقال أو المُساءلة القضائيّة، إلّا أنَّ الخوف من الاعتقال كان حاضرًا بقوّة في مُشاركاتهنَّ أكثر من نساء الضفّة، ويبدو أنَّ اعتقال شخصيّات نسائيّة معروفة بعد السابع من أكتوبر أثَّر بشكل كبير على مخاوفهنَّ. تقول إحداهنَّ: « مكنش عبثي إنهم أول أسيرة يوخذوها هي دلال أبو آمنة. [..] والطريقة. والتصوير. والحالة. [..] إنو يعني هيك ولا حدا إله ضمانة»، وتُوضّح «منتا إنتَ حبست ناس معينين. هذا يعني بتشعري إنّك إنت انحبستي. أوكي. مش إنت جسديا ولا هيك. بس شعرتي إنّه هذا الحبس إلك. يعني ديري بالك. هذيك انحبست». هذا يعني أنَّ إسرائيل نجحت في إسكات النساء بالداخل من خلال تغذية المخاوف والرعب لديهنَّ فقط. عن ذلك، تقول إحدى النشاطات في النقب: «صار عندك حملات اللي أجوا أخدوا بنات في نصّ الليل، انتشلوهم من بيوتهم على ستاتوس، على بوست فإنستغرام. هاي سياسة الترهيب استخدموها في الـ 48، أنا بسوّي في 2 4 10 زي هيك، كل القرية بتسكت».

لم يكن هذا العامل الوحيد الذي أدّى لخلق الرهبة هذه، تُشير النساء في الداخل إلى أنَّ المُجتمع الفلسطينيّ يتعامل مع اعتقال المرأة بطريقة مُختلفة عن اعتقال الرجل حتّى وإن كان سبب الاعتقال سياسيًّا وعلى خلفيّة نضالها لإحقاق العدالة الاجتماعيّة: «قليل جدا نساء عنّا أُسروا. كان دايما عندهم تابو إنهم يوخذوا نساء». وتقول أُخريات أنَّ ردّ الفعل هذا مُرتبط بمفهوم العار: «بيقولوا وطّت راس عيلتها. شرشحت أهلها. أبصر شو جابتلهن العار»، وَ «مثلا خلينا نقول بنت حطت لايك، بنتسى إنها ليش تاخذت [اعتُقلت]، وبنمسك بإنها بنت». فيما تقول ناشطة أنَّ ردّ الفعل هذا مُرتبط بالاعتداءات الجنسيّة التي تطال النساء في السجن: «بشكل عام النساء اللي بتدخل الإعتقال إذا كان لسبب سياسي أو غير، بينحطّ عليها زي وصمة»، وَ «عنا الامرأة بس يتمّ اعتقالها يعني مية إشي في القرية بتصيري تسمعي. إيش سووا فيها جوا. أبصر إيش مرقت». إنّ المنطق الأبويّ للمُجتمعات العربيّة التي تفرض تصنيفًا مُختلفًا للرجال والنساء عند الاعتقال، يدفع النساء إلى مُحاولة تجنّب الاعتقال مهما كان الثمن، حتّى لو كان الصمت عن الإبادة.

تُظهر نتائج الاستطلاع أنَّ السلطات الإسرائيليّة تميلُ إلى مُلاحقة النساء في الضفّة الغربيّة والقدس قضائيًّا وأمنيًّا أكثر من السُلطات الفلسطينيّة، حيثُ كانت إسرائيل مسؤولة عن 59.2% من حالات التوقيف والتحقيق مُقابل 55.7% للسلطة، وَ 27.5% من حالات الاعتقال والحبس المنزليّ مُقابل 10%، نهايةً بـ 37.5% من توجيه لوائح اتّهام بشُبهة التحريض ودعم الإرهاب مُقابل 14.3% من السلطة [انظروا الرسم البياني رقم 6]. مع ذلك، لا تزال أنواع المُلاحقات القضائيّة-الأمنيّة هي الأكثر رواجًا لدى السُلطتين مُقارنةً بأنواع أُخرى ستُفصّل عنها الدراسة لاحقًا.

الرسم البياني رقم 5

س: من كانت الجهة المسؤولة عن هذا الاعتداء؟

السلطات الإسرائيليّة هي المسؤولة الأساسيّة عن توجيه اتّهامات لفلسطينيّات من الضفّة الغربيّة بالتحريض أو دعم الإرهاب.

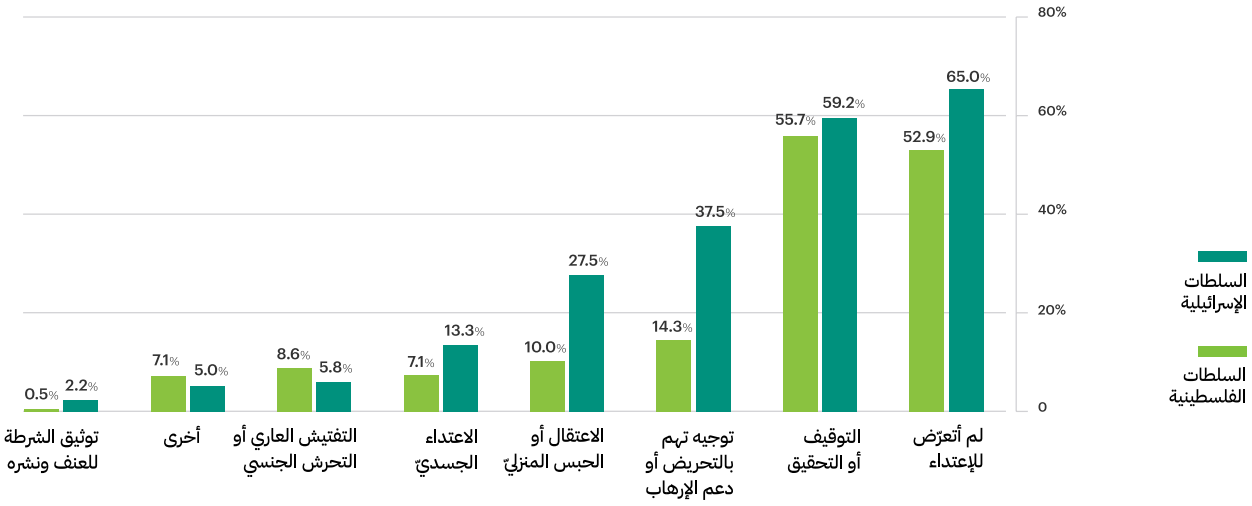

* إنَّ السلطات الإسرائيليّة هي المسؤولة الأساسيّة عن غالبيّة أنواع الاعتداءات، مع ذلك، تتحمّل السلطات الفلسطينيّة المسؤوليّة الأكبر عن التفتيش العاري أو التحرّشات الجنسيّة.

إنّ العقاب الثاني الذي يطال الفلسطينيّات، ويحظى بالنسبة الأعلى بعد المُلاحقات القضائيّة-الأمنيّة، يتمثّل في الضرب أو الاعتداء الجسديّ بنسبة 8% في الضفّة الغربيّة وَ0.5% في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 5]. بلغت نسبة النساء اللواتي تعرّضنَ للضرب من السُلطات الإسرائيليّة 13.3% مُقابل 7.1% من السلطات الفلسطينيّة [انظروا الرسم البياني رقم 6].

أمّا فيما يتعلّق بحالات التفتيش العاري للنساء أو الاعتداءات الجنسيّة الجسديّة/الرقميّة فقد بلغت نسبتها 4.2% لدى مُستطلعات الضفّة والقدس بينما لم تكن هناك حالات شبيهة لدى مُستطلَعات الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 5]. من ضمن المُستطلعات، تعرّضت 8.6% منهنَّ لهذا النوع من الاعتداءات من السلطة الفلسطينيّة، مُقابل 5.8% من السلطة الإسرائيليّة [انظروا الرسم البياني رقم 6].

عدا عن ذلك، جرى توثيق ونشر الاعتداءات على النساء في 2.2% من الحالات في الضفّة الغربيّة، مُقابل 0.5% من الداخل. في هذا النوع من الاعتداء، كانت السُلطة الإسرائيليّة مسؤولة عن 2.2% منها مُقابل 0.5% من السلطة الفلسطينيّة [انظروا الرسم البياني رقم 5]. شاركت إحدى الناشطات إلى تعرّض غالبيّة الفلسطينيّات اللواتي اعتُقلوا خلال الحرب للتحرّش الجنسيّ خلال التفتيش العاريّ من قبل مُجنّدات سُلطة الاحتلال، فيما تَفرَّج الجنود عليهنَّ ووثّقوا التفتيش بالفيديو. بعد تحرّرهنَّ، طفت على السطح مخاوف عديدة من تسريب مقاطع الفيديو والصور هذه، انكشاف عائلاتهنَّ عليها بشكل خاص.

أجابت 3% من المُستطلعات في الضفّة الغربيّة إلى تعرّضهنَّ لأنواع أُخرى من العقاب، مُقابل 2.4% من النساء في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 5]، وقد ساعدت المجموعات البُؤريّة على الكشف عن بعض هذه الوسائل.

الطريقة الأولى هي المُلاحقة والمُضايقات في الفضاء المادّي. على سبيل المثال شاركت إحدى النساء في الضفّة إلى حالة واحدة لاحقَ فيها رجال الأمن الفلسطينيّ بسيّاراتهم، شابّةً ليلًا بهدف تخويفها لأنّها لم تمتنع عن النشر على مواقع التواصل الاجتماعيّ. وفي حالات أُخرى، أقدمت قوّات الاحتلال على اقتحام وتفتيش منازل الفلسطينيّات لنفس السبب، فتقول إحدى المبحوثات: «في كثير بنات استدعوا أهلهم وهددوهم، وفي بنات داهموا ليلا البيت وأعطوهم إخطار وتهديد إذا إنت بتكتبي عالسوشال ميديا أو بنشوفلك إشي آخر، المرة الجاية إعتقال مش بس تهديد».

يتمَثَّل العقاب الثالث في تجريد النساء من الحقوق الاجتماعيّة والمدنيّة، مثل: الضمان الاجتماعيّ، الصحّة والتعليم، المُواطنة والإقامة، إلخ. على سبيل المثال، تعيش أعداد كبيرة من النساء الفلسطينيّات في القرى الغير المُعترف فيها بالنقب بلا مكانة ولا جنسيّة، نظرًا إلى أنَّهنَّ أصلًا من غزّة أو الضفّة ومُتزوّجات في الداخل. شاركت ناشطة من النقب، عن حالة كتبت فيها امرأة غزّاويّة مُتزوّجة في النقب، منشورًا تتضامن فيه مع أهلها على ما حَلَّ بهم في غزّة: «قلبي معكو. حسبي الله ونعم الوكيل، قلبي معكو. والله مش عارفة [..]»، وتصف الناشطة منشورها على أنّه «إشي جدا مشاعري. إنساني. مفيش فيو أي إشي سياسي. قلبها عأهلها موجودين هناك [بغزّة]». عقابًا لها على منشورها هذا، قامت السلطات الإسرائيليّة بترحيلها إلى الخليل في الضفّة الغربيّة بدون أولادها أو زوجها: «طلعوها من بيتها ورموها في الخليل. يعني حتى لا إعتقال ولا هاي. يعني بس إنّه تهجير». في حالة أُخرى أشارت امرأة من الداخل، مُتزوّجة من شاب غير فلسطينيّ، إلى خوفها من أن ترفض السلطات الإسرائيليّة تسجيل زواجها بسبب منشوراتها السياسيّة على مواقع التواصل الاجتماعيّ. في حالات أُخرى، شاركت إحدى الناشطات أنَّ بعض النساء «كانوا بمسار استصدار تصاريح مكوث أو إقامة لأنهن أجوا على الداخل نتيجة عنف أُسري على أيا خلفيّة بدك ياها، المُعاملات تبلَّكَت، بطّل في إمكانيّة بالمرة»، وهو ما طال كذلك الفلسطينيّات من الضفّة المُتزوّجات من فلسطينيّين في الداخل. تُظهر هذه الحالات كيف أنّ السياسيّ والاجتماعيّ يتقاطعان معًا، فيما تتحوّل الحقوق المدنيّة والاجتماعيّة إلى بطاقة مُساومة لقمع الحقوق السياسيّة، فإمّا هذه أو هذه.

الطريقة الرابعة، هي العقاب الاقتصاديّ للنساء، إذ تعتبر السلطات الإسرائيليّة أنَّ على النساء والفلسطينيّين عامّةً أن يشعروا بالامتنان لها لأنّها تسمح لهم بالإقامة والعمل في إسرائيل، وترى بأنّ منحها هذه الحقوق لهم كافٍ لضمان خضوعهم لقراراتها السياسيّة والعسكريّة، وحتّى لسلبهم من حقّهم في التعبير السياسيّ. تقول إحدى نساء النقب اللواتي تعرّضنَ للتحقيق: «طبعًا هدّدني وحكالي عيلتكو عيلة ناكرة للجميل، إنتو يعني بتشتغلوا في إسرائيل، وعايشين في إسرائيل، بس ولاؤكم مش إلها يعني». من الأمثلة على العقوبات الاقتصاديّة، فرض المنع الأمنيّ على العديد من شابّات الضفّة الغربيّة اللواتي عملن في مُستشفيات القدس، فيما سَحبَت تصاريح العمل من نساء أُخريات. كذلك، تعرّضت ناشطة من الداخل، وفقًا لشهادتها، لسحب رُخصة الطبّ على خلفيّة منشور تصف فيه أحد الضبّاط الإسرائيليّين الذين قتلوا في المواجهات البرّيّة بغزّة على أنّه مُجرم حرب وليس بطل: «ووصل [..] إنّو يوقفولي الـ license اللي لإلي بالطب». وقد مارست إسرائيل الضغوطات على أعضاء البلديّات والمُعلّمون والمعلّمات في وزارة التربية والتعليم للامتناع التامّ عن التعبير السياسيّ في منصّات التواصل الاجتماعيّ أو مكان العمل.

بهذا الشكل، حَوَّلَت إسرائيل الوظائف الحكوميّة إلى مصيدة تخضع فيها النساء بشكل مُباشر لرحمة السلطة المركزيّة للدولة التي قد تُهدّد أمانها الاقتصاديّ وتقطع عنها دخلها. وهي نفس المصيدة التي تتعامل معها النساء في القطاع الحكوميّ بالضفّة، حيث أشارت إحدى المبحوثات أنَّ موقعها الحسّاس للغاية لا يُتيح لها التعبير عن رأيها على منصّات التواصل الاجتماعيّ على الإطلاق، خصوصًا في حال كان رأيها هذا يُعارض سياسات السلطة. يحمل العقاب الاقتصاديّ ضررًا بالغًا على النساء بشكل عينيّ أكثر من الرجال ذلك أنّ النساء تُعاني أصلًا من اضطهاد اقتصاديّ بنيويّ واسع بسبب الفجوات في الأجور وفي فرص العمل، إقصاؤها من المناصب الإداريّة والمُناصب العليا، وسيطرة الرجال على بعض مجالات وقطاعات العمل، عدا عن أنّ فرص العمل في الداخل الفلسطينيّ غالبًا ما ترتبط بالسوق الإسرائيليّ.

النوع الخامس من العقاب يأتي على شكل الطرد من التعليم. في هذه الحالات، تتحوّل المُؤسسات الأكاديميّة إلى إحدى أذرع السلطة تُؤدّي فيه وظيفة الجهاز الشرطيّ والعسكريّ الذي يخدم الغايات الاستعماريّة من خلال قمع وعقاب الفلسطينيّات. هذا النوع من العقاب، يعكس مدى تداخل المُؤسسات المُختلفة مع البُنية السلطويّة ومدى تماهي وتوافق رُؤاها مع رُؤى الدولة. لم تقتصر هذه الحالات على الداخل، حيث شاركت إحدى المبحوثات من الضفّة أنَّ إحدى الطالبات في جامعتها تعرّضت للطرد من التعليم لفصل كامل بتُهمة إساءتها لأحد الأحزاب، على الرغم من أنَّ منشورها لم يُكتب في إطار التعليم.

عدا عن الاعتداءات الجسديّة والماديّة التي تتعرّض لها النساء نتيجة نشاطها في العالم الرقميّ، هنالك اعتداءات أُخرى محصورة في الفضاء الرقميّ، تعرّضت لها 42.5% من المُستطلعات في الضفّة والقدس مُقابل 16.4% من النساء بالداخل. الاعتداء الرقميّ الأكثر انتشارًا في الضفّة الغربيّة والقدس هو تفتيش الهواتف أو مُصادرتها بنسبة 20% مُقابل 3.9% بالداخل [انظروا الرسم البياني رقم 7]. ويُذكر أنَّ العديد من النساء تتعرّض للتحرّشات والتفتيش العاري والتهديد بالاغتصاب على الحواجز من جنود الاحتلال. على سبيل المثال، شاركت إحدى الناشطات: «صبيّة محجبة، الجندي فتح صورها على الـ Gallery، وشاف صورها وحكالها والله انت جميلة بدون حجاب، وعملها حركات في إيده».

الرسم البياني رقم 6

س: هل سبق وتعرّضت أنت أو إحدى معارفك لأي واحدة من الاعتداءات الرقمية التالية بسبب هويّتك القوميّة أو نشاطك السياسيّ.؟

أبلغت أكثر من 40% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربية وَ 16% منهنَّ في الداخل عن تعرّضهنَ لاعتداءات رقميّة على خلفيّة هويّتهنَّ القوميّة أو نشاطهنَّ السياسيّ.

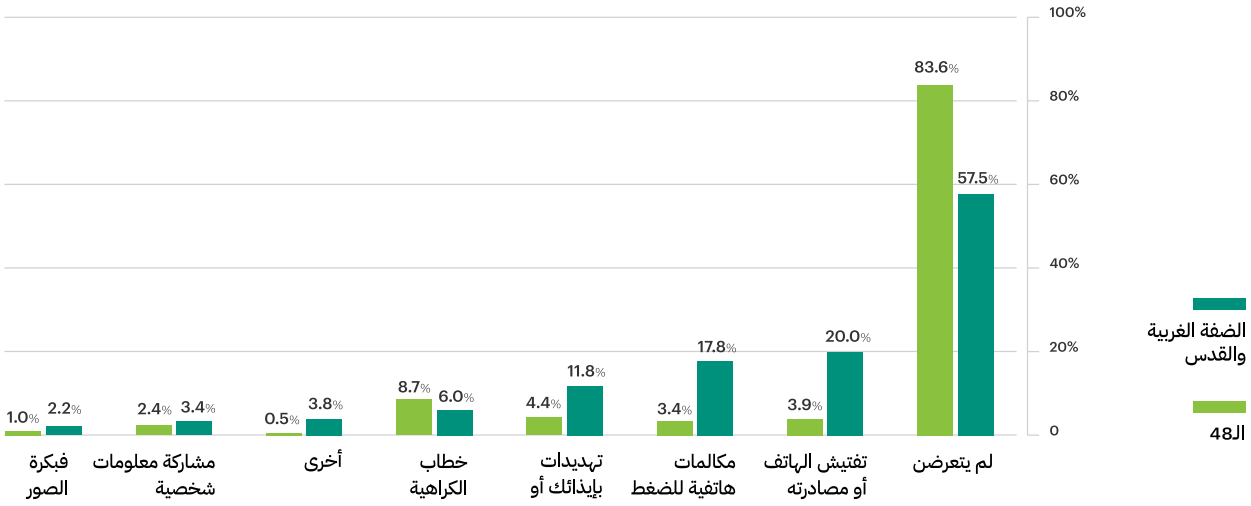

* تعرّضت واحدة من خمس نساء في الضفّة الغربيّة لتفتيش الهاتف أو مصادرته.
* أبلغت 17.8% من الفلسطينيّات بالضفّة الغربيّة عن تلقّيها هي أو أحد أفراد عائلتها لاتّصالات هاتفيّة للضغط عليها.

نهايةً، عبَّرت النساء عن القلق من العقاب الذي قد يطال أفراد عائلاتهنَّ نتيجة نشاطهنَّ السياسيّ الرقميّ، ذلك أنّ جهاز القمع الإسرائيليّ والفلسطينيّ استغلَّ الدور المحوري الذي يُلقى على عاتق النساء مُجتمعيًّا للعناية بتماسك وسلامة أفراد العائلة، كأداة ردع. لا تكتفي المنظومة القمعيّة الإسرائيليّة بمُعاقبة الفرد وحسب، بل تَشمل بعقابها عائلات الأفراد بشكل ظالم وغير قانونيّ، لتطالَ الأهالي عقوبات جماعيّة مثل طرد أفراد الأسرة من العمل أو التعليم، دعوتهم لتحقيقات مع الشاباك، الاعتقالات والتهديدات. أظهرت نتائج الاستطلاع أنَّ 11.8% من المُستطلعات في الضفّة الغربيّة تلقّوا تهديدات بإلحاق الأذى بهنَّ أو بأحد أفراد عائلاتهنَّ، مُقابل 4.4% من نساء الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 7].

تقولُ إحدى النشاطات: «إنت كحقوقيّة مش عليك [لحالك] التهديد. يعني لو الإنسان بس التهديد عليه لحاله كتير أسهل. اليوم صار إنّه كل عيلتك بتنشمل في هذا التهديد. كل مصالحها. كل أفراد أسرتك تحت هذا التهديد»، وَ «بدّي أعمل حساب إنه أنا في برقبتي عيلة وكُل تصرّف لإلي لازم يكون محسوب»، وتُضيف أُخرى: «أول شيء بحكم إنه عيلتي مش عيلة منخرطة في السياسة، فما بقدر أجبرهم إنّه يفوتوا على هذا المكان اللي هُمَّا اختاروا ما يكونوا فيه»، وَ «لإنّه أي حدا في العيلة، بيدمج معه كل العيلة، العيلة كلها بتدخل بوضع القهر والظلم وهاي التفاصيل».

في إحدى القصص من الضفّة الغربيّة، أشارت المبحوثة إلى أنّ شبيبة فتح هدّدوا طالبة في حمامات الجامعة بسبب نقدها لسياسات الحزب في أحد منشوراتها: « بنت لحقتها عالحمّام [..] بتهدّدها «إنه إذا ما مسحتيه رح نئذي أهلك. إحنا التنظيم تبع البلدة بيعرف أهلك منيح، فبيقدر ييجي يهجم عليكن، وما تعرضي حياة أهلك للخطر، فالأحسن إنك تمسحي الكومينت وتسكتي وما تحكي عنه».

بشكل عينيّ، برزَ الصراع بين الدور الرعائيّ للأطفال والدور الوطنيّ والسياسيّ لدى الناشطات والفلسطينيّات الأُمّهات، حيثُ ارتبط القلق الأساسيّ لدى الأُمّهات من أن يَفقدَ أطفالهنَّ عنايتهنَّ ورعايتهنَّ في حال اعتقالهنَّ، فتقول إحداهنَّ: «قلت لحالي إذا رحت على هاي المظاهرة، أنا بعرفش إذا راح أقدر أرجع للبنات. وكل تفكيري كان بالبنات. يمكن لو كنت لحالي بعرفش، يمكن كنت بدفعه لهذا الثمن»، وَ «حسيت المُلاحقة لإلي بدها تكون عحساب أمومتي». من ناحية ثانية، أدّت المُلاحقة التي طالت بعض الأُمّهات إلى تعريض أطفالهنَّ للخطر أو إلى تهديدهنَّ بإلحاق الضرر بأطفالهنَّ، فتقول إحداهنَّ: «كمان عاطفة الأمومة [..] صارت عم بتكون مصدر للتهديد، ومصدر للضعف. وكمان الأم دائما تتهدّد بأطفالها وبأولادها». كما وشاركت إحدى الناشطات من الداخل أنَّ مَقالًا تحريضيًّا نُشر عنها بالصحافة الإسرائيليّة، فيه ذُكر بشكل صريح أنَّها غالبا ما تصطحبُ بناتها معها إلى نشاطاتها في الميدان.

في هذه الحالات تتحوّل تجربة الأمومة التي يُفترض بها أن تكون تجربة دافئة وحنونة إلى تجربة عنيفة مليئة بالخوف، وإلى سلاح ونُقطة ضعف قد تُستخدم ضدّ النساء أوّلًا، وضدّ أبنائها ثانيًا. هذا النوع من القمع يُهاجم التجربة التي تنفرد بها النساء، والدور المركزيّ والأساسيّ للمرأة كما تُؤطّره مُعظم المُجتمعات. لذلك، يصيرُ أي هجوم على هذا الدور، هجومًا على المعنى من وراء وجود وحياة النساء، أي إلغاءً للمرأة بكُلّيّتها. تُوضع النساء أمام خيارين: إمّا أن تُؤدّي دورها الأموميّ والرعائيّ لأطفالها وتلتزم بهذا الدور وحسب، وإمّا أن تُبطلُ السُلطات أمومة المرأة بشكل مُرغم، فيما تسلبها من إمكانيّة حماية أطفالها. تسعى هذه المُمارسة القمعيّة إلى تفكيك الحياة المُجتمعيّة للفلسطينيّين من خلال هدم الأدوار الجندريّة فيها.

أمّا عن التهديدات للنساء أنفسهنَّ، فغالبًا ما تتعرَّض النساء لتهديدات من البيئة المُجتمعيّة المُحيطة بسبب خلافات في المواقف السياسيّة. تقول إحدى المبحوثات واصفةً البيئة الجامعيّة: «خاصة يعني إذا إنت عارضتي، للأسف، يعني تعون الشبيبة أو تعون فتح. بدهم بالخاوة إنّه إنت تكوني معاهم. بدهم ما تعارضيهم برأيك. إذا كتبتي رأيك على بوست من بوستاتهم، حتى لو إنت كنت بنت، بيبعتولك البنات يهددوكي». على سبيل المثال تتعرّض النساء للتهديد بنشر أو فبركة صور وفيديوهات (بنسبة 2.2% لدى نساء الضفّة والقدس مُقابل 1% في الداخل) [انظروا الرسم البياني رقم 7]، مثلًا تقول إحدى المبحوثات عن حادثة شبيهة «في مرة البنات هددوهن بالصور. وانتشر هذا الحكي. إنّو قَلَتِلها: صورك بنقدر إحنا نفبركهم ونعملهم بطرق، ونوصلهم لأهلك،

وساعتها عنجد راح تمحي البوست والكومينت يللي كتبتيه».

في الداخل تتعرّض الكويريّات لتهديدات من مُستخدِمين وزُملاء إسرائيليّين بفضح هويّتهنَّ الجندريّة على الملأ في حال لم تتّخذنَ موقفًا داعمًا للسياسات الإسرائيليّة خلال الحرب على غزّة. شاركت إحدى الناشطات عن عدّة حالات شبيهة وصلت المُؤسسة، من بينها حالة لامرأة لم تتفاعل مع نقاش زُملائها في مجموعة «واتسآب» بعد السابع من أكتوبر، وهو ما فَسّروه على أنّه دعم لحماس: «واحد من الزملاء [..] قلها بس انت فاهمة، هذا حدث اللي انت المفروض توخذي فيه موقف. يعني عدم اتّخاذ الموقف هو موقف ضدّ السردية تبعة الدولة». في هذا السياق، يستغلّ الإسرائيليّون أيضًا مُكوّنات وخصائص داخليّة في المُجتمع الفلسطينيّ لعقاب الكويريّات على مواقفهنَّ دون الضلوع به بشكل مُباشر: «[قلها] بالحرف الواحد أنا بضمنلكيش إنّه أهلك بالصدفة يوصلهن إنه انت مثلية. وبالتالي هِنّي بعملوا الشغل عَنّا»، ممّا يُحوّل الهويّة الكويريّة إلى وسيلة ضغط وابتزاز سياسيّة. هذا يُتنافى مع ادّعاء إسرائيل بأنّها الحياة فيها تُمثِّل الفردوس للمثليّين، وبأنّها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تُوفِّر الحماية، الحقوق، والحياة المثليّة الكريمة؛ وهي ما تُعرَف باستراتيجيّة «الغسيل الورديّ»، التي لطالما استخدَمتها لتبييض صورتها كدولة مُحتلّة وقوّة استعماريّة وللتستّر على انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيّين[44].

كذلك، تتعرَّض النساء لتهديدات بالاغتصاب والاعتداء الجنسي، وهو نوع التهديدات المُرتبط بشكل مُباشر بالجندر ويهدف إلى احتلال الجسد والسيطرة عليه. أشارت إحدى الناشطات في الداخل أنّ تهديدات بالاغتصاب كانت قد وصلتها هي وأُختها في أعقاب منشور تصف به أحد ضبّاط الجيش بأنّه مُجرم حرب. بالإضافة إلى التهديد بنشر الصور، تتعرّض النساء لتهديدات بالاعتقال. في حالة استثنائيّة وصفت إحدى المُبحوثات تعرّضها للتهديد من ناشطة سياسيّة بالداخل لأنّها انتقدت عمل الحراك الذي تنتمي إليه. أمّا عن النوع التهديد فكان تهديدًا بتقديم شكوى أو إخباريّة ضدّ المبحوثة لدى الشرطة الإسرائيليّة. عن هذا قالت المبحوثة: «بدهن يهددوا [التعبير السياسيّ] ويستخدموا السلطة السياسيّة-الإسرائيليّة اللي هنّي نفسهن يعني ما بدهن يتعاملوا معها [عشان يقمعوه...]. يعني اتخيّلي ناشطة عأساس فلسطينيّة بتهدّدني يعني».

بالإضافة إلى التهديد المُباشر للنساء، تتعرّض النساء لحالات تهديد غير مُباشر من خلال التواصل مع أفراد عائلاتهم بهدف الضغط عليهنَّ لقمع نشاطهنَّ السياسيّ الرقميّ، بلغت نسبة هذه الحالات 17.8% في الضفّة والقدس، مُقابل 3.4% من الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 7]. هذا النوع من التهديد يعتمد على البنية المُجتمعيّة التي ترى بقوامة الرجل على المرأة. تقول إحدى المبحوثات: «هو السبب كان أكثر تهديدات يعنى اللي كانت توصل أبوي، أو اللى كان يعني إخواني يمشوا على الشاباك ويتسمّعوا حكي كمان عنهم وكمان عنّي»، وتقول أُخرى «أنا لأ. إخواني دُعيوا. بس أنا يعنى انحكى اسمي لأهلي. انرفع أسمي إلهم. مش عارفة يمكن هُمَّ فاهمين فكرة إنك بدوية أو يمكن كعربية لمّا تتصل على الأبو مرّات ممكن الشي بيعطي زي الـ «رُوشِيم» [كلمة عبريّة وتعني انطباع] كأنّه أبوها بيقدر يقيدّها أو يمسكها. وهُمّا عفكرة يعني صادقين في هذي الحاجة».

تصف مبحوثة ثالثة الشعور الذي انتابها عندما تواصل جهاز «الشاباك» مع رئيسها، الذي تواصل بدوره مع أخيها بهدف قمع نشاطها الرقميّ: «يعني هينا حسيت حالي أُهنت بشكل فظيع. أُهنت كامرأة. أُهنت بكياني. بشخصيتي. وهمّا عارفيني أنا قديش يعني إنسانة حُرّة». هذه الأُمثلة تُظهر كيف أنَّ البُنيتين السياسيّة والأبويّة لا تكتفيان بتغذية بعضهما البعض وإنّما تتفاعلان مع بعضها البعض، وتنقلان مُهمّة الرقابة والسيطرة إلى بعضهما البعض.

في الداخل، يُعتبر نوع الاعتداء الأكثر انتشارًا هو خطاب الكراهيّة ضدّ النساء في البيئة الرقميّة بنسبة 8.7% مُقابل 6% في الضفّة. وصفت إحدى الناشطات من الداخل أنّها تعرّضت لحملة تحريض شنعاء ضدّها اشتركت فيها صفحات إسرائيليّة معروفة ومشهورة، ومنصّات إعلاميّة وصحافيّة رسميّة وحتّى شخصيّات سياسيّة إسرائيليّة.

44 آمنة جمال، رأفت. (13 حزيران، 2015). إسرائيل وحملات «الغسيل»: الاستعمار بلونه الوردي. القوس. مُستقاة من: اضغط/ي.

نهايةً، تتعرّض العديد من النسويّات لحملات تَشهير وتَشويه سُمعة بهدف ردعهنَّ عن مُمارسة نشاطهنَّ النسائيّ. ويُعرَّف التشهير (Defamation) على أنّه نشر معلومات كاذبة عن شخص ما بهدف الإضرار بسُمعته، وغالبًا ما تكون النساء الضحايا المركزيّات لعمليّات التشهير نظرًا إلى أنَّ المُجتمع يُولي أهمّيّة خاصّة لسُمعة النساء مُقارنةً بالرجال[45]. بشكل عينيّ وصفت أربع جمعيّات مُختلفة، ثلاثة من الضفّة الغربيّة وواحدة من القدس، تعرّضهنَّ لحملات تشهير واسعة، مُمنهجة وطويلة الأمد عليهنَّ من حزب التحرير. في جميع هذه الحالات استخدم الحزب مُصطلح «سيداويات» لوصفهنَّ بالإشارة إلى اتّفاقيّة سيداو (اتّفاقيّة القضاء على كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة). في إطار الحملة اتّهمت الناشطات بأنّهنَّ مدفوعات من الغرب بهدف تنفيذ أجندة أجنبيّة، غاياتها إفساد المُجتمع الفلسطينيّ، مُعاداة الإسلام والعادات والتقاليد، بل حتّى تحريم الزواج الشرعيّ وتشجيع النساء والفتيات على الزنا. تسعى مُحاولات التشهير هذه إلى نزع الشرعيّة عن العمل النسوي والنسائي من خلال وصمه أخلاقيًّا.

بالإضافة إلى ذلك، تتعرّض النساء في الضفّة الغربيّة والقدس إلى التهديد لنشر معلوماتها الشخصيّة بسبب نشاطها السياسيّ الرقميّ بنسبة 3.4% مُقابل 2.4% للضفّة والقدس [انظروا الرسم البياني رقم 7].

الرسم البياني رقم 7

من كانت الجهة المسؤولة عن الاعتداء؟

تتحمّل السلطات الإسرائيليّة المسؤوليّة عن غالبيّة الاعتداءات في الضفّة الغربيّة (بنسبة 44%)، فيما يتحمّل المُستخدمون الإسرائيليّون هذه المسؤوليّة في الداخل (بنسبة 44%).

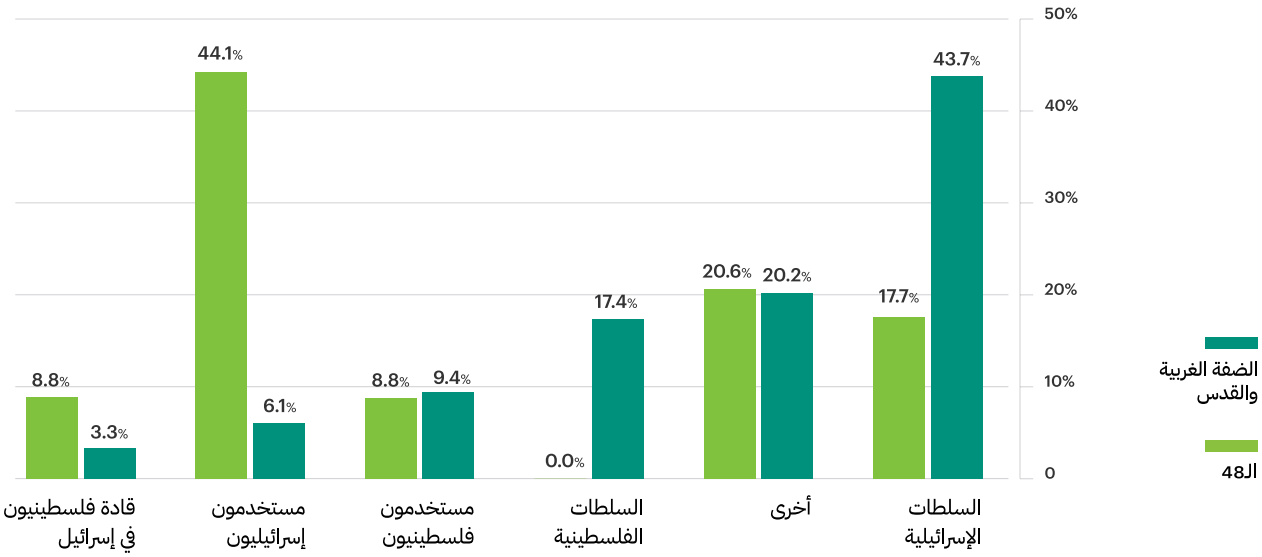

* ارتكبت السلطات الرسميّة (الإسرائيليّة والفلسطينيّة) غالبيّة الاعتداءات الرقميّة (بنسبة 60%) على خلفيّة سياسيّة في الضفّة الغربيّة.
* ارتكب المُستخدمون الأفراد 18% من الاعتداءات الرقميّة على ذات الخلفيّة في الضفة الغربيّة.

45 Dunn, Suzie. Ibid.

* بالمُقابل، ارتكبت السلطات الإسرائيليّة فقط 17.7% من الاعتداءات الرقميّة في الداخل لذات السبب، بينما ارتكب غالبيّة الاعتداءات بحقّهنَّ (بنسبة 44.1%) المُستخدمون الإسرائيليّون.

في الاعتداءات الرقميّة، تكونُ السلطات الإسرائيليّة هي المسؤولة عن النسبة الأعلى منها في الضفّة والقدس (43.7%)، بينما يحتلُّ المُستخدِمون الإسرائيليّون النسبة الأعلى من مُرتكبي الاعتداءات ضدّ النساء في الداخل (44.1%). كذلك، فقط نساء الضفّة تتعرّض للاعتداءات التي ترتكبها السلطة الفلسطينيّة (17.4%)، فيما تتعرَّض 8.8% من نساء الداخل لاعتداءات شبيهة من القيادات الفلسطينيّة في إسرائيل. عدا عن ذلك، تتساوى تقريبًا نسب الاعتداءات من المُستخدمين الفلسطينيّين بنسبة 9.4% في الضفّة والقدس مُقابل 8.8% في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 8].

الفصل الرابع

الاعتداء – بين العنف اللفظيّ والسلوكيّ: أجساد النساء في التفاعلات الرقميّة الاجتماعيّة

يَستعرض هذا الفصل الاعتداءات السلوكيّة، اللفظيّة والبصريّة التي تنشأ عن التفاعلات الاجتماعيّة اليوميّة بين النساء ومُحيطهنَّ. بدايةً، يجدرُ بالذكر إلى أنَّ السياق السياسيّ المُتزعزع والحرب لم يُشكِّل رادعًا لمُمارسة الاعتداءات الجندريّة الرقميّة ضدّ النساء، وهو ما يعكس حالةً من التفكك الأخلاقيّ في المُجتمع الفلسطينيّ. لقد أعربت العديد من النساء عن استنكارها للاعتداءات التي تعرّضت لها في سياق الحرب بشكل مُباشر للمُعتدين: «حتّى خلال الحكي قلتله: اسمع. انتا شايف شو في بالدنيا؟ يعني جاي تحكي معي؟ عنجد يعني إنّه حاسس قادر؟»، وَ «بهدلته: إنه إنت بتستحيش؟ الناس بتتقتل. شوف أهلنا في غزة شو بصير فيهم»، فيما أعربت الأُخريات عن ذلك خلال المُقابلات: «إنّه مين بيعمل هيك بالحرب؟ إلك خلاق بالحرب؟»، وَ «لا لا مين بشوف صور أشلاء وبيحس إنه هلأ بدي أروح أتحرش ببنت؟ ياع. إنّو ليش ليش؟». من ناحية، يستغلُّ المُعتدُون الفوضى الناتجة عن الحرب كغطاء لهذه الانتهاكات والاعتداءات، إذ غالبًا ما تشعرُ النساء أنّ الظرف السياسيّ غير مُناسب للتوجّه أو طلب المُساعدة عند الاعتداء عليهنَّ، وبأنّ الأولويّة الأولى يجب أن تكون لمُناصرة أهالي غزّة.

من ناحية ثانية، تَمخّضت الحرب عن صعود فئة من الأشخاص الانتهازيّين الذين يتغذّونَ على الهشاشة الإنسانيّة للنساء التي وَلَّدتها الحرب، وذلك بهدف تحقيق مَكاسب ومَنافع شخصيّة. من ناحية ثالثة، غالبًا ما تُترجم مستويات العنف الاستعماريّ غير المسبوقة التي يمرّ بها الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة، إلى عُنف جندريّ في إطار العلاقات الأُسريّة حيثُ يُفرِّغ الرجال غضبهم واستياءَهم على الحلقات الأضعف مُجتمعِيًّا من نساء وأطفال.

يعتمد جزء كبير من الاعتداءات ضدّ النساء على المواد البصريّة لأنّها تُعيد التركيز إلى أجساد النساء، فضحها، انتهاكها وتشييئها جنسيًّا (sexual objectification)، وهو عكس ما تدعو إليه الثقافة العربيّة بشكل عامّ من ضرورة ستر الجسد، حجبه وإخفاؤه. صحيح أنَّ التكنولوجيا لا تُمكِّن من انتهاك الجسد بشكل مادّيّ، ولكنّها تُحوِّله إلى مادّة للاستهلاك والتمتّع البصريّ، وتُتيحه لمجموعات واسعة من الناس. تصف إحدى المبحوثات عدم راحتها للطريقة التي يتمعّن ويتفحّص بها الشباب صور النساء في مواقع التواصل الاجتماعيّ: «لأنيّ بشوف صور بنات تانيات، وبشوف كيف الشباب بيتفاعلوا مع هاي الصور، ممكن هي تكون منزلة صورة لحالها في لبسة عاديّة، بصير يتطلّع يعني على قف*ها، أو على صدرها، أو على وجهها، أو شوفوا أسنانها، أو شوفوا قدّيه نصحانة [..]».

بشكل عينيّ، لُوحظت مخاوف مُرتبطة بفبركة الصور وتعديلها بواسطة الذكاء الاصطناعيّ، أو كما وصفتها إحدى المبحوثات بأنَّ لديها «فوبيا الذكاء الاصطناعيّ اللي بِشَوِّه الصور». وتُظهر نتائج الاستطلاع أنَّ 4.4% من نساء الضفّة والقدس تعرّضت لتعديل أو فبركة الصور مُقابل 1.5% من الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 9].

الرسم البياني رقم 8

هل تعرَّضت من قبل لواحدة من الاعتداءات البصريّة (Visual) التالية في البيئة الرقميّة؟

الاعتداءات البصريّة ليست شائعة، ويُعتبر انتحال الشخصيّة الشكل الأكثر شيوعًا منها

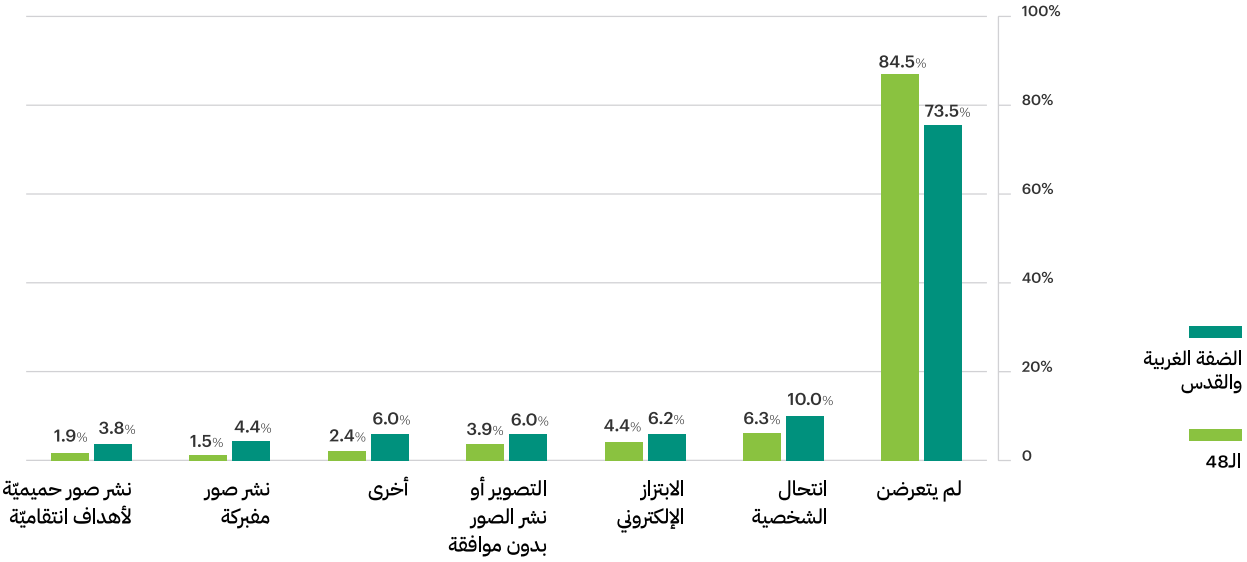

* تعرّضت 10% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة وَ 6.3% في الداخل لانتحال شخصية، وهو النوع الأكثر شيوعًا للانتهاكات البصريّة
* غالبيّة الفلسطينيّات فوق سن الـ 35 أبلغنَ أنَّهنَّ لم يتعرَّضنَ لأي اعتداء بصريّ، بنسبة 88% في الضفّة والقدس، مُقابل 90% في الداخل.

إلى جانب ذلك، تعتمد غالبيّة حالات الابتزاز الإلكترونيّ التي شاركتها المبحوثات على التهديد بنشر مواد جنسيّة، وبشكل خاصّ الصور والفيديوهات، أكثر من الرسائل النصّيّة. يُعتبر الابتزاز الإلكترونيّ (Cyber extortion) اعتداءً سلوكيًّا وجريمةً إلكترونيّة يستخدم فيها المُعتدي التهديد لمُطالبة الضحيّة بالأموال أو منافع أخرى مُقابل عدم تسريب معلومات حسّاسة يمتلكها عنها أو عدم إيذائها بطريقة ما[46]. أشارت 6.2% من المُستطلعات في الضفّة الغربيّة والقدس إلى تعرّضهنَّ لابتزاز مُقابل 4.4% من النساء في الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 9)، ويُعتقد أنَّ النسب قد تكون أعلى ولكنَّ النساء تحفّظت عن الكشف عن ذلك لحساسيّة الموضوع. وقد يصل الجُناة إلى هذه الصور والفيديوهات من خلال اختراق حسابات النساء، ولكن في غالبية الحالات، تعمد الشابّات إلى مُشاركة المواد مع الشباب بشكل رضائيّ، وتُشير إحدى الناشطات إلى أنَّ المُشكلة الأكبر تكمن في الثقة التي تمنحها الشابّات للشباب في مراحل مُبكّرة جدًّا من العلاقة.

أمّا حول أسباب وغايات الابتزاز فبعضها قد يكون لأغراض اقتصاديّة وماليّة، إذ تصف إحدى الناشطات ارتفاعا ملحوظًا في نسب الاعتداءات لأسباب ماليّة منذُ بداية الحرب. وفي حادثة صادمة، شاركت إحداهنَّ عن توجّه لرجل من غزّة بعدَ أن سُرقَ هاتفه خلال الحرب واستطاع السارقون الوصول للمواد فيه. الإشكاليّة تكمن في أنّ الرجل احتفظ في هاتفه بفيديوهات صوّرها مع زوجته أثناء العلاقة الحميمة، ممّا أدّى بالسارقين لابتزازه مُقابل عدم نشرها، ولكنَّ أكثر ما أثّر فيه هو أنَّ زوجته استشهدت خلال القصف وهذا لم يردع المُعتدون عن سلوكهم. مع الأسف، فقد قَوَّضت الأوضاع الاقتصاديّة المُتردّية التي خلّفتها الحرب، القِيَمَ المُجتمعيّة والأخلاقيّة للناس.

46 Kshetri, Nir. (2010). The Global Cybercrime Industry: Economic, Institutional and Strategic Perspectives. Springer.

عدا عن الغايات الماليّة، اتّفقت عدّة ناشطات على أنّ الأسباب الأكثر رواجًا للابتزاز هي الخدمات الجنسيّة، إمّا من خلال التراسل الجنسيّ (Sexting)، أو حتّى مُمارسة الجنس عبر الفيديو (Video Sex)، وصولًا إلى مُطالبة النساء بمُمارسة الجنس الجسديّ. هذا النوع من الاعتداء يُصنَّف على أنّه إكراه جنسيّ (Sexual coercion)، وهو كل ضغط يُجبر النساء والفتيات على الانخراط في علاقات جنسيّة ضدّ إرادتهنَّ، ويحرمهنَّ من حُرّية الاختيار من خلال فرض عقوبات جسديّة أو اجتماعيّة وخيمة في حال قاومت رغبات المُعتدي[47].

أمّا السبب الثالث للابتزاز فهي إسقاط الشباب والشابّات وتجنيدهم لغايات أمنيّة. وتُعرِّف مُؤسّسة القوس الإسقاط على أنّه ابتزاز الأفراد على خلفيّة سلوكهم الجنسي بشتّى أشكاله لإيقاعهم في شرك العمالة مع الاحتلال[48]. في حالات أُخرى، يستغلّ الاحتلال هذه المواد من أجل ابتزاز آباء وأقارب النساء الأسرى في السجون، ودفعهم إلى الاعتراف والتجاوب معهم مُقابل عدم نشرها، تقول إحدى المبحوثات: «[..] وكان في صبية اللي سَوَّت علاقة حميمة مع شَبّ فلسطينيَ. وتم تصوير الإشي. وأبوها كان أسير. [ضحكت بمرارة]. وعشان يقدروا يطّلعُوا إعتراف من أبوها ورجوه الفيديو يعني [..]». وتصف المبحوثات في القدس مُحاولات تودّد مُستمرّة من جنود الاحتلال للمقدسيّات في البلدة القديمة، والتي تهدف، من ضمن أسباب أُخرى، إلى إسقاطهنَّ.

كذلك، قد تتعرّض بعضُ النساء إلى نشر الصور أو الرسائل الحميميّة لأهداف انتقاميّة، وهو نوع الاعتداء الذي بلغت نسبته 3.8% لدى نساء الضفّة والقدس مُقابل 1.9% في الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 9). شاركت إحدى الناشطات عدّة حالات سَجَّل فيها الزوج العلاقة الحميمة مع زوجاتهم بشكل رضائيّ أو غير رضائيّ (Non-Consensual recording)، وهو ما زَوَّده لاحقًا بمواد لابتزازها عندَما وقع خلاف بينهما أو عندَما قرّروا الطلاق، لكي تتنازل عن حقوقها الماليّة وحقوقها في حضانة الأطفال. وفي إحدى هذه الحالات نشر الزوج صورًا لزوجته وهي شبه عارية عندما رفضت الرضوخ للتهديد. هذه الحالات تدلُّ على أنّ لا الحيّز العامّ ولا الحيّز الخاصّ ولا الحيّز الرقميّ يُمكنه أن يكون آمنًا للنساء. وتُظهر نتائج الاستطلاع أنّ 6% من النساء في الضفّة الغربيّة يتعرّضنَ للتصوير بدون مُوافقتهنَّ، مُقابل 3.9% من نساء الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 9).

بالإضافة إلى هذا النوع من الاعتداءات، أشارت العديد من الناشطات النسويّات أنّ الحرب أدّت إلى انتعاش سوق الاتّجار بالبشر المُيَسَّر بواسطة التكنولوجيا. نظرًا إلى إغلاق إسرائيل للحواجز وفرضها لمنع واسع على دخول العمّال الفلسطينيّين للعمل داخل الخطّ الأخضر، وقعت مسؤوليّة إعالة العائلة والتكفّل بتكاليف المعيشة على أكتاف النساء. لذلك، انتشرت إعلانات وهميّة لتشغيل نساء الضفّة الغربيّة، يُديرها شخص معروف من الداخل: «إنّه بِتِمّ نشر إنّه إحنا بدنا فتيات يرعوا كبار في السن، مُوفّرة الإقامة وموفّر كل إشي»، لتكتشف النساء لاحقًا أنّهنَّ تعرَّضن للاستدراج لداخل الخطّ الأخضر وتشغيلهنَّ في «شبكات دعارة ومُخدّرات [..] إضافةً للإسقاط الأمنيّ»، كما رَوَت إحدى الناشطات.

من ناحية أُخرى، وبعدما طردت إسرائيل نسبة كبيرة من النساء الغزّاويات مع أطفالهنَّ من المشافي الإسرائيليّة إلى الضفّة الغربيّة، إلّا أنّ هذه النساء «[..] تم استغلالهم جنسيًّا وابتزازهم إلكترونيًّا واغتصابهم وتحويلهم إلى إمتهان الدعارة» كما شاركت ناشطة نسويّة من الضفّة. وفي حالات أُخرى، استغلّ مُزَوِّدو الخدمات الوضع الصحّيّ الصعب لهذه النساء، فعملوا على رصد أرقام هواتفهنَّ في قوائم المُساعدات، ومن التواصل معهنَّ هاتفيًّا ومُطالبتهنَّ بالامتثال لأوامرهم في حال رغبنَ باستلام الخدمات التي يُزوّدونها من أدوية لأمراض مُزمنة، غذاء، ملابس، ماء وما إلى ذلك. ليس ذلك فحسب، فقد هدّدوا النساء أيضًا لضمان استجابتهنَّ لهم «إنو إذا ما رَدِّيت علي ما رح تحصلي عالخدمة، أو بهدّدك أو ببتزّك أو ببلّغ عنك، أو بشارك معلوماتك مع الجهات ذوي الاختصاص أو منسفرك، وما إلى ذلك». هذه الحالات من الاستدراج تختلف عن سابقتها، باستغلال بعض من

47 Chawki, Mohamed, and Yassin El Shazly. (2013). Online sexual harassment: Issues & solutions. Journal of Intellectual Property, Information Technology and Electronic Commerce Law, 4, pp. 71.

48 القوس للتعدّدية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني. (11 نيسان/أبريل 2023). سياسة «الإسقاط» الاستعمارية. مستقاة من: اضغط/ي.

أفراد المُجتمع الفلسطينيّ للأزمة الإنسانيّة، وتوظيفهم للتكنولوجيا والعنف الجندريّ بهدف إخضاع أجساد النساء لخدمة رغباتهم وشهواتهم الجنسيّة والربحيّة على حدّ سواء. وقد أشادَت الناشطة بالأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة التي تعاملت مع هذه الحالات بسُرعة وسرّيّة تامّة ممّا سمح بضبط هذه العمليّات والحدّ من ضررها وانتشارها: «تم التعامل معاه، وإقصاؤه ومُحاسبته ومساءلته قانونيًّا، فرجعت يعني الأمور لوضعها شبه الطبيعيّ».

فيما عدا ذلك، نجد أنَّ المُطاردة والمُلاحقة (Stalking) احتلّت النسبة الأعلى لدى نساء الضفّة والقدس (18.6%) بالمُقارنة بنساء الداخل (13.5%) [انظروا الرسم البياني رقم 10]. وبالفعل، كانت المُطاردة والمُلاحقة هي أكثر أنواع الاعتداءات شيوعًا في المُقابلات والمجموعات البُؤريّة، وبشكل عينيّ التواصل المُتكرّر والحثيث غير المرغوب به مع النساء. وصفت إحدى المبحوثات هذا السلوك المهووس بالتواصل المُستمرّ كأنّه شبح يجثم على حياتها، ممّا يدلّ على ثقل التجربة. فيما تُضيف أنَّ هذا السلوك أحيانًا ما يتحوّل إلى نهج حياة لدى بعض الرجال، ليصيرَ سُلوكًا دارجًا وصفة ثابتة في شخصيّتهم، حيث يُلاحقونَ عدّة نساء بالتوازي وبشكل يوميّ. في حادثتين اللتين تُجسّدان درجة الهَوَس التي قد يصل إليها بعض الرجال، شاركت إحدى المبحوثات عن مُعتدٍ حَمَّل صورتها من الفيسبوك، وطلب من رسّامه أن ترسمَ صُورةً مُشابهة وتُرسلها إلى منزلها، رغمَ أنَّه لم تجمع بينهما أي علاقة من أي نوع. كما أخبرها بنيّته عن السفر للقائها حينَ كانت تُقيم خارج البلاد. وفي حادثة ثانية، حضرَ أحد المُتربّصين إلى مكان عمل المبحوثة مُتظاهرًا برغبته في تلقّي خدماتها.

الرسم البياني رقم 9

هل تعرَّضت من قبل لواحدة من الاعتداءات اللفظيّة التالية في البيئة الرقميّة؟

الاعتداءات اللفظيّة غير شائعة، لكنّ المُطاردة الإلكترونيّة (18.6%) والتحرّش الجنسيّ (16.4%) لا تزال موجودة.

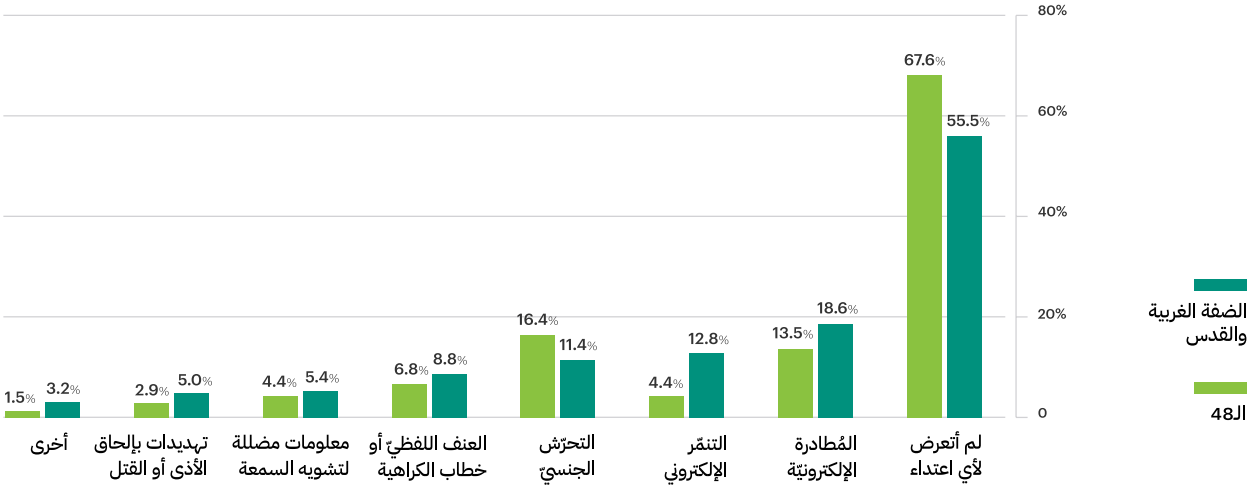

* الشكل الأكثر شيوعًا للاعتداءات اللفظيّة هي المُطاردة الإلكترونيّة (Stalking) بنسبة 18.6% في الضفّة الغربيّة وَ13.5% في الداخل
* الاعتداء الأكثر شيوعا في الداخل هو التحرّش الجنسيّ بنسبة 16.4%
* برزت فجوة بين النساء فوق سنّ الـ 35 مُقارنةً بالنساء الأصغر سنًّا، حيث أفادت 72% منهنَّ أنَّهنَّ لم تتعرَّضن لأي اعتداء.

لقد شاركت العديد من النساء أنَّ المُطاردة لا ترتبط بعمر الضحيّة بالضرورة، فتقول إحدى الناشطات أنَّ أُمّها ذات الـ 66 عامًا تتلقّى اتّصالات مُتكرّرة في ساعات مُتأخّرة من الليل، يستخدم خلالها المُعتدي كلامًا بذيئًا جدًّا. فيما تقولُ أُخرى أنّه وعلى الرغم من تَقدّمها في العمر، فهي أُم وجَدَّة، إلّا أنَّ هذا لم يردع الرجال من التواصل معها بهدف التعرّف والارتباط. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تتعرّض الناشطات النسويّات لتواصلات غير مرغوب فيها من الرجال لأنَّ المُخيّلة الذكوريّة تُصوِّرهنَّ على أنّهنَّ بالضرورة غير مُحافظات، بدون أخلاق ومُتاحات للعلاقات. تقول إحدى الناشطات عن ذلك: «بيعتبروا إنه إحنا سهلات في التعاطي مع الرجل، وسهلات في الاقتناص». الفخّ هُنا يكمن في أنّ الناشطات كمُزوّدات خدمات لا تمتلكن دائمًا رفاهيّة تجاهل الرسائل وعدم التعاطي معها، إذ انّ أداء وظيفتها يتطلّب منها تفحّص الرسائل والردّ عليها خوفًا من أن يكون أحد المُتوجِّهين بحاجة لمُساعدة. تقولُ إحداهنَّ «مرات أنا بتيجيني رسالة، بفكر حدا بده مساعدة، فبقول تحياتي شو بقدر أساعد؟ بيبدأ إنّه بدي أتعرف عليكي .قديش عمرك؟ شو بتسوي؟ إنت حلوة. بهذا المنحى يعني».

يُضاف إلى ذلك، أنَّ المبحوثات في القدس قد شاركنَ عن ظاهرة تشيع على مداخل وأبواب البلدة القديمة في القدس، إذ يميلُ الجنود العرب الذي يخدمون في جيش الاحتلال، إلى مُضايقة النساء بتعليقات جنسيّة مُبطّنة، وقد يستغلّ بعضهم الوصول إلى معلومات المقدسيّات عندَ تفحّص ملفّهم الأمنيّ، لحفظ أرقامهنَّ أو أسمائهنَّ والتواصل معهنَّ لاحقًا من خلال منصّات التواصل الاجتماعيّ بشكل غير مرغوب فيه، وأحيانا التلاعب بهنَّ لإقناعهنَّ بمُواعدتهنَّ، وهذا في استغلال واضح لعلاقات القوّة غير المُتوازنة بينهم.

في بعض حالات الابتزاز هذه تتعرّض النساء للتلاعب العاطفيّ والنفسيّ بهدف دفعها لمُشاركة صور أو فيديوهات لها والتي قد تُستخدم لاحقًا لابتزازها بغرض الإشباع والاستغلال الجنسيّ، وهو ما يُطلق عليه الاستدراج الجنسيّ للبالغين (Adult sexual grooming)[49]. إذن هي حالات التي يستغلّ فيها الجُناة هشاشة الضحايا لضمان السيطرة الكاملة عليهم، وقد ترتبط هذه الهشاشة بتاريخ من الاكتئاب، العنف، والتفكك الأُسري[50]. وبالفعل، نقلت إحدى الناشطات حادثة تعرّضت بها شابّة من القدس لاستدراج بواسطة رجل، الذي استغلّ هشاشتها النفسيّة في أعقاب انفصالها عن حبيبها السابق، وأقنعها بالالتقاء بها حتّى كاد أن يغتصبها. وفي حالات أُخرى، ينجح المُعتدون من خلال منصّات التواصل الاجتماعيّ ببناء حالة من الحُبّ الوهميّ المثاليّ للنساء، ما دفع الكثير من النساء إلى التخلّيّ عن أزواجهنَّ وأطفالهنَّ للحاق بهذه الرجال، ليكتشفوا لاحقًا أنَّهنَّ وقعنَ ضحيّة استغلال جنسيّ يتعرّضنَ فيه للعنف أيضًا. تُكرِّس التكنولوجيا ديناميكيّات الصيّاد والفريسة المُترسّخة في ذهنيّة المُجتمعات الأبويّة والتي ترمز إلى التصّور المُجتمعيّ للعلاقة بين الرجل والمرأة، باعتباره صيَّادًا وباعتبارها الفريسة التي يسعى لاصطيادها.

في هذا السياق، تُبيِّن نتائج الاستطلاع أنَّ 13.7% من حالات الاعتداء الرقميّ اللواتي تعرّضت لها المُستطلعات في منطقة الضفّة والقدس قد تحَوَّلت إلى عنف جسديّ (انظروا الرسم البياني رقم 11)، مُقابل 12% لدى نساء الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 12).

49 Aletky, Christin; Bonita Sharma; Jose Carbajal, and Tia Eubank. (2025). Adult sexual grooming: A systematic review. **Journal of Social Work in the Global Community**, 8(1), Article 3.

50 Slane, Andrea. (2011). Luring Lolita: The age of consent and the burden of responsibility for online luring. **Global Studies of Childhood**, 1(4), pp. 354–364.

الرسم البياني رقم 10

س: هل تحوّلت واحدة من تجارب العنف الرقميّ إلى اعتداء جسديّ؟

تظلّ هويّة المُعتدي مجهولة في غالبيّة حالات الاعتداء، غالبيّة الاعتداءات الرقميّة تظلّ رقميّة ولا تتحوّل لجسديّة

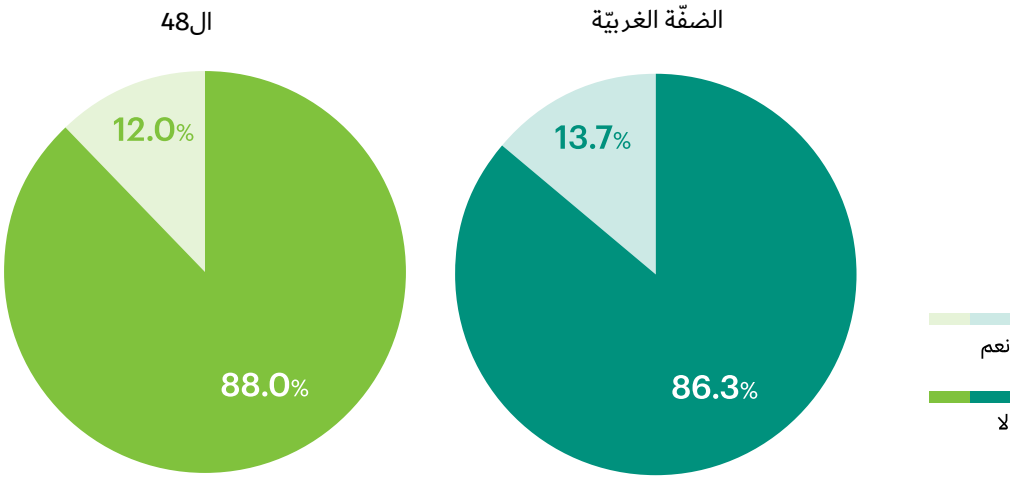

* غالبيّة الاعتداءات الرقميّة في الضفّة الغربيّة (86%) لم تتحوّل لاعتداءات جسديّة.
* غالبيّة حالات الاعتداء الرقميّ ضدّ الفلسطينيّات في الداخل (88%) لم تتحوّل لاعتداء جسديّ.

بالإضافة إلى ذلك، تعرّضت 10% من المُستطلعات في الضفّة والقدس إلى انتحال شخصيّة (Impersonation) مُقابل 6.3% في الداخل. أمّا في حالات الاعتداء اللفظيّ، فإنّ الاعتداء الأكثر شيوعًا لدى النساء في الداخل هو الرسائل والتعليقات الجنسيّة بنسبة 16.4%، مُقابل 11.4% في الضفّة والقدس [انظروا الرسم البياني رقم 10]. في هذا النوع من الاعتداءات نجد أنَّ مُشاركة النساء لصور شخصيّة على مواقع التواصل الاجتماعيّ قد تُعرِّضهنَّ لتعليقات جنسيّة صريحة أو مُبطّنة. في واحدة من الحالات، وبعدما نشرت المبحوثة صورتها بفستان خلال العيد، عَلَّقَ زميلها في المكتب عليها قائلًا: «شفتلك صورة بقميص النوم!»، فيما تقولُ أُخرى أنّها تلقّت في إحدى المرّات رسالة من شخص يُطالبها باستعبادِه جنسيًّا: «إيش ما بدك. إنت الملكة وأنا العبد [..]».

يُعتبر التنمّر الرقميّ ثاني أكثر أنواع الاعتداءات اللفظيّة انتشارًا بنسبة 12.8% في الضفّة والقدس، و4.4% في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 10]، هذا ويُعرَّف التنمّر الرقميّ على أنّه سلوك عدوانيّ مُتعمَّد ومُتكرِّر على مدار فترة من الزمن، يستخدم الوسائل التكنولوجيّة لتنفيذه، ويُوجّه ضدّ ضحيّة لا تستطيع الدفاع عن نفسها[51]. شاركت إحدى الناشطات أنّ العديد من الفتيات في المدرسة يتعرّضنَ للتنمّر إمّا على الشكل الخارجيّ، الأداء المدرسيّ، قصر القامة والتأتأة. وفي جميع هذه الحالات يدمج المُعتدين بين التنمّر الإلكترونيّ والتنمّر على أرض الواقع.

51 Smith, Peter K., Mahdavi, Jess, Carvalho, Manuel, & Tippett, Neil. (2008). Cyberbullying: Its nature and impact in secondary school pupils. **Journal of Child Psychology and Psychiatry**, 49(4), pp. 376–385.

يُصنّف العنف اللفظيّ أو خطاب الكراهيّة ضدّ النساء في المرتبة الثالثة من حيث رواجه، حيثُ تعرَّضت 8.8% من المُستطلعات في الضفّة والقدس له، مُقابل 6.8% من المُستطلعات في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 10]. يُعرَّف خطاب الكراهية على أنّه أي تعبير لفظيّ يُروِّج أو ينشر أو يُحرِّض أو يُشَجِّع أو يُشرّع الكراهيّة على أساس الجنس. يتضمّن ذلك استخدام للغة مُهينة تستهدف النساء والفتيات بسبب جنسهنَّ، ممّا يُساهم في تعزيز عدم المُساواة بين الجنسين وإدامة العنف ضدّ المرأة[52]. تتلقّى النساء العديد من التعليقات المُسيئة عندما لا يتوافق شكلها الخارجيّ مع المعايير الاجتماعيّة المقبولة حول الاحتشام، الجمال، التواضع والتستّر. تَعرّضت ناشطتين نسويّتين لحملة مُمنهجة ضدّهنَّ لأنَّ واحدة منهنَّ، المُحجّبة بينهما، ظهر طرف شعرها من مُقدّمة الحجاب ولديها وشم على يدها. أمّا الثانية فقد تعرّضت للهجوم بسبب شعرها «المنفوش» والمُجَعَّد وطريقة لبسها، حتّى أنَّ بعض الرجال اتّصلوا على خطّ الطوارئ وطلبوا الحديث مع إحداهنَّ بالاسم. يُؤدِّي هذا النمط من الخطاب وظيفة عينيّة هي مُحاكمة النساء أخلاقيًّا، ومُحاولة إخضاع أجسادهنَّ للقواعد المُجتمعيّة، ضبطها والسيطرة عليها.

في المرتبة الخامسة يقع التشهير، أو مُشاركة معلومات مغلوطة بهدف تشويه سُمعة النساء، بنسبة 5.4% في الضفّة والقدس، وَ4.4% في الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 10]. شاركت إحدى المبحوثات حادثة لامرأة فلسطينيّة تعرّضت للضرب من أحد المُستوطنين في أحياء غربي القُدس، إلّا أنّ تعليقات الفلسطينيّين على الفيديو حملت نَبرة تذنيب ولوم لها، وتشكيك في الأسباب والدوافع التي أَخذتها لذلك الحُيّ. في موقف آخر، شاركت إحدى المبحوثات قصّة لاختفاء شابّة من أحد باصات القدس، وبعد انتشار الأخبار عن أنَّ أهلها يبحثون عنها، انتشرت العديد من الشائعات التي تتّهم الفتاة بالهروب مع شابّ من دون علم والديها، ليتبيَّن لاحقًا أنَّ الفتاة تعرّضت للتوقيف وجرى اقتيادها لمركز المسكوبيّة. يُثبت هذين الموقفين أنَّ أخلاق، وسُمعة وشرف النساء ستكون دائمًا موضعَ الشُبهات الأولى في أي فعل أو حدث قد يَنخرطنَ به، حتّى بالحالات التي تتعرّض فيها النساء للتوقيف أو الضرب على خلفيّة سياسيّة، وبدون أدنى دليل أو مُؤشّر على ارتكابهنَّ لفعل يُنافي العادات والتقاليد المُجتمعيّة.

في النهاية، تعرّضت إحدى المبحوثات في الداخل الفلسطينيّ لتهديد من مجموعات إسلاميّة في أعقاب انتشار فيديو لها خلال شهر رمضان، الذي لا يَتلاءم مع التعليمات الدينيّة للسلوك المقبول خلاله. تُشير نتائج الاستطلاع إلى أنَّ 5% من نساء الضفّة والقدس تَعرَّضنَ لتهديدات بإلحاق الأذى أو القتل، بالمُقارنة بـ 2.9% من نساء الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 10).

52 Council of Europe. (n.d.). Combating Sexist Hate Speech. Retrieved from: click.

الرسم البياني رقم 11

س: من كان المعتدي في هذه الحالة؟

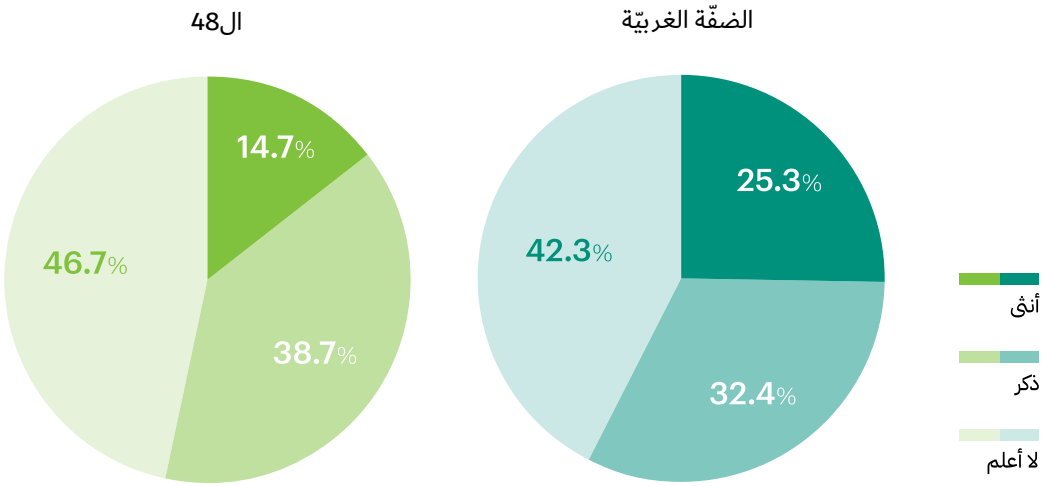

* من بين حالات الاعتداء في الضفة الغربيّة التي تكون فيها هويّة المُعتدي معروفة، يكون مُعظم المُعتدين ذكورًا، بنسبة 56%.
* من بين حالات الاعتداء في الداخل التي تكون فيها هويّة المُعتدي معروفة، يكون مُعظم المُعتدين ذكورًا، بنسبة 72%.

بالمُجمل تعرّضت 44.5% من نساء الضفّة الغربيّة على الأقل لواحدة من الاعتداءات اللفظيّة، وَ26.5% لاعتداءات سلوكيّة وبصريّة. بينما تعرّضت 32.4% من نساء الداخل على الأقل لأحد الاعتداءات من النوع الأوّل، وفقط 15.5% لأحد الاعتداءات من النوع الثاني. تقع غالبية الاعتداءات في المنصّات التابعة لشركة «ميتا»: فيسبوك (66% في الضفّة والقدس وَ 56% في الداخل)، إنستغرام (54.8% وَ 46.7%) وواتسآب (14.9% وَ 25.3%). فيما وقعت تقريبًا رُبع الاعتداءات في الضفّة والقدس على تطبيق السنابشات (24.1%)، مُقابل 2.7% فقط في الداخل. نهايةً وقع ما نسبته 11.6% وَ 5.3% من الاعتداءات على تطبيق تيلغرام، وتيكتوك (9.5% وَ 8%) بالترتيب ذاته. أمّا على تويتر، فقد وقعت فقط 3.3% من الاعتداءات بالضفّة والقدس، دون تسجيل اعتداءات تُذكر في الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 13).

أمّا عن هويّة المُعتدي لدى نساء الضفّة، فقد ظلّت هويّته مجهولة في 42.3% من حالات الاعتداء، بينما كان الذكور مسؤولون عن ارتكاب 32.4% منها، والإناث عن 25.3% منها (انظروا الرسم البياني رقم 11). ترتفع نسبة الاعتداءات التي يكون فيها المُرتكب مجهول الهويّة إلى 46.7% في الداخل، وإلى 38.7% حين يكون المُعتدي ذكرًا، بينما تنخفض النسبة إلى 14.7% عندما تكون أُنثى (انظروا الرسم البياني رقم 12).

الرسم البياني رقم 12

ما هي مواقع التواصل الاجتماعيّ التي تعرَّضتِ بها لحالات الاعتداء هذه؟

تحتلّ المنصّات التابعة لشركة ميتا (إنستغرام وفيسبوك) المراتب الأولى من حيث نسب الاعتداءات في كافّة المناطق الجغرافيّة.

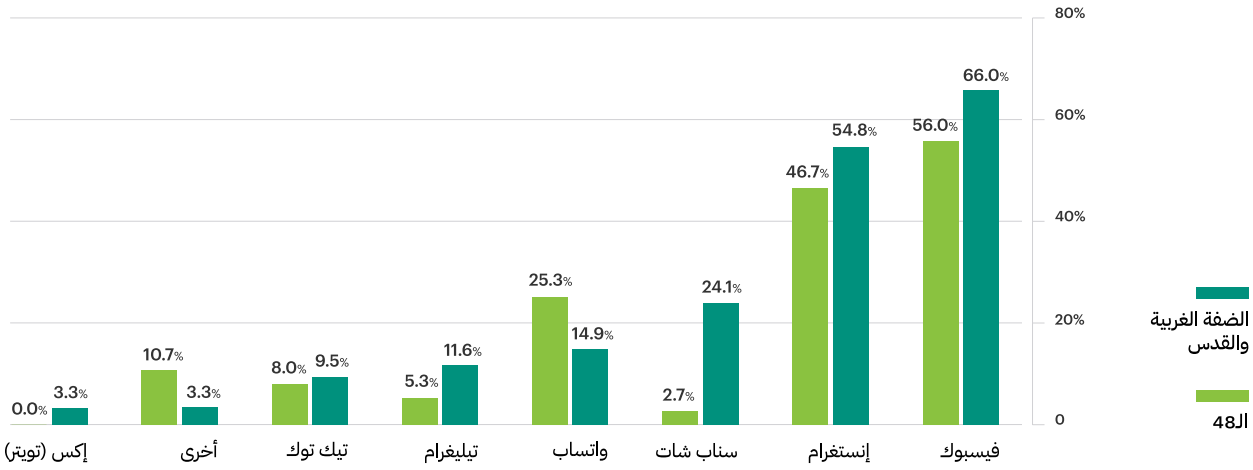

* تقريبًا واحدة من كل أربع إناث في الضفّة والقدس، أبلغنَ عن تعرَّضهنَّ للاعتداء على منصّة سناب شات، فيما تتعرّض نفس النسبة من الفلسطينيّات في الداخل للاعتداء عبر منصّة واتسآب.
* إنَّ نسب الاعتداء التي تتعرّض لها الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة عبر منصّات المُراسلة (مثل واستآب وتيلغرام) أقل من غيرها من المنصّات.

الفصل الخامس

الآثار والتبعات – ما بعد الاعتداء: كيف يُخلخل العنف الجندريّ الرقميّ حياة النساء؟

يُشكِّل الحقّ الأساسيّ في الوصول إلى الانترنت شرطًا أساسيًّا لإعمال باقي حقوق الإنسان الأُخرى، وهو ما تُحرم النساء منه بشكل مُباشر في المناطق التي يكون فيها الوصول إلى الإنترنت محدودًا أو معدومًا بالمرّة. لذلك، تُحرم هذه النساء من حقّها في التعبير عن الرأي، وفي المُشاركة السياسيّة، وفي التنظّم والتجمّع السلميّ الرقميّ. أمّا في غزّة، فتُحرم الفلسطينيّات من الحقّ في التواصل الإنسانيّ مع أفراد عائلتها وأصدقائها للاطمئنان على أحوالهم وإن كانوا على قيد الحياة أم قُتلوا[53]. أمّا في النقب، فيُؤثِّر فقدان التواصل مع المُجتمع الحارجيّ بسبب الحرمان من الانترنت، على حقّ النساء في الصحّة الإنجابيّة والرعاية الصحّيّة الآمنة والمُلائمة أثناء الولادة، إذ تشيع حالات ولادة النساء في السيارات نتيجةَ تأخّرهنَّ في التواصل مع أزواجهنَّ أو أحد أقاربهنَّ الذين عادةً ما يعملون خارج القرية. كما وأنَّ التواصل مع المُستشفى وطلب سيارة إسعاف هو أصلا غير مُمكن لأنَّ السيارات لا تدخل إلى القرى غير المُعترف فيها، والتي لا تشملها الخرائط الإلكترونيّة. هذا الواقع يعكس كيف أنّ الوصول إلى الإنترنت والعدالة الرقميّة يتقاطعان بدرجة كبيرة مع الاحتياجات اليوميّة والإنسانيّة للنساء، وبأنَّ لانقطاع الانترنت القدرة في التأثير على الشكل الذي تعيش فيه النساء حياتها، على صحّتها وسلامتها.

كذلك، يتضرّر حقّ النساء وأطفالها في التعليم في المناطق المحرومة من خدمات الاتّصال، خاصّةً بعد انتقال التعليم إلى الزوم في بداية الحرب، ممّا اضطرّ بعض الطالبات في النقب إلى السفر للجامعة بشكل دوريّ تحت القصف وتعريض حياتهنَّ للخطر من أجل استيفاء المهامَّ الجامعيّة. وفي تقرير لمركز أريج، تبيَّن أنَّ انقطاع الانترنت المُتكرر بفعل القصف أدّى إلى خسارتهنَّ لوظائفهنَّ في مهن تتطلّب الوصول إليه، خصوصًا في إعداد التقارير الصحافيّة والتحرير. ومن أجل الوصول إلى الانترنت عَرَّضت العديد من النساء حياتها للخطر بالسير لمسافات طويلة للحصول على شريحة انترنت مُؤقّتة، أو الصعود لأسطح البيوت لالتقاط شبكة انترنت[54]. هذا كُلّه عَمَّق الأزمة الاقتصاديّة التي أنتجتها الحرب، وأغلق أمامهنَّ فرص العمل الأخيرة المُتاحة أونلاين بعد تدمير جزء كبير من قطاع العمل في غزّة.

بالإضافة إلى الآثار المُترتّبة عن انقطاع الانترنت، تُحرم النساء من مجموعة حقوق إضافيّة عندَ تعرّضها للعقاب على خلفيّة نشاطها السياسيّ في الفضاء الرقميّ أو الاعتداء الرقميّ. على سبيل المثال، عمد بعضُ الشباب في النقب على تصوير الشابّات على محطّات الباص عند توجّههنَّ للجامعة، وتعمَّد التركيز على مناطق حسّاسة خلال التصوير، ولاحقًا رفع هذه الصور والفيديوهات إلى مواقع التواصل الاجتماعيّ ووصف الشابّات بكلام بذيء. تُشيرُ المبحوثات إلى أنّ غاية الشابّ كانت ردع الشابّات من الخروج إلى الحيّز العامّ والذهاب إلى التعليم، وهو بالفعل ما نجح فيه، حيث منع بعض الأهالي بناتهم من التعليم، فيما ضربهنَّ آخرون. في حادثة شبيهة، منع أحد الأزواج زوجته من المُشاركة في نشاطات مركز نسويّ في النقب بعد أن نشر المركز صورة لها (من الجنب) في أحد النشاطات واستطاع الزوج التعرّف عليها. بالإضافة إلى الحالات التي حُرمت فيها النساء من حضانة أطفالهنَّ وحقوقهنَّ الماليّة بعد الطلاق، ومن حقّهنَّ في الإقامة والمسكن.

فيما عدا ذلك، عانت النساء من آثار نفسيّة جسيمة نتيجة الاعتداءات عليهنَّ، وإلى تراجع عامّ بشعورهنَّ بالأمان، حيثُ كشفت نتائج الاستطلاع أنَّ مُعدَّل الشعور بالأمان لدى نساء الضفّة الغربيّة هو 45%، مع 70% منهنَّ يشعرنَ بدرجة أمان أقل من 10/5. بالمُقارنة بذلك، يقف مُعدَّل الشعور بالأمان لدى نساء الداخل على 56%، مع 54% منهنَّ يشعرنَ بدرجة أمان أقل من 10/5 [انظروا الرسم البياني رقم 14].

53 بريكة، أمل. (28 أيلول 2024). إسرائيل تعزل رقميًّا الغزّيّات عن عائلاتهنَّ: الفلسطينيات حول العالم محرومات من التواصل مع عائلاتهنَّ. مركز أريج. مستقاة من: اضغط/ي.

54 شهوان، مها. (13 تشرين أول 2024). «فش نت»: صحفيّات غزّة يعملن من دون إنترنت بعد قطع إسرائيل للاتصالات. مركز أريج. مستقاة من: اضغط/ي.

الرسم البياني رقم 13

س: من مقياس 1 إلى 10، إلى أي درجة تشعرين أنّك آمنة كإمرأة عند استخدام الأجهزة الإلكترونيّة ووسائل التواصل الاجتماعيّ [1= بدرجة قليلة جدا] وَ [10= بدرجة كبيرة جدا]

يبلغ مُتوسّط شعور النساء في الضفّة الغربيّة والقدس بالأمان عندَ استخدام التكنولوجيا والانترنت 10/4.5 وهو أقل من مُتوسّط الشعور بالأمان لدى الفلسطينيّات في الداخل 10/5.6

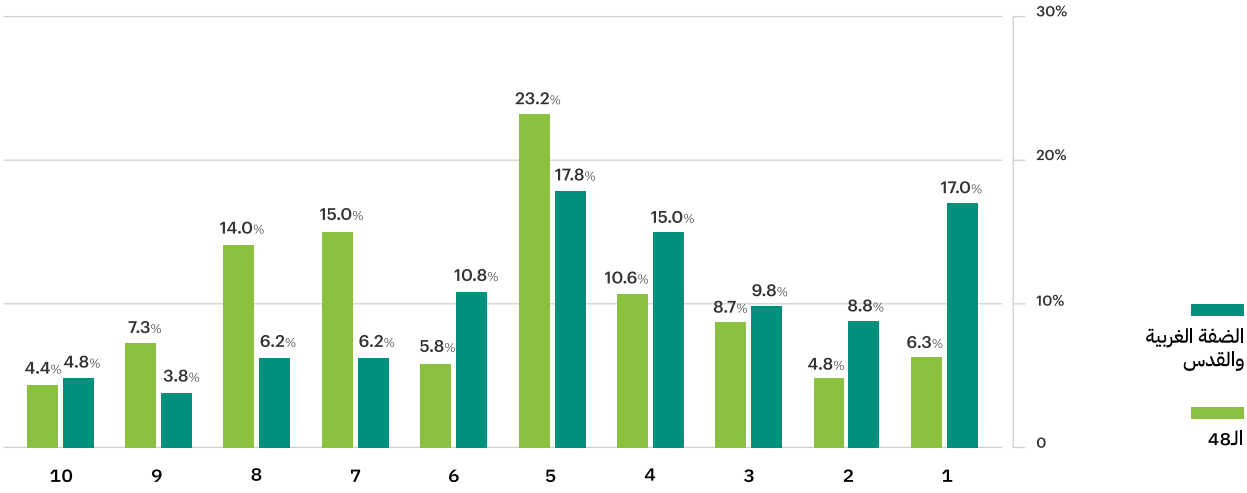

* أبلغت 17% من الفلسطينيّات بالضفّة والقدس عن مستوى شعور بالأمان يبلغ 1% فقط عند استخدامهنَّ للتكنولوجيا والانترنت.
* حوالي 70% من الفلسطينيّات بالضفّة والقدس أبلغنَ عن مُستوى شعور بالأمان أقل من 10/5 بالمُقارنة بـ 54% فقط من فلسطينيّات الداخل اللواتي أبلغنَ عن مستويات شبيهة.

بالنسبة للأعراض النفسيّة الناتجة عن الاعتداءات، تميلُ بعض النساء إلى الشعور بالوحدة الشديدة، فيما تعزل الأُخريات أنفسهنَّ اجتماعيًّا، وتمرُّ أُخريات بمستويات عالية من القلق والتوتّر والخوف حول مصائرهنَّ نتيجة المُلاحقة أو الاعتداء الذي قد يطالهنَّ. بالإضافة إلى ذلك، أشارت إحدى الناشطات الاجتماعيّة عن مُلاحظتها أنَّ ضحايا الإكراه الجنسيّ الرقميّ تُعاني من نفس أعراض الاعتداء الجنسيّ الجسديّ، وفي وصفها للأعراض التي مرّت بها طفلة، ذكرت التالي: التذنيب الذاتيّ، لَوم النفس على وقوعهنَّ ضحيّة للاعتداء، تدنيّ القيمة الذاتيّة والخجل والخزي والعار. بالإضافة إلى العزلة والانزواء عن الناس. كما وفقدت قدرتها على التعامل والتواصل مع زملاء صفّها الشباب، فيما صارت تخاف من الذكور بشكل عامّ، إلى الحدّ الذي يدفعها لأن تقطع الشارع إلى الجهة المُقابلة عندَما تلمح أحدهم مُصادفةً. كذلك تشوّه تصوّر الفتاة لجسدها ولمفهوم الجنسانيّة، الذي ظهر من خلال تعبيرات بأنّها تكرهُ جسدها ومن خلال فقدان الشهيّة. يُضاف إلى ذلك، أنَّ حالتها النفسيّة في أعقاب الاعتداء أدَّت إلى عرقلة حياتها، من حيثُ الصعوبة الشخصيّة في الاستيقاظ يوميًّا في الصباح والذهاب إلى المدرسة، وحتّى التراجع في أدائها التعليميّ. عدا عن أنَّ تصوّر الفتاة الخاصّ للواقع تغيّر، إذ صارت تُلاحظ القمع الذي تتعرّض له النساء، وتتساءل حول أسبابه. وبالفعل، بيَّنت نتائج الاستطلاع أنَّ الصحّة النفسيّة للنساء تضرّرت بمُعدّل 10/4.5 في الضفّة والقدس مع 40% منهنَّ أشرنَ إلى تضرّرها بدرجة 10/6 فما فوق. في الداخل، كان مُعدّل الضرر النفسيّ للنساء أقل بنسبة 10/3.5، وفقط 21% من المُستطلَعات أشرنَ إلى تضرّر صحّتهن بدرجة 10/6 فما فوق [انظروا الرسم البياني رقم 15].

الرسم البياني رقم 14

س: من مقياس 1 إلى 10، إلى أي درجة تضررت صحّتك النفسيّة في أعقاب الاعتداء عليكِ؟ [1= بدرجة قليلة جدا] وَ [10= بدرجة كبيرة جدا]

أبلغت النساء في الضفّة الغربيّة عن مُستويات أعلى من تأثير الاعتداءات سلبًا على صحّتهنَ النفسيّة (بمُعدّل 10/4.5) مُقارنة بالفلسطينيّات بالداخل (بمُعدّل 10/3.5).

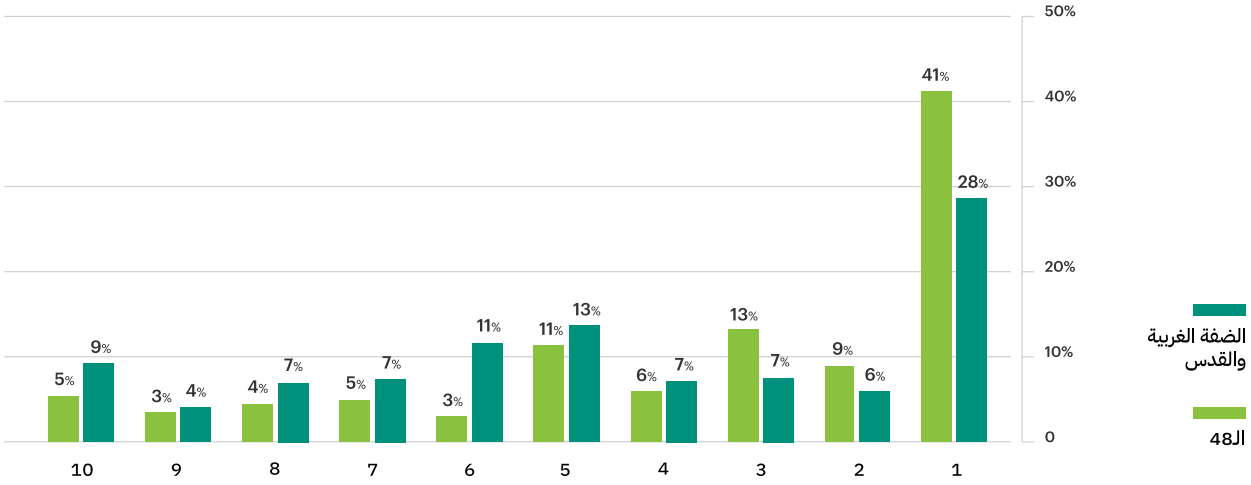

* تتأثَّر الصحّة النفسيّة لغالبيّة النساء بشكل ما بسبب الاعتداءات عبر الانترنت.
* أبلغت 40% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة والقدس عن تضرّر صحّتهنّ النفسيّة بدرجة 10/6 أو أكثر، مُقابل 21% فقط اللواتي يُبلغن عن نفس المُستويات في الداخل.

بالمُستوى الثاني، مع الشبكات المُعقّدة للرقابة، العقاب والاعتداء؛ تَصيرُ الرقابة الذاتيّة نتيجةً حتميّة. تُعرَّف الرقابة الذاتيّة (Self-surveillance) على أنّها العمليّة التي يُراقب فيها الفرد سلوكيّاته الخاصّة، ويضبطها بما يتماشى مع المعايير المُجتمعيّة والمُؤسساتيّة، لتنبع الرقابة من الداخل عوضًا عن تفعيلها من الخارج. مع ذلك، فإنّ الرقابة الذاتيّة كثيرًا ما تكون ردّ فعل للرقابة الخارجيّة، ممّا يعكس التأثير القوي للنظم الاجتماعيّة والتكنولوجيّة[55] في تدجين الأفراد وتحويلهم إلى مُراقبين لأنفسهم[56]. هذا النوع من الرقابة يكون حاضرًا بالذات في الحالات التي تُقرّر فيها النساء التعبير والمُشاركة العلنيّة، وهو ما يُفسَّر على أنّه خروج عن دورها التقليديّ، حيثُ يُتوقّع من المرأة أن تبقى في الظل، لذلك تختار النساء في الكثير من الأحيان مُمارسة الرقابة الذاتيّة من أجل حماية أنفسهنَّ من تبعات الرقابة الخارجيّة.

55 Lyon, David. Ibid.

56 Marwick, Alice. Ibid.

الرسم البياني رقم 15

س : أمتنع عادةً عن مُشاركة صور أو آراء مُعيّنة على مواقع التواصل الاجتماعي بسبب الرقابة أو الضغط من:

تشعرُ الفلسطينيّات عمومًا بالضغط للحدّ من منشوراتها على مواقع التواصل الاجتماعيّ. تُشكّل الدوائر الاجتماعيّة والعائلة المصدر الأساسيّ لهذا الضغط.

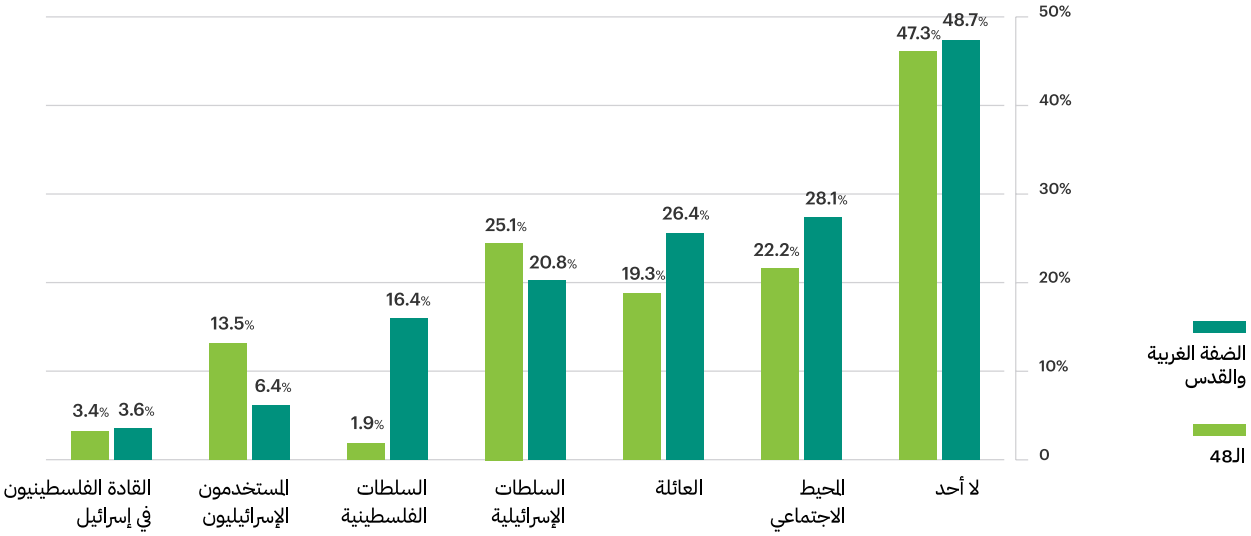

* تشعرُ الفلسطينيّات تحت جيل الـ 35 أنّهن مُراقبات أقل (51%) مُقارنةً بالفلسطينيّات فوق ذات السن (40%).
* تمتنع الفلسطينيّات بالداخل عن النشر بسبب الرقابة والضغط من السلطات الإسرائيليّة (25%) والمُستخدمين الاسرائيليّين (13.5%) بنسب أعلى من الفلسطينيّات بالضفّة الغربيّة (21% وَ6.4% على التوالي).

انعكست هذه الحالة في نتائج الاستطلاع ونتائج المجموعات البُؤريّة، حيث يعكس الرسم البياني التاسع أنّ 20.8% من نساء الضفّة الغربيّة والقُدس تُمارس رقابة ذاتيّة على منشوراتها السياسيّة بسبب الخوف من الاحتلال، مُقابل 16.4% بسبب الخوف من السلطة الفلسطينيّة. بينما تُمارس الفلسطينيّات من الداخل الرقابة الذاتيّة بنسبة 25.1% خوفًا من الاحتلال مُقابل 1.9% خوفًا من السلطة الفلسطينيّة (انظروا الرسم البياني رقم 16): «كُل تصرّف لإلي لازم يكون محسوب» وَ»لازم أصير أفكر مش مرة ومرتين، مليون مرّة! [...]».

عدا عن أنَّ سلوكيّات الفلسطينيّات في الفضاء الرقميّ تتأثّر بسبب المُستخدمين الإسرائيليّين، بنسبة 6.4% للضفّة وَ13.5% للداخل. ومرّة أُخرى نرى أنَّ للمُحيط الاجتماعي والعائلة النسبة الأكبر في تفعيل النساء للرقابة الذاتيّة على منشوراتهنَّ السياسيّة، حيثُ كان للمحيط الاجتماعيّ مستوى التأثير الأكبر على الرقابة الذاتيّة للنساء، بنسبة 28.1% في الضفّة الغربيّة وَ22.2% في الداخل. أمّا تأثير العائلة فقد عادل نسبة 26.4% في الضفّة الغربيّة لتقع في المرتبة الثانية بعد المُحيط المُجتمعيّ، مُقابل 19.3% في الداخل لتقع في المرتبة الثالثة بعد السُلطات الإسرائيليّة والمُحيط المُجتمعيّ (انظروا الرسم البياني رقم 16). تصف إحدى النساء حالة الرقابة الذاتيّة هذه بالجمود، بأنّ صوتها وقدرتها على التعبير تجَمّدت، وتُضيف عن تأثير هذه الحالة عليها: «هو عجز مخجل ومهين جدا إلي. [..] يعني شعور مخزي. شعور مخزي إنه كلنا سكتنا».

عندما يتعلّق الأمر بالرقابة الذاتيّة المُتعلّقة بالقضايا والسلوكيّات الاجتماعيّة، تمتنع النساء عن مُشاركة أدق التفاصيل والمعلومات عنهنَّ، والتستّر على التفاصيل اليوميّة، الروتينيّة والاعتياديّة في حياتهنَّ، لعلّ الأبرز من بينها أنَّ 47.3% من النساء بالداخل الفلسطينيّ، أي تقريبًا النصف، يمتنعنَ عن مُشاركة معلوماتهنَّ الشخصيّة، بينما تقف النسبة بالضفّة والقدس على 39.3%. في حين أشارت الكويريّات المُشاركات في المجموعات البُؤريّة إلى أنَّ الكثير من أفراد مُجتمع الميم يمتنعون حتّى عن مُتابعة صفحات إنستغرام أو وضع «إعجاب» على منشورات تتناول قضايا تعنيهم، خوفًا من أن يُلاحظ مُحيطهم الاجتماعيّ تفاعلاتهم معها.

كذلك، أظهرت نتائج الاستطلاع (انظروا الرسم البياني رقم 17)، أنَّ 40.7% من نساء الضفّة وَ 38.7% من نساء الداخل يمتنعون عن مُشاركة صورهنَّ في مواقع التواصل الاجتماعيّ، إذ تتأثّر مُشاركات النساء لصورهنَّ بثنائيات المسموح والممنوع، المُريح وغير المريح، الآمن والمُخيف.

الرسم البياني رقم 16

س: هل تمتنعين في العادة عن مُشاركة واحدة من هذه المعلومات على مواقع التواصل الاجتماعيّ؟

تميلُ الفلسطينيّات في الداخل إلى الامتناع في الغالب عن مُشاركة معلوماتهنَّ الشخصيّة (47.3%) فيما تمتنع غالبيّة الفلسطينيّات بالضفّة الغربيّة عن نشر صورهنَّ الشخصيّة (40.7%)

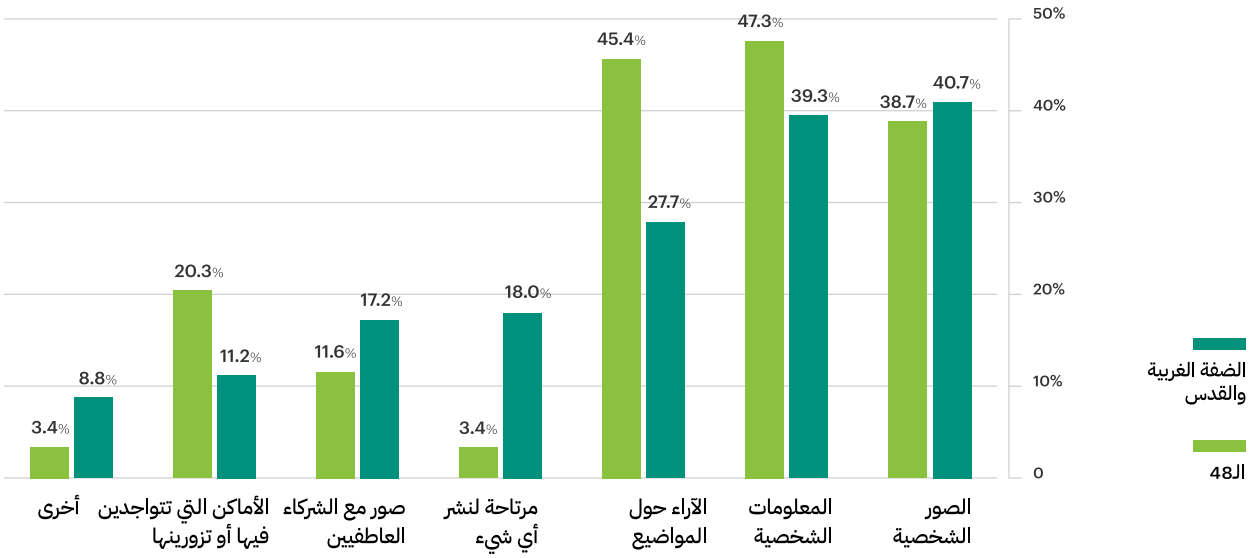

* تشعرُ 18% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربية والقدس لنشر أي شيء على مواقع التواصل، مقابل 3.4% فقط في الداخل.

لقد أشارت 17.2% من النساء بالضفّة والقدس إلى أنّهن لا يشعرن بالراحة لمُشاركة صورهنَّ مع شريكهنَّ العاطفيّ، فيما بلغت النسبة 11.6% لدى نساء الداخل. شاركت إحدى المبحوثات أنَّ حتّى مُشاركة منشورات لزميلها في التعليم بشكل مُتكرّر عرّضها للمُساءلة المُجتمعيّة ممّا اضطرّها للامتناع عن ذلك. بينما شاركت أُخرى أنّها تمتنع عن التعبير عن الحُبّ بشكل خاصّ، أو حتّى عواطفها ومشاعرها بشكل عامّ وليس فقط تلك المُرتبطة بالعلاقات الحميمة: «الأحاسيس والمشاعر اللي هي عنجد مكبوتة وبقدرش أطلعها من غير ما أنا يصير عندي مساءلات عائلية».

أمّا في القضايا الجدليّة والحسّاسة مُجتمعيًّا، مثل قضايا الجندر، الدين والجريمة والعنف، فتمتنع ما نسبته 45.4% من النساء بالداخل عن النشر عن هذه الموضوعات، مُقابل 27.7% فقط في الضفّة الغربيّة. يُلاحظ من نتائج الاستطلاع بأنَّ فقط 18% من نساء الضفّة الغربيّة يشعرن بالراحة لنشر أي شيء، أي أقل من الخُمس، فيما تنخفض النسبة بشكل مهول لتصل 3.4% لدى النساء بالداخل. على عكس ما تُروِّج إسرائيل له عادةً بأنَّ المناخ الليبرالي للدولة أتاح للنساء الفلسطينيّات حُرّيّة لا يُمكنهنَّ تحصيلها في الضفّة الغربيّة أو غزّة أو أي من دول العام العربي، نجد أنَّ مساحات الحُرّيّة لدى فلسطينيّات الداخل تقريبًا معدومة.

مع ذلك، لا ترتبط الرقابة الذاتيّة بمُمارسات الحجب المُجتمعيّة للنساء وحسب، إذ تحتلّ الرقابة العائليّة والمُجتمعيّة المرتبة الرابعة من حيثُ تأثيرها على مُمارسات الرقابة الذاتيّة بنسبة 15.3% في الضفّة والقدس وَ 13% في الداخل. بل هي ترتبط كذلك بالشعور العامّ لدى النساء بأنَّ منصّات التواصل الاجتماعيّ غير آمنة بنسبة 47.2% بالضفّة وَ 54 في الداخل، وبمُعتقدات شخصيّة دينيّة أو اجتماعيّة بنسبة 38.7% وَ21% بنفس الترتيب. بينما يحتلّ الخوف من إساءة استخدام المعلومات الشخصيّة نسبة 21% وَ 32.5%، أمّا الخوف من ردود الفعل العنيفة فيقع في المرتبة الخامسة بنسبة 14.4% وَ 15%، فيما احتلَّ القلق على السمعة الشخصيّة المرتبة السادسة بنسبة 11.4% وَ 11.5%. وفي النهاية أشارت 12% من نساء الضفّة إلى أسباب أُخرى مُقابل 9% من نساء الداخل [انظروا الرسم البياني رقم 18]. تقول مبحوثة: «هذي أثّرت علي بشكل إنه صُرت أخاف أفتح أي ماسيج».

الرسم البياني رقم 17

س: ما هي أسباب امتناعك عن نشر محتويات شبيهة؟

الاعتقاد بأنَّ منصّات التواصل الاجتماعيّ غير آمنة هو السبب الرئيسيّ وراء امتناع الفلسطينيّات عن النشر بواسطتها.

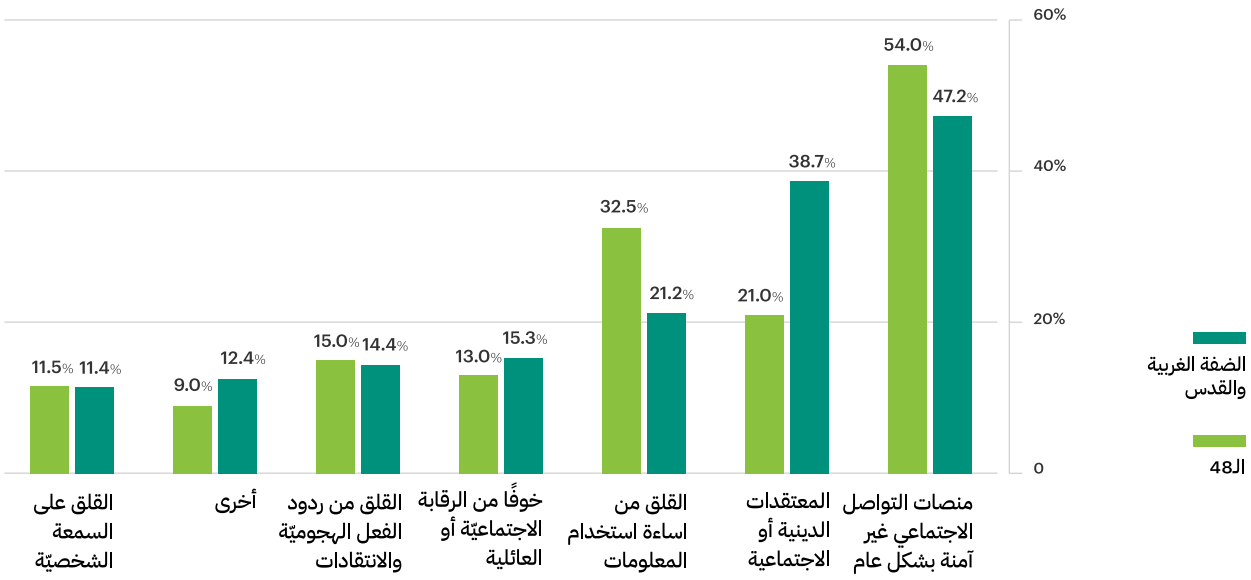

* إنَّ السبب الثاني الأكثر شيوعًا لامتناع الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة والقدس عن النشر، هو المُعتقدات الدينيّة أو الاجتماعيّة الشخصيّة (38.7%)
* بينما السبب الثاني الأكثر شيوعًا لدى الفلسطينيّات في الداخل هو القلق من إساءة استخدام المعلومات (32.5%)

أدَّى انحسار استخدام النساء لمنصّات التواصل الاجتماعيّ إلى إلحاق الضرر بالخدمات التي قد تنالها وتُزوِّدها الجمعيّات النسائيّة لها، والتي تعتمد بالدرجة الأولى للتواصل مع النساء على هذه المنصّات. بالإضافة إلى ذلك، أدّت حملات التشهير التي طالت المراكز والجمعيّات النسويّة والنسائيّة إلى تعطيل وإلغاء كافّة نشاطاتهنَّ في الميدان. أشارت العديد من هذه الجمعيّات إلى رضوخ وزارة التربية والتعليم الفلسطينيّة إلى التهديدات وإلغاء البرامج التي قدّمتها هذه الجمعيّات في المدارس حول التوعية بقضايا التحرّش الجنسيّ وتعزيز حقوق الطفل وقضايا جندريّة وحقوقيّة أُخرى. فيما توقّف عمل جمعيّة أُخرى في بعض القرى ليضرّ بقدرتها على حماية الأطفال والنساء من العنف المبني على النوع الاجتماعيّ فيها، أو حتّى تزويدهم بخدمات الدعم النفسيّ، وبرامج الإغاثة الزراعيّة. في أحيان أُخرى، ترتدع الناشطات أنفسهنَّ عن مُمارسة عملهنَّ بعد حملات التشهير وتشويه السُمعة، على سبيل المثال تصف إحدى المبحوثات حال واحدة من الناشطات التي تعرّضت لهجوم وتشهير جنسيّ: «هذا الإشي جدا أثر على عملها، أثر على نفسيتها. أثر يعني [..] قبل كنا نشوفها أكتر فعّالة، نشوفها أكثر بمنصات التواصل الاجتماعي، بتحسي إنّه خلص يعني زي واحد هيك نَفَّس كل الطاقة اللي كانت عندها، والحُبّ اللي كان عندها تغيّر».

بالإضافة، تُفضي الاعتداءات والعقوبات الرقميّة إلى التفكك الاجتماعيّ بسبب زعزعة ثقة الضحايا بالمُحيط إمّا لأنّه كثيرًا ما يكون شريكًا في هذه الاعتداءات، وإمّا لأنّه قد يُبرِّرها ويُشرِّعها في حالات أُخرى، أو لأنّه يُحاسب الضحيّة كما لو أنّها الجاني: «كانت ملامة من قبل الناس ومن قبل الأهل، وتمّ إسقاط الذنب عليها»، فيما تقول أُخرى: «دائما نظرات اللوم والذنب والعتاب وإطلاق الأحكام المجحفة بحق الضحية، وبِتصَفِّي البنت منبوذة إجتماعيًّا وتُلحق فيها وصمة»، وَ «مش بس المرأة هي التي تتحمل النتائج، أيضًا اخوها وأبوها وخواتها وعيلتها. حتى خواتها المتزوجات اللي مستقرات مع أسرهم تعرضوا للعنف لأن اختهم انتشرلها فيديوهات. بعضهم طلق. بعضهم هوجم». وفي حالات أُخرى، أنتج العُنف الرقميّ عنفًا جسديًّا ونزاعًا اجتماعيًّا بين عائلات المُعتدي والمُعتدَى عليهم إلى الحدّ الذي دفع بعائلة إحدى الضحايا إلى الهجرة من البلد.

الرسم البيانيّ رقم 18

س: أحيانًا ما أُغلق حساباتي على مواقع التواصل الاجتماعيّ بسبب الرقابة من:

تحتلّ رقابة العائلة والدوائر الاجتماعيّة المرتبة الأولى من حيث التأثير الأكبر على قرار الفلسطينيّات بإغلاق حساباتهنَّ

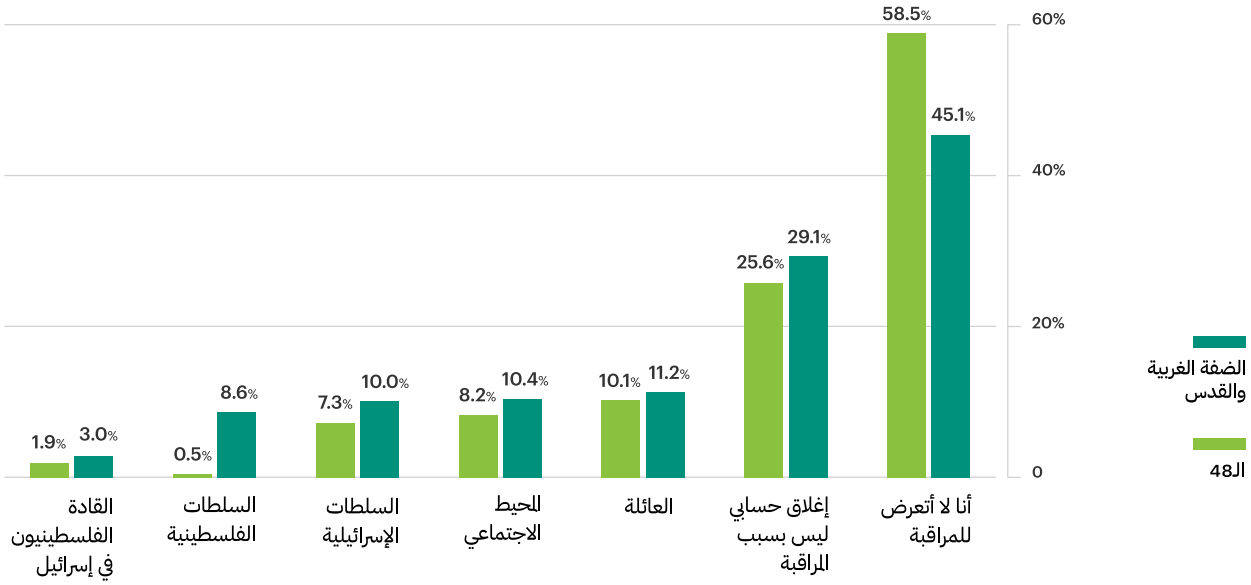

* أبلغت حوالي واحدة من كل أربع نساء أنَّ إغلاق حساباتهنَّ لا يرتبط بالرقابة
* أبلغت 8.6% من الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة عن إغلاق حساباتها بسبب الرقابة من السلطة الفلسطينيّة، فيما لم يبرز هذا السبب لدى نظيراتهنَّ في الداخل.

نهايةً، فقدت العديد من النساء والناشطات إيمانها في النشاط الرقميّ، وتولّد لديهنَّ تساؤلا حول مدى نجاعته أصلًا والجدوى منه، فتقول إحداهنَّ «إنه مش عم بستفيد إشي [..] مش عم بحسّ بوصل للهدف قد ما إنّو عم بتعرّض لهيك أشياء إجتماعيّة مُحرجة»، وَ «قلت لا إنستغرام بعد اليوم [..] مبفيدنيش. حتّى ما فيه فايدة»،

وَ «أنا ليش بظلني أعبّر عن آرائي أصلا على السوشيال ميديا؟ [..] بحسّ يعني أوقات يعني خَلَص عَبَّرِت ولّا ما عبّرت، هو أنا رأيي يعني جايب التايهة؟ إنّه خلص يعني»، وَ « بحسّ حالي يعني كأنه بحكي بالفضا. هوا يعني، ما في شي اتغيّر. مُجرّد تعليقات مع/ضدّ وبس. ما في شي اتغير. بس حكي». فيما تقول أُخريات أنّها بدأت تتساءل إن كان التأثير الناتج عن النشر أو فعل النشر والتعبير عن الرأي في الفضاء الرقميّ يستحقّ العقاب الذي قد يطال النساء «ليش أنا بدي أعطي للإحتلال ذريعة إنه يأسرني عشان أنا ممكن أنزل بس بوست على الفيسبوك.. وفي النهاية يكون سبب لإلهم ييجوا يعتقلوني» وَ «هل الشي يستحقّ المُخاطرة عندنا هني في الداخل إنك تنشر؟». لذلك نجد أنَّ أكثر من نصف النساء الضفّة والقدس (54.9%) قد عطّلت حساباتها على الأقل لمرّة واحدة في وسائل التواصل الاجتماعي مُقابل 41.5% من نساء الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 19).

كذلك، نرى أنَّ استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ بعد السابع من أكتوبر 2023 انخفض بشكل مُعتدل في جميع المناطق، بنسبة 51%، حيثُ أشارت 49.8% من نساء الضفّة الغربيّة إلى أنَّ وتيرة استخدامهنَّ للمنصّات الرقميّة انخفضت بالنصف (10/5) أو أكثر. في الداخل، بينما بلغت نسبة النساء في الداخل اللواتي أشرنَ إلى انخفاض شبيه 57% [انظروا الرسم البياني رقم 20].

الرسم البياني رقم 19

س: من مقياس 1 إلى 10، إلى أي درجة انخفضت وتيرة استخدامك ونشرك في وسائل التواصل الاجتماعيّ بعد 7 أكتوبر 2023؟ [1= بدرجة قليلة جدا] وَ [10= بدرجة كبيرة جدا]

انخفضت وتيرة استخدام الفلسطينيّات لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل مُعتدل بعد السابع من أكتوبر 10/5.1 في كافّة المناطق الجغرافيّة

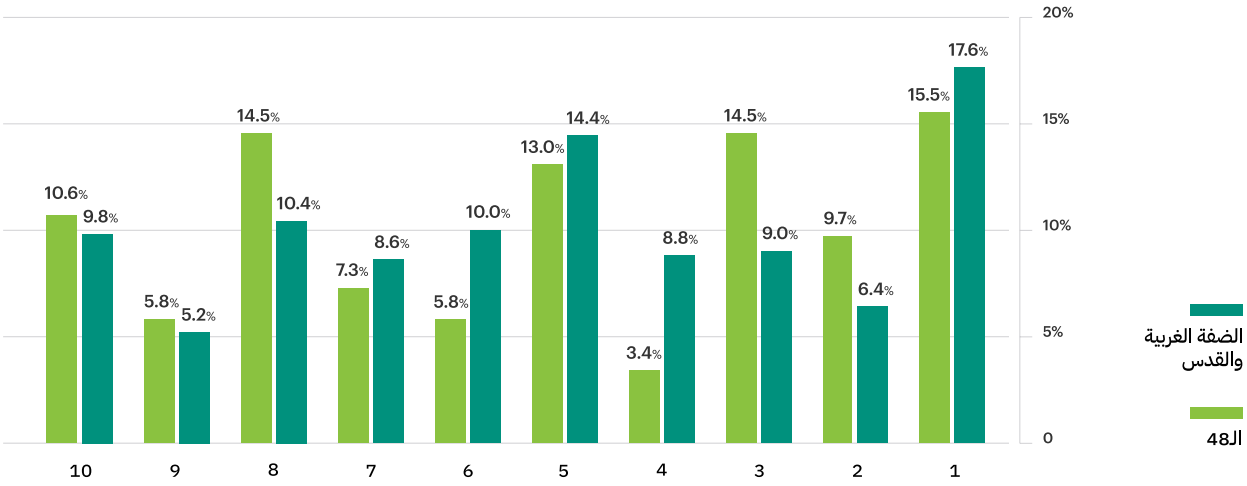

* أبلغت النساء فوق سن الـ 35 عن انخفاض أكبر في وتيرة استخدامهنَّ لمواقع التواصل الاجتماعيّ مُقارنة بالنساء الأصغر سنًّا، حيث أفادت 21% منهنَّ عن انخفاض بنسبة 10/10 مُقابل 6.5% فقط لدى النساء دون هذا السن.

الفصل السادس

الحماية – تآكل الأمان: حول البيروقراطيّات، التعدّديّة الثقافيّة، خيارات المُواجهة والناشطيّة

يصف مُصطلح «جدليّة السيطرة» (The dialectic of control) الديناميكيّة التي يمتثل فيها الأفراد للرقابة ويُقاومونها في الوقت نفسه، حتّى وإن ظلّت مُقاومتهم هذه محدودةً بفعل علاقات القوّة غير المُتكافئة[57]. لعصور نجحت الجماعات المقهورة والنساء في خلق مساحات الحُرّيّة والمُقاومة الشخصيّة من خلال وسائل وأدوات بسيطة وأساسيّة التي تسمح لهنَّ بالتكيّف مع ظروف الواقع القاسية. يناقش الفصل الحالي هذه الوسائل مع الإشارة إلى المحدوديّات في كُلٍّ منها والتحدّيات التي تُواجه النساء في الاستعانة بها.

بدايةً بالوسائل التقنيّة للحماية الرقميّة، تعتمد 63.4% من نساء الضفّة والقدس و57.6% من نساء الداخل على حظر الأصدقاء من حساباتها (Block)، فيما تستخدم 45.3% وَ 25.4% منهنَّ (بالترتيب) خاصّيّة إخفاء المنشورات (Hide)، بينما تحذف 19.9% وَ 35.6% منهنَّ الأصدقاء من حساباتها. علاوةً على ذلك، أنشأت 11.2% وَ9.3% من المُستطلعات حسابات بديلة باسم وهميّ، عدا عن أنَّ 9% وَ 13.9% منهنَّ يستخدمن وسائل تقنيّة أُخرى. فقط 11.8% من المُستطلعات في الضفة والقدس أشاروا إلى أنَّهن لا يستخدمن أي وسيلة تقنيّة للتخلّص من الرقابة، غالبيّتهم نساء فوق جيل الـ 35 [انظروا الرسم البياني رقم 21 و 22أ].

الرسم البياني رقم 20

س: هل استخدمتِ من قبل واحدة من هذه الطرق من أجل التخلّص من الرقابة عليكِ؟

تميل النساء في الداخل الداخل إلى حذف أو حظر المُستخدمين بالدرجة الأولى لتجنّب الرقابة (57.6%)

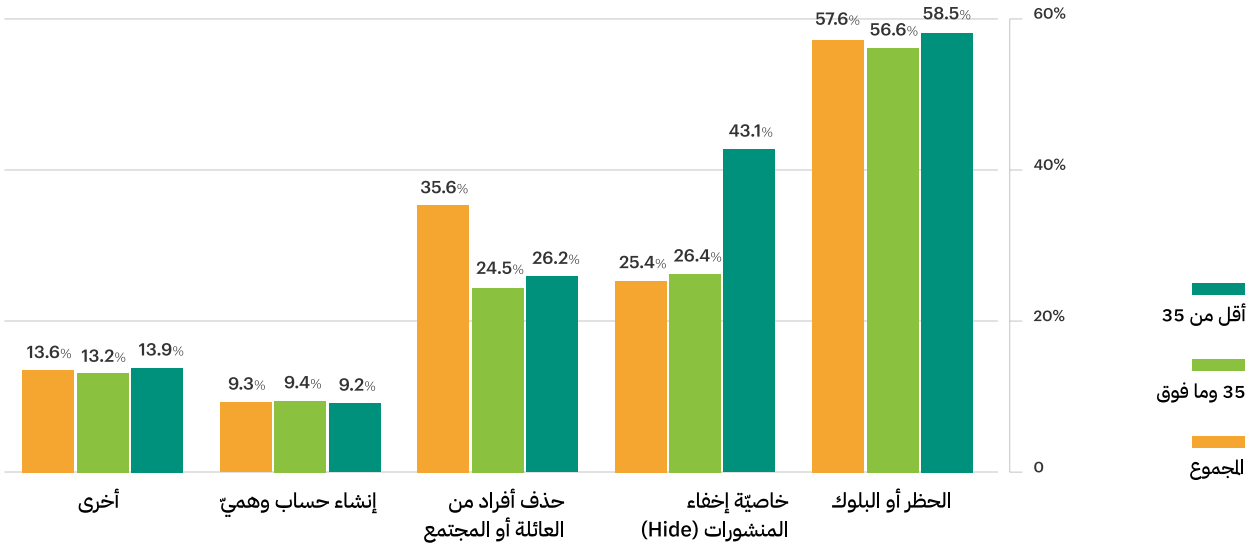

* أبلغت 43% من الفلسطينيّات تحت جيل الـ 35 عن استخدام خاصّيّة إخفاء المنشورات (Hide) لتجنّب الرقابة، مُقابل 26% من النساء الأكبر سنا.

57 Fuchs, Chloe. Ibid.

الرسم البياني رقم 21أ

س: هل استخدمتِ من قبل واحدة من هذه الطرق من أجل التخلّص من الرقابة عليكِ؟

تستخدم غالبيّة الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة والقدس وسيلة الحظر لتجنّب الرقابة.

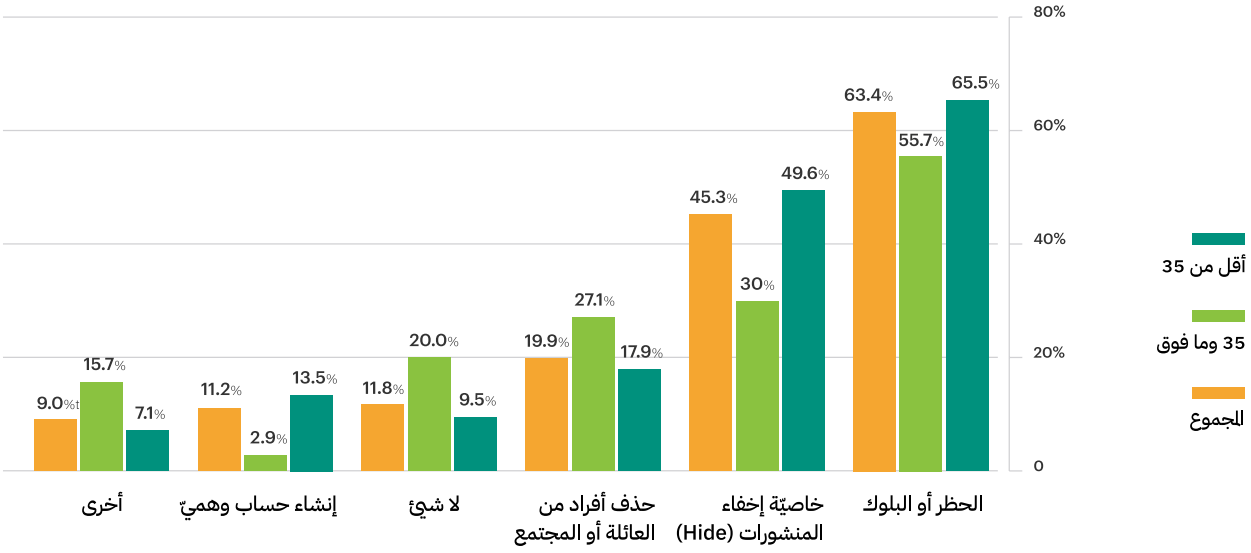

* الغالبيّة العُظمة من الفلسطينيّات (88.2%) تستخدمن وسيلة ما لتجنّب الرقابة.
* أفادت 20% من الفلسطينيّات فوق سن الـ 35، أنّها لا تستخدم أي وسيلة لتجنّب الرقابة، وفقط 3% منهنَّ يلجأن لاستخدام حساب وهميّ.

صحيح أنَّ بعض الوسائل التقنيّة طُوِّرت بهدف حماية الأفراد من الرقابة والاعتداءات، ولكنَّ المجموعات البُؤريّة كشفت كيف طَوَّر الجُناة وسائلًا للالتفاف على هذه الأدوات، فيما استخدمها بعضهم لارتكاب اعتداءاتهم وحماية أنفسهم من العقاب. على سبيل المثال، حظرت إحدى المبحوثات زوجها المُقيم خارج البلاد بعد الانفصال عنه، إلّا أنَّ هذا لم يردعه من أن تتّخذ ملاحقاته شكلًا مُختلفًا، بدايةً من التواصل مع أفراد في مُحيطها الاجتماعيّ والمهنيّ، حتّى أنّه بعث برسالة إلى صفحة فيسبوك هي admin بها مع صديقات أُخريات. فيما تقولُ أُخريات أنّها مهما حظرت بعض الشباب، دائمًا ما يستخدمون أرقام هواتف أو إيميلات جديدة للتواصل معهنَّ.

فيما شاركت ثالثة عن حالات التي قام بها الشباب باستخدام هاتف ثاني لتصوير مُحتوى المُحادثة بينهما عندَ استخدامها للـ Vanish mode. وشاركت عن حالة ثانية التي فَعَّل فيها الشاب الـ vanish mode للتحرّش اللفظيّ بها. وفي حادثة أُخرى، تعرّضت إحدى المبحوثات وهي قاصر للاعتداء الجنسيّ من أُستاذها الذي طلب منها تحميل تطبيق signal للتواصل معها لأنّ التطبيق لا يحتفظ بنسخة من المُحادثات على خوادمه، وبذلك يُلغي أي دليل على اعتدائه بعد استخدامه «خاصّيّة الحذف للجميع» بعد أن شاهدت المبحوثة الرسائل. ولأنّها كانت قاصر ولا تعي ما يحدث لم تلتقط screenshot للمُحادثة قبل حذفه لها.

بالإضافة إلى ذلك، تلجأ 17% من النساء في الضفّة والقدس وَ16% من نساء الداخل إلى تقديم بلاغات (Report)

لمنصّات التواصل الاجتماعيّ في أعقاب الاعتداءات الرقميّة [انظروا الرسم البياني رقم 22]، إلّا أنَّ نسبة رضاهنَّ عن استجابة شركات التكنولوجيا لا تتعدّى الـ 6.1% في المنطقتين [انظروا الرسم البياني رقم 23]. كشفت المُقابلات مع ناشطات نسويّات أنَّ السياسات الوقائيّة لشركات التكنولوجيا لا تُوَفِّر دعمًا وحماية كاملة للنساء في المناطق المُهمّشة أو التي تنتمي لثقافات مُغايرة عن الثقافة الغربيّة والأمريكيّة، فهي لا تأخذ بالحسبان أنَّ المخاطر الناجمة عن استخدام التكنولوجيا تتشكّل من خلال تفاعل القيم والمعايير المُجتمعيّة المحلّيّة مع الاعتداءات التي تتعرّض لها النساء في الفضاء الرقميّ. هي تتّبع إجراءات حماية عالميّة (universal) لا تُراعي التنوّع في تجارب النساء، وغير حسّاسة للسياقات المحلّيّة والبنى الأبويّة والاستعماريّة التي تُؤثّر على سلامة وأمان النساء. على سبيل المثال، شاركت إحدى الناشطات حالات قَدَّمت فيها النساء بلاغًا شخصيًّا من خلال المنصّة لحذف صور أو فيديوهات رُفعت إليها من دون إذنها، إلّا أنَّ الشركة لم تستجب لطلبهنَّ لأنّها لا ترى في هذه المواد أي إساءة للمرأة ولا تعتقد أنّ في انتشارها أي تهديد عليها. من بين هذه الحالات صور رُفعت لنساء بدون حجاب، أو كما في حالة أُخرى عندما رُفع فيديو لامرأة مُحجّبة وهي ترقص خلال شهر رمضان، مع تعليق تحته «إنها جايبيتها الدورة، وهي مبسوطة لأن أفطرت في رمضان فَ عَم تُرقص». كلا هاتين الحالتين قد تُعَرِّضان النساء في بعض المناطق إمّا للضرب أو للقتل، إلّا أنَّ العاملين في شركات التكنولوجيا لا يفهمون الدلالات الثقافيّة للحجاب، للدورة الشهريّة، لرقص المرأة ولرمضان في السياق الفلسطينيّ والعربيّ، ممّا يمنعها من تقديم استجابة فعّالة للبلاغ.

الرسم البياني رقم 21ب

س: كيف كان ردّ فعلك على الاعتداء الذي تعرّضت له؟

تمتنع غالبيّة الفلسطينيّات في الداخل (60%) عن التبليغ عن الاعتداء، فيما يشيع بينهنَّ تقديم بلاغات عبر منصّات التواصل الاجتماعيّ (16%)

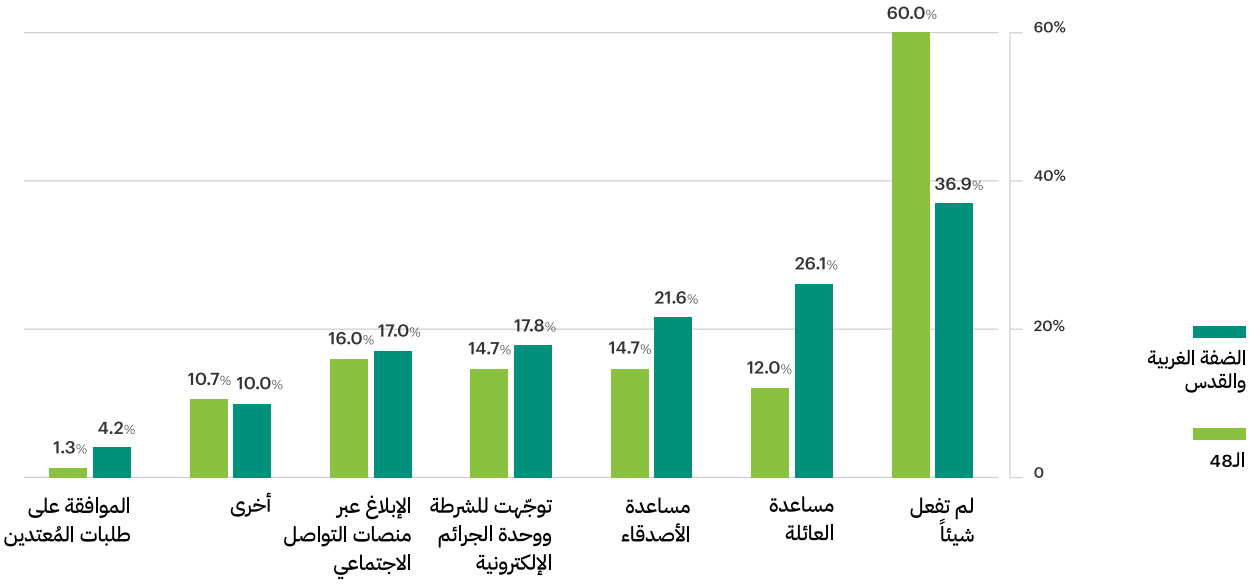

* يشيع في الضفّة الغربيّة والقدس التوجّه لأفراد العائلة لطلب المُساعدة بعد الاعتداء (26.1%) أو لأحد الأصدقاء (21.6%).
* فقط 17.8% منهنَّ تلجأن لمُساعدة الشرطة ووحدة الجرائم الإلكترونيّة.

عدا عن ذلك، شاركت ناشطة أُخرى عن الصعوبات المُرتبطة بتقديم بلاغ رسميّ لحذف المضامين، حتّى تلك التي فيها استغلال جنسيّ واضح: «زي ما بتعرفي سياسات السوشيال ميديا مش سهلة، يعني مش بهالسهولة إنت بتقدري تحذفي مضمون». وتُضيف أنَّ عمليّة حذف الفيديو عندَ تقديم البلاغ عادةً ما تمتدّ لـ 48 ساعة وهي فترة كافية لانتشار الفيديو، وإلحاق ضرر اجتماعي بسمعة الفتاة أو حتّى لقتلها من طرف عائلتها.

الرسم البياني رقم 22

س: على مقياس من 1 إلى 10، إلى أي درجة تعتقدين أنَّ الجهة التي ذكرتها كانت قادرة على أن تُوَفّر لك الدعم والمُساعدة اللتين احتجتِهما في وقتها؟

مُتوسّط الرضا (10/6.1) لدى الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة أعلى مُقارنةً بمُتوسّط الرضا لدى فلسطينيّات الداخل (10/5.3)

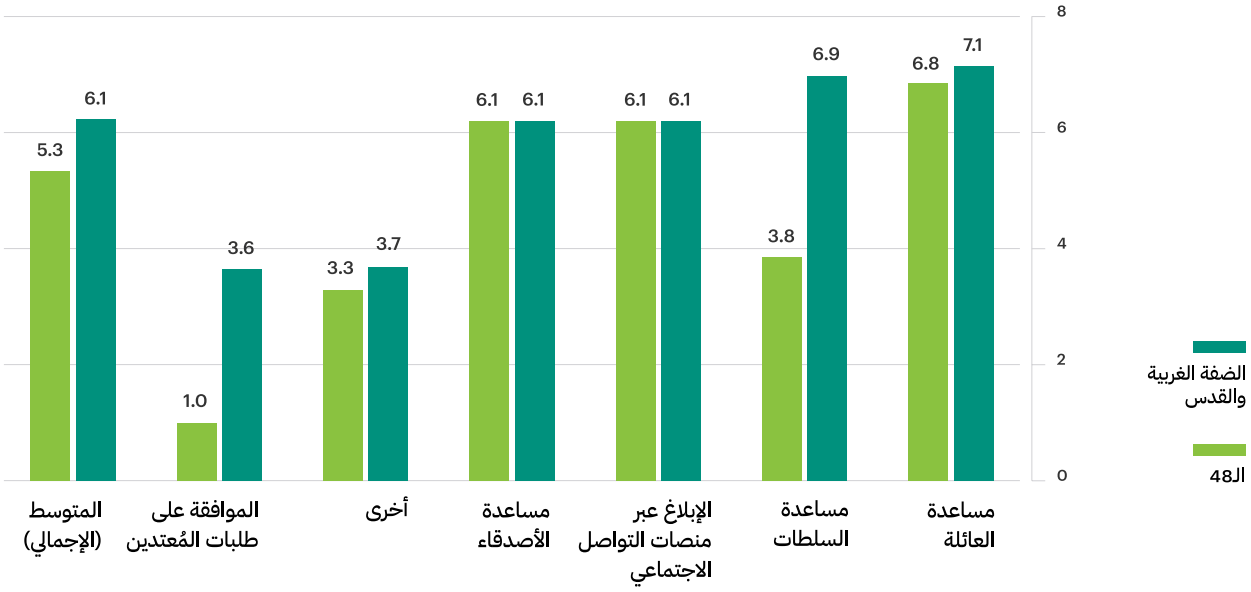

* أبلغت الفلسطينيّات اللواتي يلجأن لمُساعدة أفراد العائلة عن مُستوى الرضا الأعلى في كافّة المناطق الجغرافيّة.
* أبلغت النساء فوق سن الـ 35 عن مُستويات أعلى من الرضا مُقارنة بالنساء الأصغر سِنًّا، بنسبة 10/6.6 للضفّة الغربيّة وَ 10/5.7 للداخل.

بالإضافة إلى ذلك، قد تستعين النساء بالحماية المُؤسسيّة الرسميّة، التي تتضمّن التوجّه إلى أجهزة إنفاذ القانون كخيار لمواجهة العنف الرقميّ. في الضفّة الغربيّة فقط 17.8% من النساء تُبلغ عن الاعتداءات لوحدة الجرائم الإلكترونيّة (انظروا الرسم البياني رقم 22)، ويصل مُعدّل رضاهنَّ عن استجابة الوحدة لبلاغاتهنَّ نسبة 69% (انظروا الرسم البيانيّ رقم 23)، وهي النسبة الثانية الأعلى بعد العائلة في سياق الضفّة. من ناحية تُشيرُ الناشطات إلى أنَّ وحدة الجرائم لا تنجح دائمًا في مواجهة الاعتداءات بشكل فعّال وهذا نظرًا إلى أنَّ العمل وفقا للبروتوكولات الرسميّة والسيرورة القانونيّة قد يكون طويلًا جدًّا بدوره، عدا عن أنَّ قدرات وإمكانيّات الوحدة

مُتواضعة بحدّ ذاتها، ممّا يمنعها من إنصاف الضحيّة في بعض الأحيان. من ناحية ثانية، أشارت إحدى النشاطات أنَّ الجمعيّة اضطرّت في بعض الحالات للجوء إلى الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة وجهاز الأمن الوقائيّ عوضًا عن وحدة الجرائم الإلكترونيّة، والتي عادةً ما تتمكّن من حلّ القضايا التي لا تنجح الوحدة بها، والوصول للجناة بشكل أسرع، وحلّها بشكل فعّال أكثر. لذلك وصلت نسبة النساء التي تمتنع عن تقديم بلاغات للشرطة لاعتقادها بأنّ البلاغ لن يُغيِّر شيئًا إلى 43.8% لدى نساء الضفّة [انظروا الرسم البياني رقم 24].

الرسم البياني رقم 23

س: لماذا امتنعتِ عن الإبلاغ عن الاعتداء؟

يتصدّر الاعتقاد بأنّ الإبلاغ بن يُغيِّر شيئًا قائمة الأسباب التي تمتنع الفلسطينيّات في الضفّة الغربيّة والقدس عن الإبلاغ بسببها (43.8%)

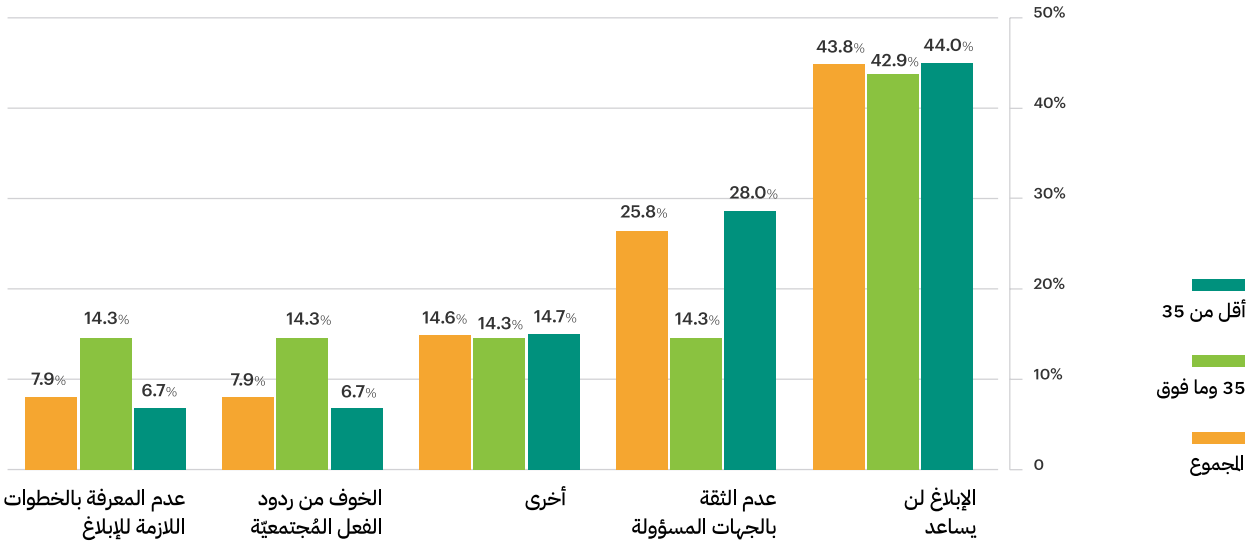

* أبلغت الفلسطينيّات دون سن الـ 35 عن مُستويات ثقة أقل بالسلطات (28%) مُقارنةً بالفلسطينيات الأكبر سِنًّا (14%).
* أبلغت الفلسطينيّات فوق سن الـ 35 مستويات أكبر من الخوف المُرتبط بردود الفعل المُجتمعيّة (14%).
* أبلغت نسبة أكبر من الفلسطينيّات فوق سن الـ 35 (14%) عن عدم معرفتهنَّ بالخطوات اللازمة لتقديم بلاغات، مُقارنة بالأصغر سِنًّا (6.7%).

برزَ في نتائج الاستطلاع انخفاض مستوى الثقة في الشرطة الفلسطينيّة، حيث أشارت 25.8% من المُستطلعات في الضفّة أنَّهنَّ يمتنعنَ عن تقديم بلاغات للشرطة بسبب غياب الثقة بها (أنظروا الرسم البياني رقم 24). وقد تأكّدت هذا النتائج في المجموعات البُؤريّة، حيث أفادت بعض المبحوثات أنَّهنَّ يُفضِّلنَ التوجّه لجهات دعم أُخرى، نظرًا لتداول قصص عن إساءة بعض عناصر الشرطة لاستخدام الصلاحيّات الممنوحة لهم أو تسريب معلومات شخصية حساسة للنساء المُتوجّهات. يستلزم الأمر التنويه إلى أنَّ حالات الاعتداء المذكورة هي حالات فرديّة قد لا تتحمَّل الوحدة كاملة المسؤوليّة عنها ولا تُعبِّر عن سياساتها الرسميّة أو المُمنهجة، لأنّ الشرطة في

إفادات أُخرى ساهمت بالفعل بمُعالجة بعض قضايا الابتزاز التي تتعرّض لها النساء.

في سياق الفلسطينيّات في الداخل، فقط 14.7% من النساء تتوجّه لطلب المُساعدة من وحدة السايبر الإسرائيليّة (انظروا الرسم البياني رقم 22)، وبينما تصل نسبة الرضى لدى نساء الضفّة حول المُساعدة التي تلقّتها من وحدة الجرائم الإلكترونيّة إلى 61%، فإنَّ هذه النسبة تنخفض بشكل كبير إلى 38% لدى النساء الفلسطينيّات بالداخل (انظروا الرسم البيانيّ رقم 23). تُشير الناشطات بالداخل إلى أنَّ الشرطة الإسرائيليّة لا تُقدِّم الدعم اللازم للمُتوجّهات، وقد يُعقد التحقيق معهنَّ باللغة العبريّة وليس بلغتهنَّ الأُمّ. عدا عن مُعاملة الشُرطة خصيصًا لتوجّهات النساء الفلسطينيّات باستهتار، حتّى في الحالات التي يكون فيها تهديد بالقتل. عدا عن أنَّ تجربة التحقيق نفسها قد تمتاز بالعنف الذكوري والاستعماريّ، حيثُ يستغل أفراد الشرطة حالة الضعف وانعدام الثقة لدى المُتوجّهات ويتعمّدون الصراخ عليهنَّ وإهانتهنَّ، بدون أي حساسيّة لمدى صعوبة استرجاع تفاصيل الاعتداء. لذلك وصلت نسبة النساء بالداخل اللواتي تعتقدنَ أنَّ تقديم بلاغ لن يُغيّر شيئًا إلى 33.3% (انظروا الرسم البياني رقم 25).

الرسم البياني رقم 24

س: لماذا امتنعتِ عن الإبلاغ عن الاعتداء؟

يتصدّر انعدام الثقة بالجهات المسؤولة المركز الأول من بين الأسباب التي تمنع الفلسطينيّات في الداخل من الإبلاغ (37.8%)

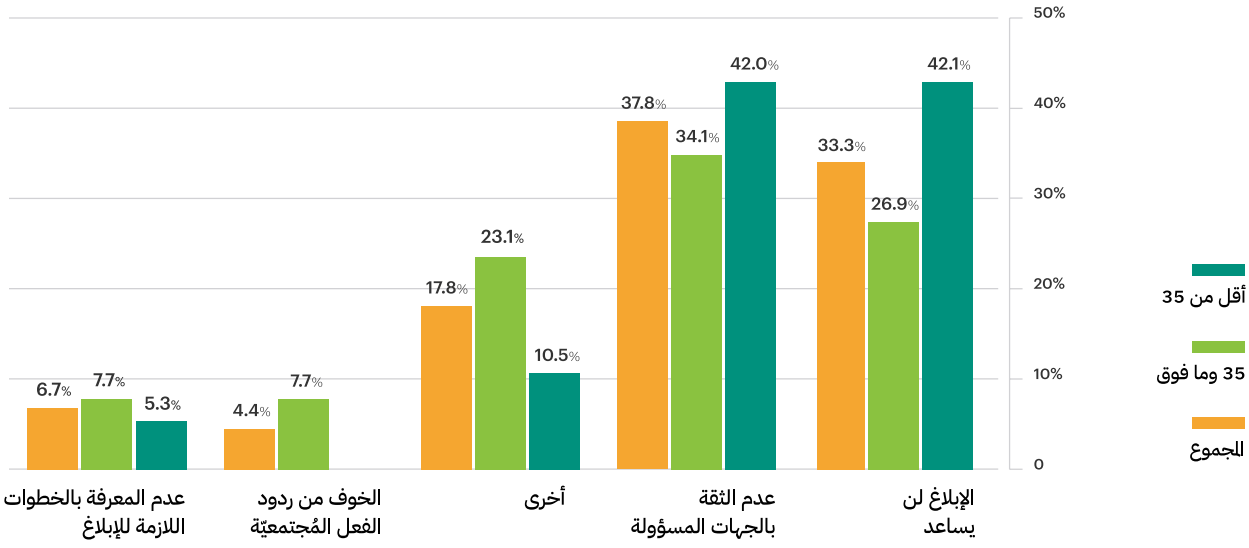

* بشكل شبيه للنتائج في الضفّة الغربيّة، أبلغت الفلسطينيات فوق سن الـ 35 عن مخاوف أكبر ترتبط بالعواقب الاجتماعيّة (7.7%)، مُقارنةً بالأصغر سِنًّا.
* كذلك، تمتنع الفلسطينيّات الأكبر سِنًّا عن الإبلاغ بسبب الجهل بالإجراءات اللازمة للإبلاغ.

في القدس بالذات، برزت حالات لنساء اللواتي امتنعنَ عن التوجّه للشرطة الإسرائيليّة خوفًا من استغلال الشرطة لهذه المواد من أجل إسقاط النساء لأسباب أمنيّة مُستقبلًا. عدا عن أنَّ خيار التوجّه لوحدة السايبر الإسرائيليّة

في الاعتداءات الجندريّة على خلفيّة سياسيّة هو خيار غير مُتاح أصلًا نظرًا لأنَّ المُعتدين هُم أفراد في المنظومة التي ينبغي أن تُقدِّم لهُنَّ الحماية. لذلك، وصلت نسبة النساء التي تمتنع عن تقديم بلاغات للشرطة بسبب غياب الثقة بالأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة، إلى 37.8%، أعلى ممّا كان عليه الوضع بالضفّة (انظروا الرسم البياني رقم 25).

بالإضافة إلى ذلك، إن طبيعة الاعتداءات الإلكترونيّة قد تتطلّب أحيانًا تعاونًا بين عدّة جهات عندما يكون الاعتداء عابرًا للحدود. على سبيل المثال، تعرّضت امرأة من الضفّة لتهديد لشاب من غزّة يقيم في الخارج لأغراض تعليميّة، وكان الحلّ للتعامل مع القضيّة في هذه الحالة هو بتدخّل السفارة الفلسطينيّة في الدولة التي كان يُقيم بها، حيثُ دعته وهدّدته بسحب المنحة التعليميّة منه في حال لم يُوقف التهديدات ويحذف كافّة النسخ من المواد.

وفي حالة أُخرى، كان المُعتدي شاب سُوري يُقيم في أوروبا، بينما تُقيم عائلته في تُركيا، ممّا دفع الجمعية ووحدة الجرائم لطلب المُساعدة من الإنتربول. إلّا أنَّ الإنتربول لم يُموضع شكوى المرأة في سُلَّم أولويّاته، هذا وطالت الإجراءات القانونيّة معهم». بالتالي، لجأ أخو الضحيّة إلى «هاكر» غير قانوني لحلّ المُشكلة، والذي نجح خلال أقل من ستّ ساعات بالوصول إلى مكان سكن المُعتدي ومكان سكن عائلته. لاحقًا، سافر أحد أفراد عائلة الشابّة لتركيا لمُقابلة أهل الشابّ، الضغط عليهم وحتّى دفع الأموال لهم لإيقاف الاعتداء. وعندما تكون الضحيّة من الضفّة والمُعتدي من الداخل، فإنّ وحدة الجرائم الإلكترونيّة «بترفع إيدها وبتقولك إحنا مإلناش دخل، ولا في تنسيق ولا في أي إشي».

فيما عدا عن ذلك، تمتنع بعض النساء عن تقديم بلاغات لعدم معرفتها بالخطوات اللازمة للقيام بذلك، وهو ما وصلت نسبتة 7.9% في الضفّة والقدس مُقابل 6.7% في الداخل، وقد تجاوز عمر غالبيّة النساء التي اختارت هذه الإجابة في الاستطلاع الـ 35. كذلك، أشارت إحدى الناشطات في الضفّة إلى أنَّ المُواطنين ذوي الإعاقة الذين تعمل معهم الجمعيّة لا يعرفون أصلًا أنَّ خيار تقديم شكوى ضدّ الاعتداءات الجنسيّة مُتاح، وهو ما يعني أنَّ العديد من الفئات المُستضعفة مُجتمعيًّا تُستثنى من المعرفة والمهارات اللازمة للحماية.

نهايةً، قد تمتنع النساء عن تقديم بلاغات خوفًا من ردود الفعل المُجتمعيّة، وذلك بنسبة 7.9% في الضفّة والقدس مُقابل 4.4% في الداخل (انظروا الرسم البياني رقم 22). وبالفعل، برزَ هذا الجانب أكثر في الضفّة الغربيّة حيث أشارت الناشطات إلى أنَّ النساء تمتنع عن تقديم شكاوى لأنَّها مُلزمة بتقديمها بشكل شخصيّ. مع ذلك تتفادى وتتردّد النساء من القيام بذلك خوفًا من أن يتعرّف عليهنَّ أحد، أو انتشار خبر زيارتها لمركز الشرطة لِيَصلَ إلى عائلاتهنَّ أو دوائرهنَّ الاجتماعيّة.

علاوةً على هذا، تميلُ 26.1% من نساء الضفّة والقدس إلى طلب المُساعدة من عائلاتهنَّ عندَ تعرّضهن لاعتداءات جندريّة رقميّة، وهو أكثر من ضعف عدد النساء في الداخل اللواتي يلجأنَ لهذا الخيار (12%) (انظروا الرسم البياني رقم 22). على الرغم من أنَّ بعض العائلات قد تُشكِّل تهديدًا وخطرًا على حياة وسلامة النساء في حال تورَّطهنَّ بسلوكيّات جنسيّة واجتماعيّة غير مقبولة، إلّا أنَّ المُعطيات تدلّ على أنَّ أعلى نسبة رضى عن المُساعدة التي تلقّتها النساء كانت عند التوجّه لأهاليهنَّ، بنسبّة 71% في الضفّة والقدس مُقابل 68% في الداخل (انظروا الرسم البيانيّ رقم 23). وبالفعل، أشارت العديد من الناشطات إلى أنَّ العائلات والأُسر قد تكون القوّة الداعمة الأكبر للنساء خلال الاعتداءات: «قد ما الأسرة بتدعمها، بتقويها، بتسندها وبتقنعها إنه إنت ضحية وانت مش الجانية، الست بتقدر تتخطى المشكلة أسرع أو بتكون ناجية فعليا من آثار ما بعد هذا العنف».

بالإضافة إلى ذلك، برزَ في الضفّة الغربيّة والنقب خصوصًا، الدور الذي قد تلعبه العشائر في التصدّي للاعتداءات الجندريّة الرقميّة، وللمخاطر التي قد تنتج عن هذه الاعتداءات على حياة وسلامة النساء من مُحيطها الاجتماعيّ، وحتّى دورها في التصدّي للجريمة والعنف بشكل عامّ. تقول إحدى الناشطات: «شوفي أنا زمان كنت ضدّ التدخّلات العشائريّة، ولكن اذا انت بتاخدي تدخل عشائري ناضج مختلف، لقينا إنو كثير مرّات العشائر بتحللنا

قضايا اللي القانون بيقدرش يحلها». إذن على الرغم من أنَّ التدخّلات العشائريّة قد تُغذّي العنف، الدم والثأر في سياقات مُعيّنة، ولكن وفي شهادات لناشطات نسويّات فقد تمكّنت العشائر من ضبط الاعتداءات الجندريّة وحقن الدماء التي قد تنتج عنها: «شفت إنه عشائريين حافظوا على الأسرار، وحافظوا على خصوصية الفتيات أكثر بكثير من الشرطة ومن الأمن ومن المنحى القانوني».

وباعتبار أنَّ منظومة الحماية القانونيّة للفلسطينيّات في النقب غير فعّالة بما يكفي لأنّها المنظومة القمعيّة أيضًا، وبأنَّ الاحتلال فرض منع دخول على قوّات الأمن الفلسطينيّ لمناطق «ج»، اعتمدَ الفلسطينيّون على مُقوّمات مُجتمعيّة داخليّة لتنظيم أنفسهم ولحماية النساء. وعادةً ما تكون التدخّلات العشائريّة ناجحة نظرًا للسلطة القضائيّة والشرعيّة غير الرسميّة التي يمتلكها رجال العشائر في مناطقهم.

بالعموم يُمكن أن نرى أنَّ نساء الضفّة الغربيّة والقدس عادةً ما تكُنَّ راضيات أكثر عن المُساعدة التي تتلقّينها من الجهات المُختلفة، بمُعدّل 61% مُقارنةً بـ 53% بالداخل . وعلى الرغم من الحالات التي تُبادر فيها المرأة لطرف ثالث للحصول على المُساعدة، هنالك نسبة 4.2% من نساء الضفّة والقدس، ونسبة 1.3% من نساء الداخل التي تخترن الرضوخ لطلبات المُعتدي. بالمُقابل، هنالك نسبة 36.9% وَ 60% على التوالي اللواتي يخترنَ تجاهل الاعتداء(انظروا الرسم البياني رقم 23)، وهو الخيار الذي تعتقد بعض الناشطات أنَّه الأسلم، فمن تجاربهنَّ السابقة: «حقيقة إنتهت هون. يعني معظم القضايا، بعد ما إنت تقطعي وتمنعي التواصل مع الجاني، مُعظم القضايا يعني بتروحش لأبعد من ذلك، فقط حالات قليلة».

في النهاية، ومثل العديد من الحالات، على النشاطات النسويّة العمل ضمن شبكة مُعقّدة ومُتداخلة من القيود والمخاطر، إلّا أنَّهن عادةً ما ينجحنَ بإيجاد طُرق خلّاقة وإبداعيّة لمُواجهة التحدّيات والصعوبات التي تتعامل معها. على سبيل المثال، عندما مُنعت إحدى الجمعيّات من تقديم ورشات توعية حول العنف المبني على النوع الاجتماعيّ مع وزارة الأوقاف، توجّهت لتقديمها في أقسام الشريعة بالجامعات. وفي الحالات التي أوقفت فيها وزارة التعليم نشاطات المراكز النسويّة في المدارس، لجأت الناشطات إلى التعاون مع مجموعة من الفنّانين لإيصال الرسائل النسويّة للأطفال من خلال مسرح الشارع أو الأفلام. فيما قامت جمعيّة أُخرى بإجراء اتّصالات واجتماعات بوتيرة مُكثّفة مع رجال أصحاب سُلطة وتأثير في المناطق التي مُنعت من تقديم خدماتها فيها، وحتّى التواصل مع لجان الحماية، المساجد والعشائر لإقناعهم بأنَّهم يعملون لنفس الأهداف والغايات ولا نيّة لديهم لتفكيك القيم المُجتمعيّة والأخلاقيّة كما اتّهمتهم حملات التشهير.

6. التوصيات

يشمل هذا القسم من الدراسة مجموعة من التوصيات التي يُمكن لتنفيذها والعمل عليها دعم حقوق النساء في الفضاء الرقميّ، الأمر الذي قد ينعكس بشكل إيجابي على حيواتهنَّ وحقوقهنَّ، وعلى كافّة الجهات المسؤولة الالتزام بها لضمان سلامة وكرامة النساء:

السلطة الفلسطينيّة

- إجراء جلسات واجتماعات طارئة مع مُؤسسات نسويّة لمُناقشة قضايا التطوّرات في قضايا العنف الجندريّ الرقميّ خلال الاضطرابات السياسيّة والتقلّبات الاجتماعيّة.
- تعزيز التعاون المُباشر بين الجمعيّات النسائيّة لمُجابهة الاعتداءات الجندريّة الرقميّة، ولتعزيز الرؤية النسويّة لدى أعضاء وحدة الجرائم.
- تدريب طواقم وحدة الجرائم على الاستجابة السريعة والفعّالة حول بلاغات الاعتداءات الرقميّة المُلحّة من خلال الأدوات المُتاحة لقوّات الأمن الفلسطينيّة.
- إتاحة إمكانيّة تقديم بلاغ إلكتروني حول الاعتداءات الجندريّة دون الحاجة للحضور بشكل شخصيّ إلى مركز الشرطة في حال قَدَّمت الضحيّة كافّة المُستندات المطلوبة.
- إنشاء جسم رقابيّ مُستقل لمُساءلة ومُحاسبة الأفراد الذين يستغلّون سلطتهم والصلاحيات الممنوحة لهم لإلحاق الأذى بالمُتوَجِّهات.
- تشريع قانون يكفل للنساء الحقّ بطلب حذف كافّة المحتويات والمواد الرقميّة عنها لدى وحدة الجرائم بعد مُعالجة قضيّتها.
- عدم الرضوخ لحملات التشهير ضدّ النسويّات، وإعادة النظر في جميع الحالات التي ألغت الوزارات تعاوناته مع المراكز النسويّة، وتبيّن أي ادّعاءات مُستقبليّة ضدّهنَّ قبل قطع العلاقات معهنَّ.

شركات التكنولوجيا

- تطوير خوارزميّات عادلة وغير مُتحيِّزة اتّجاه كافّة الأصوات، خصوصًا تلك أصوات الشعور الأصلانيّة والفئات الجندريّة المُهمَّشة.
- تطوير أدوات ذكاء اصطناعيّ لتحليل أنماط السلوكيّات الرقميّة للأفراد، تنبيه الضحايا المُحتملين بشأنها بشكل استباقي، وحتّى تقييد التفاعلات الرقميّة للحسابات الشبيهة.
- زيادة الشفافيّة حول سياسات تقييد المُحتوى، مع توفير آليات استئناف عليها.
- إنشاء وحدات طوارئ لمُعالجة البلاغات في الاعتداءات على خلفيّة النوع الاجتماعيّة، بحيث تتخصّص كل وحدة بمنطقة جغرافيّة مُحدّدة، ويكون المُوظّفين فيها أفراد من تلك المنطقة لضمان الحساسيّة الثقافيّة خلال العلاج.
- تمكين الاستجابة السريعة والفوريّة للبلاغات في القضايا الجندريّة

- تعزيز التعاون وفتح قنوات تواصل مُباشرة بين الجمعيّات النسويّة، مُؤسسات الحقوق الرقميّة ووحدات الطوارئ هذه.
- تحسين سياسات وأدوات إبلاغ أكثر شموليّة وحساسيّة للسياقات الثقافيّة والسياسيّة المحلّيّة
- دمج المزيد من النساء في مواقع صنع القرار ومناصب مركزيّة تُسهم في تطوير وتصميم التكنولوجيا برؤية تحرّريّة
- على الخرائط الإلكترونيّة أن تشمل المناطق المُهمَّشة وغير المُعترف فيها بالنقب والضفّة إليها.

المُجتمع الدوليّ

- الضغط على شركات التكنولوجيا والاحتلال الإسرائيليّ للامتثال للقانون الدوليّ واحترام الحقوق الرقميّة للإنسان والنساء.
- الضغط على الاحتلال للسماح بتطوير وإنشاء البُنى التحتيّة للاتّصالات والكهرباء في مناطق (ج) من الضفّة، النقب وغزّة.
- الضغط على إسرائيل من أجل الامتناع عن استخدام وسائل الرقابة ضدّ الفلسطينيّات كأداة قمع سياسيّ وجنسيّ، أو لحظر التعاون الأمني في ملفّات ذات طابع جندريّ.
- الضغط من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ لأنَّ حماية حقوق النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة مُرتبط بالقمع المُمارس عليهنَّ منه.
- وضع سياسات وقوانين تحمي النساء في أماكن العمل والتعليم من التمييز بناءً على تعبيراتهنّ الرقمية، وتمنع الابتزاز المهني المرتبط بالمحتوى الرقمي الشخصي.
- تطوير وحدة جرائم إلكترونيّة دوليّة عابرة للحدود، تُتيح التعاون بين وحدات السايبر في الدول المُختلفة بهدف تبادل المعلومات والاستجابة السريعة في حالات الاعتداء الجندريّ الرقميّ التي يقيم فيها المُعتدي والضحيّة في دول مُختلفة.

الجهات المانحة والمُموّلون

- توفير تمويل طويل الأمد ومُستدام وغير مشروط لمبادرات الحماية الرقميّة الجندريّة في السياق الفلسطينيّ والسياقات المُتأثّرة بالحروب.
- توفير تمويل للدعم الشامل للنساء في أعقاب الاعتداءات الجندريّة الرقميّة: دعم تقنيّ، نفسيّ، قانونيّ، اجتماعيّ وغيره.

الجمعيّات النسويّة الفلسطينيّة

- تعزيز التحالفات السنويّة بين مناطق الداخل، الضفّة، القدس وغزّة لتبادل المعرفة والتجارب حول الأمان الرقميّ من منظور نسويّ.

- تعزيز التعاون بين المُؤسسات النسوية في مُواجهة الاعتداءات الرقميّة الجندريّة، كُلٌّ من موقعها، اختصاصها ومجال قوّتها.

- الأخذ بعين الاعتبار التقاطعات السياسيّة، الطبقيّة والجغرافيّة عند تطوير آليات الاستجابة.

- تأسيس لجنة نسويّة في الداخل لرصد سلوكيّات الشرطة الإسرائيليّة اتّجاه قضايا العنف الجندريّ عامَّةً، والعنف الجندريّ الرقميّ خاصّةً، وجمع الأدلة حول تواطؤ أو إهمال الشرطة لتوجّهات النساء، واستخدام هذه الأدلة لاحقًا لمُحاسبة أجهزة الشرطة دُوليًّا وإعلاميًّا.

- في ظل تقاعس الأجهزة القانونيّة عن حماية النساء في الداخل، لا بُدّ من تطوير منظومة دعم مُجتمعيّ مُوازي تتكوّن من ناشطات نسويّات، مُختصّين بالأمان الرقميّ، أعضاء بالسلطات المحلّيّة، لجان مُكافحة العنف، مُؤسسات مُجتمع مدنيّ وحقوقيّات.

مُؤسسات تُعنى بالأمان الرقميّ

- دمج تدريبات للنساء في المناطق المُهمّشة داخل المُجتمع الفلسطينيّ (منطقة ج، النقب وغيرها)، والتركيز على الفئات الأضعف في المجتمع الفلسطينيّ (ذوي الإعاقة، النساء الأكثر تقدّمًا بالعُمر، إلخ).

- تنسيق تدريبات مع المُؤسسات النسوية حول أساليب وأدوات بناء الحملات والمُناصرة في القضايا النسوية، خصوصًا في المناطق المُهمَّشة جغرافيًا.

- الاستثمار في أدوات مُبتكرة ومجّانيّة للنساء ذوات الوصول المحدود للانترنت.

- تزويد النساء بتوجيهات وإرشادات حول كيفية توثيق الاعتداءات الرقميّة بالشكل الصحيح لتحويلها إلى وثائق قانونيّة في حال قررت استخدامها للتبليغ عنها في المُستقبل.

7. الخاتمة والاستنتاج

هدفت الدراسة الحاليّة إلى الإضاءة على تجارب النساء الفلسطينيّات مع العنف الجندريّ المُيسَّر تكنولوجيًّا خلال الحرب على غزّة، في مُحاولة كيف وَظَّفَ لاعبون اجتماعيّون وسياسيّون مُختلفون نفس أدوات القمع الرقميّ والجندريّ لتحقيق غايات مُختلفة تخدم أجنداتهم ومصالحهم الشخصيّة والجماعيّة. وبالفعل كشفت الدراسة عن تراكب أنظمة الرقابة والقمع الرقميّ للنساء من ثلاث منظومات سلطويّة أساسيّة، هي المنظومة الاستعماريّة المُتمثّلة بإسرائيل، المنظومة الرقميّة المُهيمنة والمُتمثّلة بشركات التكنولوجيا، والمنظومة الأبويّة المُتمثّلة بالمُحيط الاجتماعيّ. داخل كُل واحدة من هذه المنظومات، يفعل لاعبون اجتماعيّون وسياسيّون، ذوي مُستويات سيطرة، سُلطة وتحكّم مُختلفة تعتمد على موقعهم داخل شبكات القوى التنظيميّة (الجيش، الشرطة، إلخ)، المُؤسساتيّة (الأحزاب، والفصائل، إلخ)، الجماعيّة (عصابات الإجرام، وجماعات الاحتيال...) أو الفردانية (المُواطنون والمُستخدِمون). يعتمد مستوى الضرر الناتج عن الاعتداء الجندريّ الرقميّ على موقع هؤلاء اللاعبون داخل خارطة القوى المُجتمعيّة والسياسيّة، وكذلك تعتمد القُدرة على مُواجهة الاعتداء والحماية منه.

بيَّنت الدراسة أنَّ مُثلّث: الرقابة، العقاب والاعتداء التي يُمارسها اللاعبون على اختلاف مكانتهم، تُفضي بالضرورة إلى تحجيم الحضور والمُشاركة النسائيّة في الفضاء الرقميّ العامّ أكثر فأكثر، وإلى ضبط سلوكيّات وتعبيرات النساء الرقميّة والجسديّة. تكمن خطورة الإقصاء الرقميّ للنساء في قدرته على تكريس الهامشيّة النسائيّة وحرمان النساء من الحُرّيّات والحقوق الأساسيّة التي تُحدّدها القوانين الدوليّة، هذا وتُحرم من بلورة هويّتها وذاتها بشكل مُستقل دون تأثير القيود القمعيّة عليها.

وعلى الرغم من أنّ قُدرة النساء على التصدّي للاعتداءات الجندريّة الرقميّة تعتمد بشكل أساسيّ على هويّة المُعتدي، مكانته الاجتماعيّة والسياسيّة، إلّا أنَّ الدراسة قد كشفت عن قدرة النساء على خلق مساحات حُرّيّة ومُقاومة بديلة لوسائل الحماية التقليديّة المليئة بالثغرات أصلًا والمحدودة بنيويًّا.

تخلص الدراسة إلى أنَّ العنف الجندريّ الرقميّ يتشكّل من خلال تفاعل اللاعبون الاجتماعيّون مع التكنولوجيا، لتتأثّر وتيرته وأشكاله بفعل البُنى والهياكل السلطويّة القائمة والتقلّبات السياسيّة والاجتماعيّة دائمة التغيير والحركة. ولكنّ العنف الجندريّ الرقميّ يمتلك القدرة بدوره للتأثير على موازين وعلاقات القوى الجندريّة في المُجتمع، إذ أنّ الجماعات المُهيمنة هي من تُسيطر على التقنيات التكنولوجيّة، لتتأكّد بذلك من استخدامها لإعادة تكريس العنف الجندري القائم بالفعل. إذن هو تأثير دائريّ لا مُتناهي، فيها يتغذّى العنف الجندري الرقميّ من علاقات القوّة الاستعماريّة والأبويّة، ليعودَ ويُغذيها في الواقع أيضًا. هذه الاستنتاج يُبيّن الضرورة القصوى وراء الحاجة لتطبيق التوصيات في هذه الدراسة من أجل الحدّ من هذا الأثر الدائريّ للعنف الجندري.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربيّة

أبو دقة، مشهور. (2023). التحكم في الفضاء الفلسطيني: الاتصالات السلكية واللاسلكية، الإذاعة والتلفزيون. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مستقاة من: اضغط/ي.

الأمم المتحدة. (أكتوبر 2024). تقرير أممي: تضاعف عدد النساء اللائي قُتلن بسبب الحروب في 2023. مستقاة من: اضغط/ي.

الأمم المتحدة. (1995). تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. مستقاة من: اضغط/ي.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). د. عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي 2025/03/08. مستقاة من: اضغط/ي.

بريكة، أمل. (28 أيلول 2024). إسرائيل تعزل رقميًّا الغزّيّات عن عائلاتهنَّ: الفلسطينيات حول العالم محرومات من التواصل مع عائلاتهنَّ. مركز أريج. مستقاة من: اضغط/ي.

زكاغ، بشرى. (28 نيسان/أبريل 2024). «الاستبداد الرقمي»: تحويل الفضاء العربي إلى سجون مراقبة وعقاب!. عروبة 22. مستقاة من: اضغط/ي.

شهوان، مها. (13 تشرين أول 2024). «فش نت»: صحفيّات غزّة يعملن من دون إنترنت بعد قطع إسرائيل للاتصالات. مركز أريج. مستقاة من: اضغط/ي.

عرب ٤٨. (2025، 8 آذار). في «يومهن العالمي».. نساء غزة بين أنقاض الحرب ومعركة البقاء. مستقاة من: اضغط/ي.

عودة، شهرزاد. (22 تشرين الثاني 2018). شبكة مُعَنِّفة: العنف الجندري ضدّ الفلسطينيّات في الحيّز الافتراضي. حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. مستقاة من: اضغط/ي.

علي، نجمة. (تشرين الثاني 2022). شبكة منتهكة: العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي. حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. مستقاة من: اضغط/ي.

القوس للتعدّدية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني. (11 نيسان/أبريل 2023). سياسة «الإسقاط» الاستعمارية. مستقاة من: اضغط/ي.

كرينشو، كيمبرلي ويليامز. (2016). «استكشاف الهامش: التقاطعية، سياسات الهوية والعنف ضد النساء الملوّنات». ترجمة: تامر موافي. مراجعة: وحدة الإنتاج المعرفي باختيار. اختيار. مستقاة من: اضغط/ي.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. (2012). القرار 8/20: تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها. مستقاة من: اضغط/ي.

مخّول، حبيب. (25 آذار/مارس 2025). الفجوة الرقميّة: تمييز قطاع الاتصالات الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين. حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. مستقاة من: اضغط/ي.

مُنظّمة العفو الدوليّة (د.ت). حقوق المرأة هي حقوق الإنسان. مُستقاة من: اضغط/ي.

مؤسسة الحق. (2024). مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تحذر من تصاعد وتيرة عنف الاحتلال وأثره بحق النساء والفتيات وتطالب بوقف فوري لإطلاق النار وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. مستقاة من: اضغط/ي.

المصادر باللغة الإنجليزيّة

Aletky, Christin; Bonita Sharma; Jose Carbajal, and Tia Eubank. (2025). Adult sexual grooming: A systematic review. **Journal of Social Work in the Global Community**, 8(1), Article 3.

Council of Europe. (n.d.). **Combating Sexist Hate Speech**. Retrieved from: click.

Derechos Digitales. (2021). **Charter of digital rights**. Retrieved from: Click.

de Silva de Alwis, Rangita. (2024). A rapidly shifting landscape: why digitized violence is the newest category of gender-based violence. **La Revue des Juristes de Sciences Po**, 25, pp. 62–75.

Dunn, Suzie. (2020, March). Technology-facilitated gender-based violence: An overview. Centre for **International Governance Innovation**. Retrieved in (102025-04-), from: Click.

European Union. (2023). **European Declaration on Digital Rights and Principles for the Digital Decade**. Retrieved from: Click.

Fraser, Nancy. (2021). «Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy.» In: Sabine Knierbein and Ali Madanipour. (Eds.). **Public Space Reader**. Routledge. Pp. 34–41.

Fuchs, Christian. (2021). **Social Media: A Critical Introduction (3rd ed.)**. SAGE Publications Ltd.

Habermas, Jürgen. (1996). **Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy**. (Trans. William Rehg). Cambridge, MA: MIT Press.

Harris, Bridget, and Laura Vitis. (2020). Digital intrusions: technology, spatiality and violence against women. **Journal of Gender-Based Violence**, 4(3), pp. 325–341.

Lyon, David. (2010). «Surveillance, Power and Everyday Life.» In: Phillip Kalantzis-Cope and Karim Gherab-Martín. (Edited). **Emerging Digital Spaces in Contemporary Society**. Basingstoke: Palgrave Macmillan, Pp. 183–198.

Marwick, Alice. (2012). The public domain: Surveillance in everyday life. **Surveillance & Society**, 9(4), pp. 378–393.

Mason, Corinne L., & Magnet, Shoshana. (2012). Surveillance studies and violence against women. Surveillance & Society, 10(2), pp. 105–118.

Nurik, Chloe. (2019). “Men are scum”: Self-regulation, hate speech, and gender-based censorship on Facebook. **International Journal of Communication**, 13, pp. 21.

Papacharissi, Zizi. (2002). The virtual sphere: The internet as a public sphere. **New Media & Society**, 4(1), pp. 9–27.

San Pedro, Paula. (2019, March). Women in Conflict Zones. **Oxfam Intermón**. Retrieved from: Click.

San, Andrea. (2011). Luring Lolita: The age of consent and the burden of responsibility for online luring. **Global Studies of Childhood**, 1(4), pp. 354–364.

Smith, Peter K., Mahdavi, Jess, Carvalho, Manuel, & Tippett, Neil. (2008). Cyberbullying: Its nature and impact in secondary school pupils. **Journal of Child Psychology and Psychiatry**, 49(4), pp. 376–385.

UN Women. (2024, September). **Gender Alert: Gaza: A War on Women’s Health**. Retrieved from: Click.

اتصلوا بنا:

info@7amleh.org www.7amleh.org

تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعيّ 7amleh